الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

عنـــــــوان المـــــــذكّرة

تداولية المتكلم في مقدمة ابن خلدون

مذكّرة مقدّمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصّص: علوم اللسان

إعداد الطالبتين:

- سهام حداد
- صارة حجوط

اشراف الأستاذة:

- نورة بن زرافة

السنة الجامعية: 2020 - 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

"إذا رأيت الناس تكثر الكلام المضحك وقت الكوارث

فاعلم أن الفقر قد أقبع عليهم،

وهم قوم بهم غفلة واستعباد ومهانة،

كمن يساق للموت وهو مخمور".

ابن خلدون

"شعور الإنسان بجهله ضرب من ضروب المعرفة".

ابن خلدون

شكر وعرفان:

اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك، الحمد لله حمدا كثيرا مباركا طيبا.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة "نورة بن زرافة" على ما بذلته معنا من جهد وإخلاص وعلى ما زرعته في نفوسنا من أمل للسير قدما وعلى كل معرفة زودتنا بها في سبيل إنجاز هذا العمل نشكرها جزيل الشكر على وقتها الثمين الذي وفرته لنا بالرغم من مسؤولياتها المتعددة وظروفها الصحية فجزاها الله كل خير وشفاها وأدام عليها الصحة والعافية.

والشكر أيضا موصول إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد، كما نشكر سلفا أعضاء لجنة المناقشة على ما سيبذلونه من وقت وجهد في قراءة هذا العمل وتقويمه.

إهداء:

أحمد الله أولا على توفيقه لنا في هذا العمل.

وأهدي هذا العمل إلى روح أبي وجدتي الغالية اللذين لم يمهلهما القدر ليكونا معي في هذه اللحظات، راجية من المولى عز وجل أن يتغمدهما بواسع رحمته ويسكنهما فسيح جناته.

كما أهديه إلى النور الذي يضيءحياتي، والتي لا أتصور عالم من دونها أمي الغالية حفظها الله لنا من كل مكروه وأدامها لنا تاجا فوق رؤوسنا.

كما أهديه إلى أختايا الغاليتين واللتين لا أملك الكلمات لوصفهما: شفيعة وحسيبة وإخوتي: طاهر، سفيان الذين ضحيا بالكثير من أجلنا، كل كلمات الشكر لا توفيكما حقكما، وإلى نسيم، خير الدين وريان الأنوار التي تنير بيتنا.

وأهدي هذا العمل إلى مشرفتنا الأستاذة "نورة بن زرافة" وزميلتي سهام وإلى كل زملائي في الدراسة وأخص بالذكر كل من سارة، ليليا، نديرة، وتنهنان وليديا وإلى كل ومن يحمل لنا في قلبه شيئا من الود.

حجوط صارة

إهداء:

الحمد والشكر لله أن وفقتنا وألهمتنا الصبر على المشاق لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه:

إلى الذي وهبني كل ما يملك وتعهدني بالتربية في الصغر وكان لي نورا يضيء فكري ودربي بالنصح والتوجيه أبي الغالي دمت لي فخرا، أطال الله في عمرك.

وإلى ملاكي في الحياة، إلى منبع الحب والحنان، إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى أحبتي أمي الغالية، أطال الله في عمرك.

وإلى كل أفراد أسرتي، أختي وردة وأخي زين الدين، وعمي وزوجته وبنات عمي بسمة، مريم، ميساء، وإلى البرعم عمر شكرا لكم جميعا لقد كنت خير سند لي.

وإلى زميلتي في هذا العمل صارة.

وإلى مشرفتنا الأستاذة "نورة بن زرافة".

وإلى كل من علمني حرفا أهدي هذا العمل راجية من المولى عز وجل القبول والنجاح.

حداد سهام

مقدمة

تمثل اللغة أعرق مظهر للحياة الإنسانية، فبها يتميز عن سائر مخلوقات هذا الكون الفسيح، فهي تمثل وسيلته الفعالة للتواصل مع بني جنسه، وأداته التي يعبر بها عن مكنوناته وخلجاته ورغباته، كما هي أداة لتحقيق الفهم والإفهام، ولم تقتصر وظائف اللغة على ما ذكرنا بل تتعدد لتعدد أهداف مستعمليها، وهذا أفضى إلى تعدد مناهج دراستها.

إذن، لم تقتصر دراسة هذا المظهر الإنساني على منهج دون آخر، بل كانت مصب الدراسة ولا تزال، فقد شهدت الدراسات اللسانية في عقودها الأخيرة بزوغ تيارات معرفية ومناهج نقدية مختلفة مما أفضى إلى ميلاد تيارين في الثقافة اللسانية الغربية فسمي الأول بالاتجاه الشكلي، وقد قاد هذا الاتجاه أصحاب اللسانيات البنيوية من خلال تبنيهم تنظيرات متعلقة بانغلاق الأنساق، فانكب هذا الاتجاه على دارسة اللغة وهي معزولة عن سياقاتها التواصلية أي أنها تدرس اللغة في حدود المستويات الأربعة الصوتي، الصرفي، النحوي والدلالي.

أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه التواصلي الذي دعا إلى دراسة اللغة خارج إطار مستوياتها، فدعت إلى الاهتمام بالسياق. وقد برز في هذا الاتجاه عدة دراسات كاللسانيات الاجتماعية، تحليل الخطاب، التداولية وغيرها، فكانت التداولية آخر ثمرة لهذا الاتجاه، فأضحت وفي وقت قصير المنهج الذي يتربع على عرش البحث اللساني، بعد أن كانت لفترة من الزمن السلة التي ترمى إليها العناصر التي لا يمكن معالجتها في إطار اللسانيات التقليدية، ويعود ذلك لدراستها الظاهرة اللغوية دون تحفظات أو التزام بمستوى، بل درست كل ما هو خارج لساني أيضا. وقد عكف على تطوير هذا المنهج في العقد السابع من القرن العشرين ثلاثة من فلاسفة اللغة هم أوستن وسيرل وكذلك قرايس. وقد عنيت الدراسات التداولية خلال بحثها في اللغة بالاهتمام بأقطاب العملية التواصلية؛ فاهتمت بالمتكلم وقصده بعده المحرك الأول لهذه العملية كما تراعي حال السامع أثناء الخطاب، ولم تغفل عن العناية بالأحوال الخارجية والسياقات التي عرض فيها الكلام وذلك ضمانا لتحقيق نجاح العملية التواصلية، وتستغل التداولية ما سبق من التحليلات للوصول إلى أغراض المتكلمين ومقاصدهم.

وفي الجهة المقابلة، لم تكن الدراسات اللغوية العربية ببعيدة عن هذا الطرح، وقد اهتمت بدراسة اللغة أثناء الاستعمال، ويمتد جذور هذا الطرح إلى التراث اللغوي العربي بتعدد علومه مما أحاله إلى توظيف كثير من المفاهيم التداولية في دراساتهم للظواهر اللغوية، رغم بعدهم عن التنظير لها بغياب المصطلحات. فقد اهتم علمائنا بعلاقة المتكلم بالسامع وكذا بعلاقة خطاباتهم بمواضيع الكلام، وذلك في تركيزهم في حالات مقولات القول، مما أسهم في وجود عامل الدقة والتميز في تحليلاتهم اللغوية، وكذا في تقعيدهم لعلوم اللسان العربي مما أسهم في بروز عدد كبير من الكتب في مجالات لغوية مختلفة، وكلها تحمل بعضا من مظاهر التداولية الحديثة التي تكون تارة بارزةً وتارة أخرى مضمرةً في ثنايا هذه الكتب. ونظرا لتعدد هذه المؤلفات واستحالة الإحاطة بها كلها في سطور هذا البحث اخترنا نموذج واحد من هذه المؤلفات.

وقد وقع اختيارنا على أحد الكتب التراثية وهو كتاب ابن خلدون الموسوم "**ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذو الشأن الأكبر**"، والذي يمثل علامة بارزة في الفكر العربي خاصة والفكر الإنساني عامة، ويمر على ميلاد هذا الكتاب حوالي ستة قرون إلا أنه لا يزال يمثل مركز ثقل في الدرس اللغوي المعاصر نظرا لنجاحه في الانفلات من حدود تاريخه ليلتحق بأطروحات معاصرة كالتداولية، التي برزت أكثر في الباب السادس من كتابه المقدمة خاصة خلال عرضه لما أسماه "بعلوم اللسان العربي"، بآراء لغوية متعمقة ومتطورة تضاهي الآراء المتوصل إليها حاليا في مجال الدراسات التداولية، خاصة ما له صلة أو علاقة بالتواصل اللغوي وأقطاب العملية التبليغية وبالتحديد المتكلم.

إن هذا التقارب بين التداولية والفكر اللغوي لدى ابن خلدون كان دافعا لينهض هذا البحث الموسوم بـــ "**تداولية المتكلم في مقدمة ابن خلدون**". الذي تكمن أهميته في:

- كونه يتمحور حول الكشف عن أهم نقاط التقاطع بين الدرس التداولي الغربي، وبين الفكر اللغوي لدى ابن خلدون.

- تسليط الضوء على تخريجات وتنظيرات ابن خلدون في المجال اللغوي خاصة عنايته بأقطاب العملية التواصلية.

- الوقوف على أصول التفكير التداولي عند العماء العرب وأهم مصادره في التراث العربي.

- التعرف على مكانة المتكلم في التنظيرات والتقعيدات اللغوية لدى ابن خلدون ومدى تجسد بعده التداولي.

أسباب اختيار الموضوع:

تعددت أسباب اختيارنا لهذا البحث وتراوحت بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية: تتمثل في:

- الفضول العلمي لاكتشاف ما يحمله هذا الموضوع من دراسات.
- ميلنا للبحوث التداولية التي تعتبر من بين البحوث اللسانية حديثة العهد.
- اهتمامنا بالموروث اللساني العربي عامة والمغاربي خاصة بحكم انتماءنا لهذا المجال الجغرافي.

الأسباب الموضوعية: وتتجلى في:

- قابلية الموضوع للدارسة.
- محاولة ربط الماضي بالحاضر من خلال تطبيق منهج غربي على كتاب تراثي.
- محاولة سبر أغوار العملية التواصلية وما يتعلق بأقطابها.
- محاولة إبراز حال المتكلم في الدراسات العربية القديمة خاصة البلاغة والنحو وربطها بجهود علماء التداولية.
- نفض الغبار عن التصورات المعرفية العميقة والناضجة لمسائل الإنتاج الفكري واللغوي عند ابن خلدون.

أهمية البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- كشف معالم التداولية في علوم اللسان العربي لمعرفة المعالم التي تحد البلاغة والنحو، وحال المتكلم ومقاصده وذلك بربطها بالسياق.
- ربط ابن خلدون بمجال اللسانيات عامة والتداولية خاصة الذي أجحفه الدارسون في المغرب والمشرق رغم فكره اللغوي الذي يبرز في صفحات كثيرة من مؤَلفه "المقدمة"، وذلك لإدراج ابن خلدون في علم الاجتماع تارة وفي الفلسفة والتاريخ تارة أخرى.

إشكالية البحث:

وعلى ضوء ما تقدم. تتشكل أمامنا إشكالية مفادها: **ما مدى بروز التيار التداولي في مقدمة ابن خلدون؟** وما هي أبرز القضايا والمحاور التداولية التي وظفها في تحليلاته للظواهر اللغوية؟ وما موقع المتكلم في التصور اللغوي لابن خلدون وما مدى مطابقة هذا التصور لتنظيرات الدرس التداولي الحديث؟ لتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى عدة إشكاليات فرعية تتمثل في:

- ما هي التداولية؟
- ما واقع الأفق التداولي الحديث في التراث اللغوي العربي؟
- ما علاقة كل من النحو والبلاغة بالتداولية وماهي عناصر التفكير التداولي في كل منها؟
- ما هي الآليات التي تسمح لنا بالكشف عن التصور التداولي لدى علمائنا العرب عامة وابن خلدون على وجه الخصوص؟

الفرضيات:

وللإجابة عن أسئلة هذا البحث اعتمدنا على جملة من الفرضيات وهي:

- أسبقية الدرس اللغوي العربي القديم في الإفصاح عن كثير من القضايا التداولية لكن بمصطلحات مغايرة ونظرة العلماء العرب العلمية ذات الطابع التداولي للظواهر اللغوية.
- معالجة ابن خلدون لأهم قضايا الدرس التداولي كالمقام والقصد والعناية بأحوال مستعملي اللغة.
- توظيف ابن خلدون لعناصر العملية التواصلية في تنظيراته اللغوية كان بوعي منه على أهمية كل عنصر في الدورة التخاطبية.
- العلماء العرب قديما تفطنوا إلى الوظيفة الأساسية والجوهرية للغة وابن خلدون مثال على ذلك.
- العناية الخاصة ذات البعد التداولي لابن خلدون بالمتكلم.

بنية البحث:

وقد نسجنا خطة لهذا البحث، حاولنا من خلالها أن نجمع جوانب هذا البحث وننظمه، لذا ارتأينا إلى تقسيمه إلى قسمين: قسم نظري، وقسم تطبيقي مؤطرين بمقدمة وخاتمة.

شمل الشق النظري مبحثين: أولهما موسوم بـــ **(المنظومة الاصطلاحية للتداولية النشأة والمفهوم)** تطرقنا فيه إلى مفهوم التداولية في اللغة والاصطلاح العربي والغربي، كما أشرنا إلى أهم محاورها، ووقفنا عند موقعها في الحقول المعرفية المختلفة وعلاقتها بالعلوم الأخرى.

وتناولنا في المبحث الثاني المعنون بـــــ **(البعد التداولي في الدراسات اللغوية العربية)** أصول التفكير التداولي في ثنايا كتب البلاغة والنحو ثم عرضنا العناصر التداولية الواردة فيها.

أما القسم التطبيقي فكان تحت عنوان **(قراءة في التفكير التداولي عند ابن خلدون في كتابه المقدمة)** وهذا الشق هو لب دراستنا لذا احتجنا إلى تدقيق لاستنباط الأفكار التي حوتها مقدمة ابن خلدون لمقاربتها مع أفكار الاتجاه

التداولي، فحاولنا أن ننقب عن أهم الشواهد والأفكار التي تُبرز نقاط التقاطع بين فكر ابن خلدون والتنظيرات التداولية وعملنا على تحليلها وشرحها وتفسيرها.

منهج البحث:

وكأي دراسة علمية أكاديمية لابد أن تقوم على منهج معين، فهو الذي يأخذ بالبحث نحو التنظيم المنهجي وقد استعنا بالمنهج التحليلي الذي يتطلبه هذا النوع من البحوث وقد وقفنا على قراءة النصوص التراثية في البلاغة العربية والنحو العربي، وكذلك النصوص الحديثة وذلك للوقوف على حال المتكلم في تلك النصوص.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي عنيت بالمتكلم نجد كل من رسالة الماجستير المعنونة بـــ: حال المتكلم في البلاغة والنقد التي ناقشها حمود بن براهيم بن عبد الله العضلي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية كلية اللغة العربية، ونلفي أيضا رسالة دكتورا في النقد والبلاغة لكريم محمد محمد صديق تحت عنوان حال المتكلم في الحديث النبوي الشريف دراسة تداولية في كتاب جامع الأصول لابن الأثير.

وفي الأخير ختمنا البحث بأهم النتائج التي توصلنا إليها التي توضح وجود جذور التفكير التداولي في كتاب ابن خلدون وكيفية عنايته بالمتكلم، وما قدمناه لم يكن إلا شيء يسير من وسط الركام الضخم الذي يزخر به التراث العربي عامة وكتاب ابن خلدون خاصة.

وقد اعترضتنا في هذا البحث مجموعة من العقبات منها:

- الظروف الصحية التي تعيشها البلاد تحت طائلة الوباء، والجو النفسي الذي نعيشه، قلقين على أهالينا وأحبائنا.

- صعوبة التواصل بيننا كباحثتين ومع المشرفة لبعد المسافة والظروف الوبائية.
- تخبط العلماء في تحديد ماهية التداولية هل هي علم؟ هل هي نظرية؟ أم اتجاه؟ أم هي منهج؟ هذا دون الخوض في الاختلافات العلمية بين العلماء في قضايا التداولية كأفعال الكلام كمثال لهذا الاختلاف.
- الارتباك الكبير في المصطلحات والمفاهيم ويمكننا أن نستدل على مصطلح الكفاءة التداولية والكفاءة التواصلية وبين الكفاية التواصلية.
- التخبط بين المصطلحات الأجنبية بين المشارقة التي تعتمد الإنجليزية وبين المغاربة الذين يستخدمون الفرنسية لترجمة المصطلحات التداولية، وهذا ما دفعنا في أحيان كثيرة إلى الاستغناء عن الترجمة.

لا يسعنا في نهاية هذا البحث إلا أن نتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد ونخص بالذكر الأستاذة الفاضلة "نورة بن زرافة" لما تفضلت به من دعم ونصح وارشاد لك كل الشكر والعرفان.

نسأل الله العظيم أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن يسدد خطانا ويبارك لنا أعمالنا، فالحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه.

الفصل الأول: التداولية بين التنظير الغربي والتفكير العربي

المبحث الأول: قراءة في المفهوم، النشأة والمحاور.

1. مفهوم التداولية.
2. محاور التداولية.
3. موقع التداولية بين الفكر اللساني والنظريات المعرفية.

المبحث الثاني: مصادر التفكير التداولي في التراث العربي.

1. التداولية في الموروث البلاغي العربي.
2. التداولية في الموروث النحوي العربي.

المبحث الأول: قراءة في المفهوم، النشأة والمحاور

حظيت الدراسات اللسانية المعاصرة بأهمية بالغة في كل البحوث الإنسانية، فأصبحت بذلك مركز استقطاب دون منازع سواءً في الدراسات الغربية أو العربية، لتكون ملجأ لشتى المناهج بمختلف مشاربها متداخلة مع بقية العلوم الإنسانية من أدب وفلسفة واجتماع...، ما يحيلنا إلى فكرة امتزاج الاختصاصات وتداخلها وهذا يعد أساس البحث الحديث.

فاللسانيات ترصدت الظاهرة اللغوية حيثما وجدت، مما سمح بظهور مناهج مختلفة منها المنهج التداولي الذي يعتبر نسقا لسانيا ومعرفيا جديدا في الدراسات اللغوية لتتبوأ مكانة مميزة، ومن الدلائل المؤشرة على ذلك تزايد عدد الدراسات التي اتخذت هذا الاتجاه موضوعا لها، فهو اتجاه جديد في دارسة اللغة ومعاينتها، فإذا أمعنا النظر في روافده ومرجعياته المعرفية يظهر للعيان أنها مصب لعدّة مناهج، إذ تنهل من الفلسفة عامة ومن الفلسفة التحليلية خاصةً فتحذو حذوها في تفكيك المسائل اللغوية وتحليلها، معتمدة في ذلك على ما يسمى بألعاب اللغة عند **"فيجتنشتاين"**.

كما نجد للتداولية صدى في حقل السيميائيات وذلك يظهر في أول تعريف لها عند "**شارل موريس**"، وتلتقي أيضا مع الذرائعية في اهتمامهما بالبحث في انتاج العلامات اللغوية منها وغير اللغوية ومدى فاعلياتها، ضف إلى كونها تتقاطع مع الدراسات التي تَمُت بصلة وطيدة بالتواصل ليس هذا فقط؛ بل تشكل جسر تقاطع مع مشارب معرفية أخرى لا يسمح لنا المقام بإحصائها كلها. فالتداولية معروفة بتشعب دائرة اهتماماتها لكونها تمثل همزة وصل بين حقول معرفية كثيرة مما صعب حصر أهدافها وضبط مناهجها. أما فيما يخص واضعي حجر الأساس للمنهج التداولي نذكر كل من **شارل ساندريس بيرس، شارل وليام موريس، كوتلوب فريج، رودولف كارناب**... وأبرزهم **أوستن** و**سيرل**.

لتنتقل إلى بيئة مغايرة– البيئة العربية– عن طريق ثلة من العلماء من بينهم **أحمد المتوكل، طه عبد الرحمان، محمد العمري**...، فكل هؤلاء حاولوا قراءة التراث العربي قراءة معاصرة وفق آليات المنهج التداولي، محاولين استظهار أبرز مبادئه الملامسة للفكر اللغوي العربي القديم، مبرزين نباهة علماء العرب القدامى وفطنتهم.

وأول ما سنتناوله في هذا الفصل تحديد المفاهيم المتعلقة بمجال الأبحاث التداولية التي تعتبر الخطوة الأساسية والمهمة الأولى للمعرفة العلمية الحقة، حتى يستطيع الباحث التثبت من أفكاره، وتحديد مشكلة دراسته بسهولة ويسر، وبغياب المفاهيم يُدخل نفسه في متاهات وتشتت هو في غنى عنها. لهذا علينا تحديد المفهوم اللغوي والاصطلاحي للتداولية وكذا النظر في المجالات المعرفية التي تنطوي عليها الدراسات التداولية ونقف عند أهم مرتكزاتها، بعدها لنعرج إلى تحليل بعض النصوص التراثية البلاغية والنحوية التي تحوي في طياتها أبعاد تداولية بحتة.

1. المجالات المفهومية لمصطلح التداولية:

1.1 مفهوم التداولية في اللغة:

يرجع مصطلح التداولية إلى مادة "دول" وقد عرف هذا المصطلح في القاموس المحيط: (**الدّولَةُ: انقِلابُ الزمان، والعقبة في المال [...] ج دُوَلٌ، مُثَلّثَةٌ، وقد أَدله. وتداولوه: أَخذُوه بالدول. ودواليك، أي مداولة على الأمر، أو تداولا بعد تداوُلٍ، وقد تدخله ألْ فيجعل اسما مع الكاف، يقال: الدواليك...**)[1].

وهو نفس ما ذهب إليه ابن منظور فيما يخص الدلالة اللغوية لمصطلح التداولية وهي الانتقال من حال إلى حال آخر فيقول: (**تَدَاوَلنَا الأَمْرَ، أَخذنَاه بالدِوَلِ، وقَالُوا دَوَالِيكْ أي مُدَاولَة على الأَمْرِ، ويقال: دواليك من تداولوا الأمر، ودَالَتْ الأَيَامُ يُداوَلُهَا بَيْنَ النّاسِ وتَدَاوَلَته الأَيدي أَخَذتْه هذه مَرّة وهذه مَرّة. ويُقالُ: دَوَالِيْكَ من تَداوَلوا الأَمر بَينَهُم يأْخُذ هذا دَولةً وهذا دولة، وقَوْلُهم دَوَالَيْكَ أي تَداوُلاً بَعْدَ تدَاولٍ، ويقالُ تَداولنَا العَملَ والأَمْر بَيْنَنَا بمعنى تَعاوَرْنَا فعَمِلَ هذا مرّة وهذا مَرّة**)[2].

انطلاقا مما سلف، فلفظة التداولية في التعريفين لم تخرج عن إطار التحول والانتقال من حال إلى حال، وتلك حال اللغة التي تحول بين المتكلم والسامع، ويتناقلها الناس فيما بينهم.

---

[1]- مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث القاهرة، ص577.

[2] - ابن منظور، لسان العرب، دار صابر، بيروت لبنان، المجلد11، ط 2، 2014، ص252.

2.1 في المعاجم الغربية:

ومما يحسن الإشارة إليه أن كلمة براغماتية من أصل يوناني، اشتقت من كلمة براغما التي **(تعني البراجماتية لغة:1_الاستشراق العلمي و(البراجماتية) يعني العملي، 2_البراجماتية لفظ مشتق من اللفظ اليوناني (براغما) pragma ومعناها العمل، وتأتي منه كلمة (مؤاولة))**[1].

3.1 التداولية في الاصطلاح الغربي:

إن أول ما يواجه الباحث في ميدان التداولية هو الإبهام الذي يسود المصطلح في حد ذاته، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى كون هذا الأخير مزيج من النظريات التي كانت متفاوتة من حيث المنطلقات الفكرية، ونستدل على ذلك بالأفعال الكلامية والتي تعتبر من ركائز التداولية، لكنها في الأصل منبثقة من منهج فلسفي عام ألا وهو الفلسفة التحليلية. وبالرغم من التعدد في المنطلقات إلا أنها تشترك في جوهرها ألا وهو اعتبار اللغة نشاط يمارس ضمن سياقات متعددة فهي بذلك تسعى إلى إثبات علاقة المتكلم بالسياق. ومن الأهمية بمكان أن نعرج على التسمية التي أطلقها بعض النقاد والبلاغيين للتداولية تهكمً ألا وهي سلة المهملات أو قمامة اللسانيات، وهذا راجع إلى المرجعيات المختلفة التي تشرب منها هذا المنهج الجديد، وأيضا لكونها تدرس ما لا يمكن دراسته ضمن مبادئ اللسانيات من فونولوجيا (الصوتيات)، وعلم للدلالة والنحو (التركيب). في حين اعتبرها آخرون الحل السحري لكثير من المشكلات اللغوية التي لم يتم حلها في الدراسات السابقة وهو ما ذهب إليه **مسعود صحراوي** بقوله:(**إنها ليست سلة لمهملات اللسانيات، بحيث تعتبر كل ظاهرة عجزت اللسانيات عن حلها مجالا للبحث التداولي، وهذا يقتضي أن**

[1]– علي عبد الهادي المرهج، الفلسفة البراجماتية أصولها ومبادئها مع دراسة تحليلية في فلسفة مؤسسها تشارلز ساندرز بيرس، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط 1، 2008، ص 17.

الظواهر التي تدرسها التداولية ليست مهملة ولا متروكة بالضرورة. ومن ثمَّ فهي تقوم بإزالة الغموض عن عناصر التواصل اللغوي، وشرح طرق الاستدلال ومعالجة الملفوظات)[1].

وأثناء بحثنا عن مفهوم التداولية، لاحظنا وجود العديد من المفاهيم الاصطلاحية التي تختلف باختلاف المعرِف لها وتوجهاته العلمية سواء أكانت أدبية أو فلسفية أو اجتماعية... وهذا ما يحيلنا إلى القول بشساعة المنهج التداولي وميدان تطبيقه، لكن هذا لم يمنعنا من ذكر بعض تلك التعريفات.

يعتبر تعريف **شارل موريس** الذي صرح به سنة **1938** في كتابه "**أسس نظرية العلامات**" أقدم تعريف للتداولية إذ حصرها ضمن إطار السيميائية مسند بذلك إليها دراسة العلاقة القائمة بين العلامات ومستعمليها، ومما يجدر الإشارة إليه أيضا أن موريس قسم السيميائية إلى ثلاثة أقسام هي التراكيب، الدلالة والتداولية التي تتدخل بعد قصور المستويين الأولين عن معالجة مشاكل اللغة خاصة ما تعلق بالجانب التواصلي لها. في حين وسع **كارناب** من هذا المفهوم فحدد مهام كل مستوى فصرح: (**إذا كانت هناك إشارة صريحة في البحث إلى المتكلم، أو إلى مستعمل اللغة بشكل عام فان ذلك البحث بحث تداولي، أما إذا تجرد من مستعمل اللغة واكتفى بتحليل التعبيرات ومدلولاتها، فهو بحث دلالي. وأخيرا، إن تجرد من المدلول أيضاً واكتفى بتحليل العلائق بين التعبيرات فقط فهو عندئذ بحث نحوي)**[2].

[1] – مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص27.

[2] _ مجيد الماشطة، أمجد الركابي، مسرد التداولية، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2018 م- 1439هـ، ص 30.

ويعرفها **فراونسواز ريكاناتي** و **ديلر** أكثر دقة بقولهما: (**أنها تمثل بدراسة اللغة في الخطاب، وتنظر في الوسميات الخاصة به، قصد تأكيد طابعه التخاطبي**)[1]، وينزع هذا التعريف إلى حصر مجال التداولية في الخطاب والاستعمال اللغوي والابتعاد عن الدراسات التقليدية للجملة. إذا فالخطاب عندهم هو متتاليات منسجمة من الأفعال الكلامية التي تعبر عن المعاني القائمة في نفس المتكلم ومقاصده.

كما تعرف التداولية على أنها: (**مجموعة من البحوث المنطقية اللسانية (...)، وهي كذلك الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحديثة والبشرية.**)[2]، ومما يفهم من التعريف السابق أن التداولية جزء من اللسانيات وفرع من فروعها، وهي تعنى بدراسة اللغة وفق السياق التواصلي الذي أُستعمل فيه الخطاب فكلما تغير السياق تغير معه المفهوم، فالسياق يحدد ماهية التلفظ أكان جادا ومزاحا، تنبيها أو أمرا يفيد الإلزام وإما نهيا يفيد تحذيرا وغيرها من الأساليب والأغراض. وهي بذلك تنظر وتهتم بمدى ملائمة الرموز والإشارات اللغوية أو غير اللغوية المستعملة في مقام التلفظ الخطابي. ونشير إلى تعريف آخر **لجورج يول**: (**تختص التداولية pragmatiques بدراسة المعنى كما يوصله المتكلم (أو الكاتب) ويفسره المستمع (أو القارئ)؛ لذا فإنها مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة**)[3].

---

[1]– فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، اللاذقية–سوريا، ط 1، 2007، ص 18.

[2] – المرجع نفسه، ص18.

[3]_ جورج يول، التداولية، تر: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت– لبنان، ط1، 2010م /1431هـ، ص19.

4.1 التداولية في الاصطلاح العربي:

لقد كان لهذا الأفق الجديد أثره الفعال على الدرس اللساني العربي أيضا. إذ اتسم المنهج التداولي في بادئ الأمر بالتداخل والاضطراب خاصة ما تعلق بترجمة المصطلح فمنهم من أطلق عليها علم الذرائعية، ثم علم الفائداتية كما ترجم إلى علم الغاية أو النفعية، كما استخدم أخرون مصطلح علم المقاصد، إذ ترجع أول ترجمة لمصطلح "**pragmatique**" إلى طه عبد الرحمان إذ يقول في هذا الصدد: **(وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح (التداوليات) مقابلا للمصطلح الغربي (برغماتيقا)، لأنه يوفي المطلوب، حقه باعتبار دلالته على معنيي (الاستعمال) و(التفاعل) معا. ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم.)**[1]

كما نجد **صلاح فضل** هو الآخر قدم تعريفا ربط من خلاله بين مقتضى الحال في البلاغة العربية والتداولية قائلا[2] في هذا الصدد: **(ويأتي مفهوم التداولية هذا، ليطغي بطريقة منهجية منظمة، المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية (لكل مقام مقال))**[3].

أخيرا، يمكننا القول، بأن التداولية حقل لساني يهتم بالبعد الاستعمالي أو الإنجازي للكلام، أخذاً بعين الاعتبار المتكلم والسياق. وهو بذلك منهج يحاول البحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة في الوقت نفسه. كما أن التداولية لا تغفل عن البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى فشل هذه العلمية التواصلية بين المتكلم والمتلقي، عارضة بذلك مفهوم أوسع للتواصل والتفاعل.

---

[1] – طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء– المغرب، ط2، 2000، ص28.

[2] – ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009، ص158.

[3]– صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة المصرية العالمية –لونجمان–، مصر، ط1، 1996، ص26.

2. محاور التداولية:

تعرف التداولية بأنها علم الاستعمال اللغوي، لأنها تختص بتحليل ودراسة الظواهر اللغوية، وهي ترتكز على الجانب التواصلي للغة فهي تدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه (المتكلم، والمستمع) إذ تهتم بالمتكلم ومقاصده باعتباره المحرك الأساسي لأقطاب العملية التواصلية، كما تهتم بالمتلقي وتراعي حاله، وتهتم بالظروف المحيطة بالعملية التواصلية. ومن أجل ضمان نجاح هذه العملية الخطابية، تعتمد التداولية على جملة من المفاهيم أو المحاور من قبيل: السياق، الأفعال الكلامية، الاستلزام الحواري، الإشاريات ... إذ تعتبر ركائز لها، شكلت الجهاز المفهومي للتداولية وسنتناول بالدراسة فيما يلي أهم هذه المحاور:

1.2 السياق:

يعتبر السياق من العناصر الأساسية التي يقوم عليها المنهج التداولي، وقد عرف بأنه: (**الوضعية الملموسة، والتي توضع، وتنطق من خلالها مقاصد تخص المكان، والزمان، وهوية المتكلمين...، وكل ما نحن في حاجة إليه، من أجل فهم ما يقال، وتقويمه**)[1]، نلاحظ أن مدلول السياق في هذا التعريف يركز على المتكلم وكل ما يضمن فهم مقصده. كما (**تعدّ دراسة السياق محلّ اهتمام القضايا التداولية جميعا، لأنّ تحليل الجمل يخضع إلى السياق، وكذلك تحليل أفعال الكلام، وقوانين الخطاب، ومسائل الملفوظية، والقضايا الحجاجية وغيرها. وربما يمكن القول بأنّ اهتمام الدرس التداولي كلّه ينصبّ في بحث مدى ارتباط النّص بالسياق**)،[2] أي أن للسياق أهمية كبيرة في الدرس التداولي. حيث يعود تحليل وفهم الكثير من القضايا التداولية بالدرجة الأولى إلى السياق.

---

[1] – أحمد فهد شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط11، 2015، ص11.

[2] – خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص114.

2.2 أفعال الكلام:

تعد نظرية أفعال الكلام من أهم النظريات التي قام عليها الاتجاه التداولي وركيزته الأساسية، إذ تعتبر(**الفكرة الأولى التي نشأت منها اللسانيات التداولية ومن أهم مراجعها، بل يمكن التأريخ منها للتداولية؛حيث ارتبطت اللّغة بإنجازها الفعلي في الواقع**)[1]، وقد عرف **مسعود صحراوي** أفعال الكلام قائلا: (**الفعل الكلامي يعني: التصرّف (أو العمل !) الاجتماعي أو المؤسّساتي الذي ينجزه الإنسان بالكلام، ومن ثم فـ "الفعل الكلامي" يراد به الإنجاز الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظات معيّنة، ومن أمثلته: الأمر، والوعد، والسؤال، والتعيين، والإقالة، والتعزية، والتهنئة... فهذه كلها "أفعال كلامية"**)[2] ، ومن هذا المنطلق فإن الفعل الكلامي هو ما ينجزه المتكلم عند عملية تلفظه بالكلام وهذا الإنجاز ذو طابع اجتماعي. أي أننا حينما نتكلم نحيل إلى تحقيق أفعال إنجازية معينة.

ويعتبر أوستن واضع حجر أساس نظرية أفعال الكلام، من خلال محاضراته التي ألقاها في جامعة هارفارد سنة 1955 التي نُشرت سنة 1962بعد ما وافته المنية[3]. اذ انطلق مرسي أسس هذه النظرية من مبدأ مفاده أن اللغة ليست أداة لنقل الأفكار ووصف الأشياء فحسب إنما هي ميدان تنجز فيه أفعال. ونظرته هذه إلى اللغة كانت ردا على فلاسفة الوضعية المنطقية الذين كانت رؤيتهم للغة بأنها أداة رمزية تشير إلى وقائع العالم الخارجي بعبارات إخبارية ولا عمل للغة يعتد به عندهم إلا وصف الوقائع الموجودة في العالم الخارجي بعبارات إخبارية ثم يحكم عليها بالصدق أو الكذب، إذا طابقت الواقع أو لم تطابقه، أما العبارات الإنجازية فلا يعتدون بها ولا معنى لها عندهم[4]،

---

[1] – خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 86.

[2] – مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص10.

[3]– ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص60.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص61.

وأوستن ركز علي تلك العبارات الإنجازية فنظرته تتمحور حولها والتي مفادها أن بعض العبارات أو الملفوظات لا تصف شيئا في العالم الخارجي ولا يمكن الحكم عليها بأنها صادقة أو كاذبة، ولكنها تؤدي أفعالا مثل (الأمر، الوعد، الوعيد، التحذير...)،وقد قسم أوستن الأفعال الكلامية الى ثلاثة أصناف أوردها لنا مسعود صحراوي علي شكل خطاطة لخص لنا فيها بشكل واضح هذه الأصناف: [1]

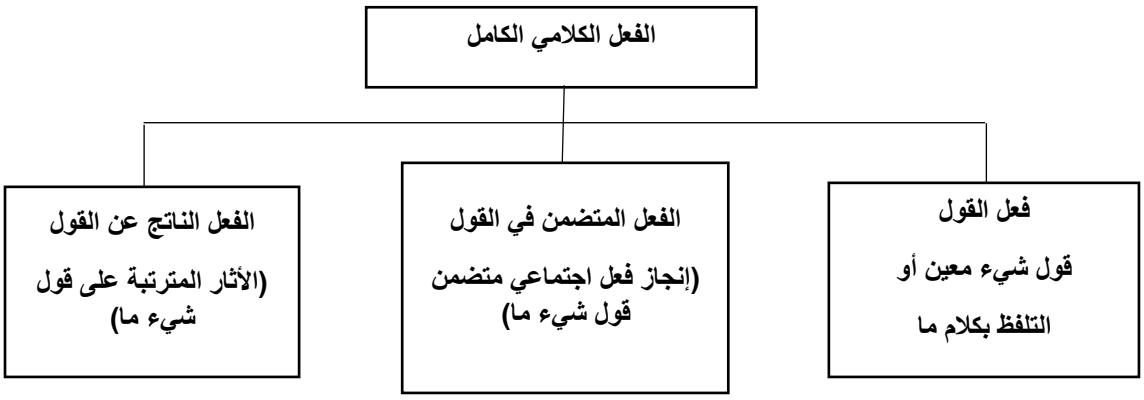

تبين لنا من الخطاطة أعلاه أن أفعال الكلام عند أوسن ثلاثة أقسام هي:[2]

- **فعل القول**: ويراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة.
- **الفعل المتضمن في القول**: وهو المقصود من النظرية بأكملها، وهو إنجاز فعل بقول شيء ما.
- **الفعل الناتج عن القول**: ويسمى أيضا "الفعل التأثيري"، ويقصد بها رد فعل المتلقي أثناء تلقي الخطاب.

كما قدم خمسة أصناف أخرى للفعل الإنجازي، بالاعتماد على معيار القوة الإنجازية، ويمكن أن نبين هذه الأصناف في الخطاطة التالية[3]:

---

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 43.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص41-42.

[3] - ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص69-70.

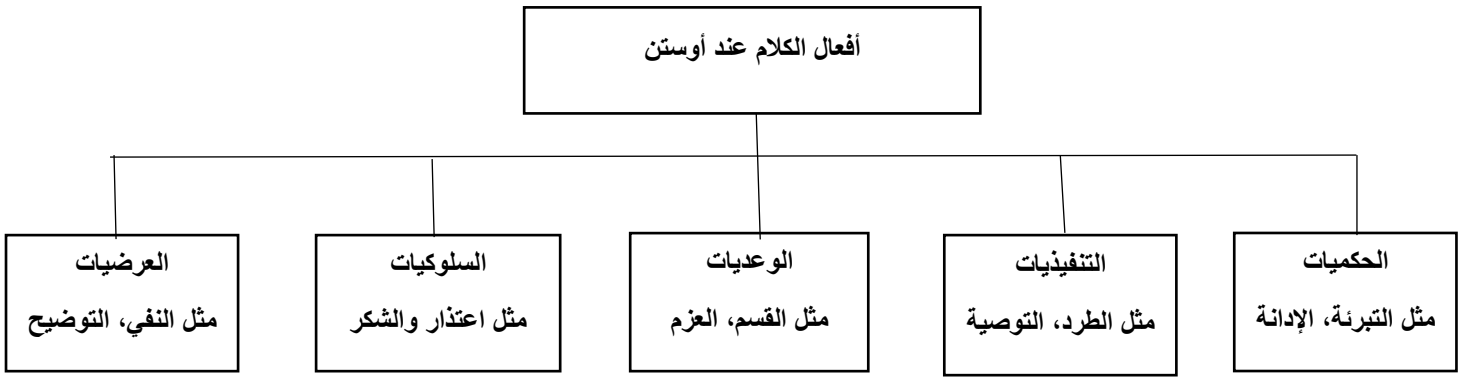

إذ يبين هذا المخطط تقسيم سيرل لأفعال الكلام وهي كالتالي: الحكميات، والتنفيذيات، والوعديات والسلوكيات، والعريضيات.

وفي مرحلة لاحقة لأوستن أخذت نظرية الأفعال الكلامية شكلها النهائي عند سيرل، حيث انطلق من فكرة أستاذه أوستن الذي قسم الفعل الكلامي إلى أفعال لفظية وإنجازية وتأثيرية، وعمق سيرل هذه الرؤية بفعل رابع هو القضوي، وزاد من التعديلات على تقسيم المجالات الخمسة التي وضع أوستن قواعدها[1]، ومما أضافه سيرل لهذه النظرية تميزه بين الأفعال الكلامية المباشرة وبين الأفعال الكلامية غير المباشرة، إذ (**يرى أننا في حالة التعبير البسيط ننطق بجملة واحدة ونقصد ما نقول تماما، ولكن المشكلة تكمن في أن الأمور لا تسير دائما بهذه البساطة، ففي كثير من الأحيان يختلف المعنى المقصود عن التعبير الحرفي الدلالي للمنطوق**)[2] ، أي أننا في أغلب الأحيان قد نتلفظ بجمل وعبارات يختلف ظاهر القول فيها عما نقصد.

[1]- ينظر: علي محمود حجي الصرّاف، في البراجماتية: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية ومعجم سياقي، مكتبة الآداب، ط1، 2010م/ 1431هـ، ص24.

[2] - المرجع نفسه، ص124.

والمراد بالفعل الكلامي المباشر الأفعال (**التي يتلفظ به المرسل في خطابه وهو يعني حرفيا ما يقول، وفي هذه الحالة يكون المرسل يقصد أن ينتج أثرا إنجازيا على المرسل إليه، ويقصد أن ينتج هذا الأثر من خلال جعله المرسل إليه يدرك قصده في الإنتاج**)[1] بمعنى أن المتكلم يستعمل جمل وعبارات مباشرة يتطابق معناها الظاهر مع قصد المتكلم أي تكون عباراته واضحة خالية من الغموض، إذ نجد في هذا النوع من الأفعال أن قصد المتكلم متجلي على سطح الجملة ويفهم مباشرة من قبل المتلقي.

أما الأفعال الكلامية غير المباشرة (**هي التي تدل هيئتها التركيبية على معنى لا يقصده المتكلم، فكأنه يقول شيئا ويعني شيئا آخر**)[2]، أي هي عكس الأفعال الكلامية المباشرة، لأن المعنى الظاهر الذي يحمله القول فيها يخالف القصد الذي يسعى المتكلم تبليغه إلى المتلقي مثل قول أحدهم وهو على طاولة الأكل "هل تناولني الملح؟" فالغرض الذي يحمله هذا القول ليس الاستفهام؛ إنما طلب شيء بأسلوب استفهام. وقد كان لهذا المبحث التداولي صدى كبير في الدراسات البلاغية العربية القديمة المندرجة في مباحث الخبر والانشاء، المجاز، التشبيه والكناية...

3.2 الاستلزام الحواري:

يعد الاستلزام الحواري هو الآخر من أبرز المفاهيم التداولية، إذ (**تعد دراسات "جرايس سنة 1927م" التي ألقاها في جامعة هارفارد المنطلق الأساسي لنشأة مصطلح الاستلزام الحواري**)[3]، إذ كانت نقطة البدء عنده أن الناس في حواراتهم يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فأراد

---

[1] - john R. seart: Expression and meaning, cambridg University Press. USA ,1999, p3. نقلا عن: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط 1، 2004، ص135.

[2] - محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص113.

[3] - نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوسيط في الدرس اللغوي، كلية الأدب، ط 1، 1434هـ/ 2013م، ص79.

إيضاح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات و العبارات بقيمها اللفظية، وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه لسامع على نحو غير مباشر[1]، أي أنه لاحظ أن الجملة الواحدة تحمل في مختلف مقاماتها معاني كثيرة، وليجيب بعد ذلك على جملة من التساؤلات منها كيف يمكن أن يقول المتكلم شيء ويعني شيئا آخر؟ وكيف للمتلقي أن يسمع شيئا ويفهم شيئا آخر؟ معتمدا على ما أسماه "مبدأ التعاون"، حيث يقوم هذا المبدأ على أربع مسلمات هي[2]:

1- مسلمة القدر Quantite: وتخص قدر(كمية)الاخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية، أي لا تقل من الكلام ما لا حاجة له.

2-مسلمة الكيف Qualite: ونصها لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.

3-مسلمة الملائمة Pertinence: وهي عبارة عن قاعدة واحدة هي لتكن مشاركتك ملائمة.

4-مسلمة الجهة Modalite: وتنص على الوضوح في الكلام.

4.2 الإشاريات:

(هي عنصر من عناصر التداولية، يقصد بها كل ما يشير إلى ذات، أو موقع، أو زمن...، وهي تترابط مع مفهوم المشير، إذ يفهم عادة من إشارية تعيين مكان وهوية الأشخاص، والأشياء، والعمليات، والأحداث، والأنشطة...بالنسبة إلى السياق المكاني والزماني الذي أنشأه وأبقاه عمل التلفظ)[3]، فالإشاريات هي من العلامات اللغوية التي لا يمكن تفسيرها ولا تحديد مدلولها بمعزل عن السياق الذي وردت فيه. ويجمع الباحثين على

[1] – ينظر: أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص33.

[2] – ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص33-34.

[3] – نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوسيط في الدرس اللغوي، ص87.

أن الإشاريات خمسة: إشاريات شخصية، إشاريات زمانية، إشاريات مكانية، إشاريات اجتماعية، وإشاريات خطابية، وسوف نوجز القول في أنواعها الخمسة[1]:

1.4.2الإشاريات الشخصية: وهي الإشاريات الدالة على المتكلم أو المخاطب أو الغائب مثل الضمائر[2].

2.4.2 الإشاريات المكانية : وهي عناصر تشير إلى أماكن يعتمد استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم وقت تكلمه، أو على مكان آخر بشرط أن يكون معروف عند السامع. [3] مثل ظروف المكان فوق تحت هنا...

3.4.2 الإشاريات الزمانية: وهي جميع ظروف الزمان التي يمكن أن تكون ظاهرة أو مضمرة[4]. وقد ميز العلماء بين ما يعرف بالزمن النحوي كالماضي والمضارع والمستقبل، والزمن الكوني نحو الصبح الظهر المساء...

4.4.2 الإشاريات الاجتماعية: وهي ألفاظ وتراكيب تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين والمخاطبين من حيث هي علاقة رسمية كاستخدام الألقاب من قبيل فخامة الرئيس، السيد، الآنسة.... واستخدام صيغ التبجيل مثلا في مخاطبة الأكبر سنا، أو علاقة ألفة ومودة وهو استعمال مجرد من القيود السابقة وهذا الاستعمال غير الرسمي.[5]

---

[1] – ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص17.

[2] – ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 82.

[3] – ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص21.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص19، 21.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، ص25 –26.

5.4.2 الإشاريات الخطابية: (تعد من خواص الخطاب، وتتمثل في العبارات التي تذكر في النص مشيرة إلى موقف خاص بالمتكلم فقد يتحير في ترجيح رأى على رأى أو الوصول إلى مقطع اليقين في مناقشة أمر)[1].

5.2 متضمنات القول:

(مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره)[2]، وينطوى تحت هذا المفهوم كل من الإفتراض المسبق والأقوال المضمرة.

1.3.1 الافتراض المسبق:

إن الأفراد في تحاورهم اليومي من خلال عملياتهم التواصلية ينطلقون من معطيات أساسية ومعروفة مسبقا وهي المعلومات التي تظهر في ملفوظاتهم ، سواء أكان اللفظ مصرح به أو لا وهذا من خلال افتراضات مسبقة وهذه الأخيرة تعتبر محور من محاور التداولية، إذ(**تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية**)[3] ، بمعنى أن الافتراضات المسبقة ضرورية لتحقيق نجاعة العملية التبليغية، والافتراض المسبق متضمن في السياقات سواء ما تعلق بأحوال المتكلمين والعلاقة القائمة بينهما ودرجة الترابط بينهم، وكذا البنى التركيبة.

---

[1] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص24.

[2] – مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص30.

[3] – المرجع نفسه، ص30،31.

1.3.2 الأقوال المضمرة:

تعتبر الأقوال المضمرة الشق الثاني لمتضمنات القول، (**وترتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية**)[1]، أي أنها مرتبطة بالدرجة الأولى بالسياق ومقام الكلام، ويمكننا أن نستدل بمثال لشرح التعريف السابق: ("**إن السماء ممطرة**".

إن السامع لهذا الملفوظ قد يعتقد أن القائل أراد أن يدعوه إلى:

- **المكوث في بيته**
- **أو الإسراع إلى عمله حتى لا يفوته الموعد**
- **أو الانتظار والتريث حتى يتوقف المطر**
- **أو عدم نسيان مظلته عند الخروج...**)[2]

فمن خلال جملة بسيطة أنشأنا عدة تأويلات مفتوحة لا حصر لها قد تتبادر إلى ذهن المتلقي، لكن إذا علم هذا الأخير السياق الذي طرحت فيه الجملة السابقة، فإنه بذلك يفهم قصد المتكلم مباشرة. ومنه فالأقوال المضمرة مرتبطة بالتأويل، والتأويل الصحيح مرتبط بسياق الخطاب.

3. موقع التداولية بين الفكر اللساني والنظريات المعرفية:

نشأة التداولية غير قارة في مصدر معين من مصادر المعرفة الإنسانية، بل كانت منسلخة من عدَّة علوم فتشربت من كل فرع من تلك الفروع بما يناسب دراسته فهي بذلك ملتقى غنيا لتداخل الاختصاصات بين اللسانين،

[1] – مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص32.

[2] – المرجع نفسه، ص32.

والمناطقة والفلاسفة وعلماء النفس وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم، مما جعلها أكثر شمولية في مبادئها وركائزها؛ ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى إبراز هذه العلوم وعلاقتها بالتداولية.

1.3 علاقة التداولية باللسانيات:

شهدت الدراسات اللغوية ككل تطور ملحوظ في القرون الأخيرة، إذ انصب اهتمام اللسانيين بمختلف توجهاتهم على اللغة المنطوقة لكونها مجال خصب للدراسة والتقصي، بعد أن كانت علوم اللغة سابقا مقتصرة على دراسة اللغة المكتوبة. ومن أمثلة الدراسات الحديثة التي أسهمت في إحداث جملة من التغيرات في المجال اللغوي اللسانيات، وإلى جانبها عدة مناهج أخرى حيث أسهم كل منهج من تلك المناهج بطريقته الخاصة في احداث التغير في مجال الدراسات اللغوية عامةً.

وبالعودة إلى المنهج الذي أحدث قفزة نوعية في الدراسات اللغوية ألا وهو التداولية، التي انبثقت من مجالات لغوية ومعرفية مختلفة ليؤكد مسعود صحراوي ذلك بقوله: (**إن أقرب حقل معرفي إلى "التداولية " la pragmatique في منظورنا هو "اللسانيات". وإذا كان الأمر كذلك، فإنه من المشروع البحث في صلة هذا العلم التواصلي الجديد باللسانيات وبغير اللسانيات من الحقول المعرفية الأخرى التي يشترك معها في بعض الأسس المعرفية**)[1] ، وهو ما لا يدع مجال للشك أن موضوع التداولية مرتبط باللغة مثلها مثل اللسانيات غير أن طريقة التحليل تختلف فكل واحدة وطريقتها الخاصة بها فـ (**التداولية تتعامل مع جانب محدد من التواصل البشري، إلا وهو العلاقة بين اللغة والسياق الذي تستعمل فيه، فهي بهذا تختص بتحليل وتعليل أنواع معينة من البيانات. توصف التداولية عادة فرعا أو حقلا من اللسانيات. واللسانيات هي الحقل الأكاديمي الذي**

[1] – مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص15.

يختص بتحليل ووصف وتفسير لغة الإنسان)[1] ، وبذلك استطاعت التداولية باعتبارها منهج جديد إلى تجاوز دراسات عميقة اعتبرت أن اللغة تدرس في ذاتها ولذاتها خاصة ما تعلق باللسانيات البنيوية.

أما بالعودة إلى تحديد العلاقة بين التداولية واللسانيات فقد عرفت لغط كبير بين مُقِر بأنهما متقاربتان وبين مقر بعكس ذلك، فالاتجاه الأول والذي ذهب إليه **فرانسوا لاترافارس** الذي صرح (**بصعوبة التميز بين اللسانيات والتداولية وأول مظاهر الصعوبة –في نظره– أن اللسانيات علم يشتمل على عدد كبير من النظريات والمذاهب المرتبطة، بما في ذلك التداولية، فنظرية التركيب مثلا يمكن أن تعرف إلى جانب بعدها التركيبي، ببعدها التداولي)**[2]،فقد أشار هنا إلى صعوبة التميز بين التداولية واللسانيات، فقد اعتبر التداولية جزء من اللسانيات ونظرية من نظرياتها العامة.

أما الاتجاه الآخر فقد أكد بأنه (**ينبغي النظر إلى التداولية خارج اللسانيات الأساس ومنفصلة عنها. مكونات اللسانيات الأساس تشمل الصوتيات والصرف والنحو والدلالة والتي تصف جميعها لغة الانسان وتفسرها. تختص هذه المكونات بتحليل اللغة بوصفها نظاما شكليا معزولاً يمكن وصفه بحد ذاته أو بمعلومات لغوية محددة. تختلف التداولية عن هذه لأن موضوعها ليس اللغة أو ليس اللغة قصراً، بل هو انتاج وتفسير اللغة بالنسبة إلى سياقات الاستعمال)**[3] ، أي أن دراسة اللغة في الجانب اللساني يركز على أسس معينة هي الصرف والنحو والدلالة، بينما تدرس التداولية اللغة بالاعتماد على سياقات الاستعمال المختلفة.

---

[1] – مجيد الماشطة، أمجد الركابي، مسرد التداولية، ص44.

[2] – ينظر: F. latravers : la pragmatique (histoire et critique), p 161,162 نقلا عن: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص124.

[3] – مجيد الماشطة، أمجد الركابي، مسرد التداولية، ص44.

2.3 علاقة التداولية بالنحو الوظيفي:

قدمت أول صياغة لمفهوم النحو الوظيفي على يد "**سيمون دايك**" في كتابه "**النحو الوظيفي**" وذلك سنة **1978م** وقد حوى هذا الكتاب في طياته عدّة مجالات كالدلالة، التراكيب والمعجم أخيرا التداولية؛ لينتقل هذا العلم لاحقا إلى الدرس العربي على يد المفكر المغربي "**أحمد المتوكل**" الذي جعل النحو الوظيفي من أهم روافد الدرس التداولي فقال: (**يعتبر النحو الوظيفي الذي اقترحه سيمون دايك في السنوات الأخيرة في نظرنا، النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط للتنظير**)[1] ، وحديثه هذا يدل على العلاقة بين كلا الدرسين اللسانيين واستجابتها للتنظير، ليكمل بعد ذلك المتوكل حديثه عن جملة من النظريات التي استقى النحو الوظيفي درسه منها فنجده يذكر أفعال الكلام والتي تعتبر أهم مبادئ التداولية فيقول: (**كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره فهو محاولة لصهر نظريات لغوية [...] ونظريات فلسفية (نظرية الأفعال اللغوية خاصة) أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني**)[2] ، ومن العلاقات البارزة بين النحو الوظيفي والتداولية نجد أن كلاهما اعتبرا أن (**وظيفة اللغات الطبيعية (الأساسية) هي وظيفة التواصل**)[3].

3.3 علاقة التداولية بالدلالة

أطلق على علم الدلالة عدة تسميات من بينها علم المعاني وكذلك السيمانتيك وهو العلم الذي يهتم ب (**دراسة المعنى أو العلم الذي يدرس المعنى أو ذلك الفرع من علوم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى أو ذلك**

[1] – أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص9.
[2] – المرجع نفسه، ص9.
[3] – المرجع نفسه، ص10.

الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى)[1]، جلي أن موضوع الدلالة منصب على دراسة المعنى، وهو ما تسعى إليه التداولية أيضا، وذلك خلال دراستها للغة قيد الاستعمال، وصدورها من متكلم معين، إلى سامع معين في مقام تواصلي معين. ونفس الدراسة تقريبا لدى علم الدلالة التي يرتكز اهتمامها على (**اللغة من بين أنظمة الرموز باعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة للإنسان)**[2]، فالدلالة تهتم باللغة والرموز التي يستعملها الانسان لإيصال المعنى إلى قلب السامع.

يبدو مما تقدم أن التداولية أتت لتتم ما غفلت عنه الدلالة أو تغاضت عنه، (**فمن الدارسين من يعدّ التداولية امتداد للدرس الدلالي)**[3]، لكن التميز بين الدلالة والتداولية وعلاقة كل منهما بالآخر لم يتضح إلا بعد انتشار محاضرات أوستن الذي ميز بينهما[4]، وهو نفس التميز الذي أقره **"جون لايينز"** في كتابه "اللغة والمعنى والسياق" وذلك في تصنيفه للتداولية ضمن استخدام اللغة وأدائها، في حين صنف الدلالة في باب قدرة الفرد ومعرفته باللغة فيقول: (**فعلى سبيل المثال يصنف علماء اللغة علم الدلالة ضمن القدرة (معرفة اللغة) ويصنفون الذرائعية ضمن الأداء والانجاز (استخدام اللغة). فليس هناك أي شيء غير عقلاني في تعريف علم الدلالة والذرائعية بهذه الطريقة بل إن هذه الطريقة للتميز بين الميدانين)**[5].

---

[1] – أحمد عمر مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، ط 1، 1985، ص11.

[2] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص12.

[3] – خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص128.

[4] –ينظر: المرجع نفسه، ص128.

[5]– جون لايينز، اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، مراجعة: يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد العراق، ط 1، 1987، ص32.

4.3 علاقة التداولية باللسانيات النفسية:

تعد دراسة النفس البشرية وأحوالها من الدراسات الحادثة في الملة، وقد عنيت بجوانب عديدة من بينها دراسة الجانب اللغوي للمتكلمين، كما عنيت اللسانيات النفسية باختلاف إدراكات السامعين للكلام وقدرتهم على تحديد الدلالة لذلك (**اهتم علماء النفس بالإدراك، وحيث كان الإدراك ظاهرة فردية فقد طوروا وسائل ليعرفوا بها كيف يختلف الناس في إدراكهم للكلمات، أو في تحديد ملامحها الدلالية. كذلك يهتم علم النص بكيفية اكتساب اللغة وتعليمها، ودراسة السبل التي بها يتم التواصل البشري عن طريق اللغة**)[1]، ولفهم أعمق لهذه المقولة يمكننا أن نمثل لها بقول أحدهم لشخص ما الجو حار هنا يقوم السامع بفتح النافذة استجابة رغم عدم تصريح المتكلم بذلك –وجوب فتح النافذة– ويحدث رد الفعل هنا، وهذا دليل على القدرة الادراكية وسرعة البديهة، وكذلك قوة الذاكرة والعرف الاجتماعي وكل هذا يدرسها علم النفس كما لا يغفل هذا الأخير على القدرة التبليغية للمتكلم وهي بذلك (**كلها عناصر تشرح ملكة التبليغ الحاصلة في الموقف الكلامي. ولها تأثير كبير في أداء الأفراد. وبذلك، فإن التداولية تعتمد في دراستها على مقولات اللسانيات النفسية في هذا المجال**)[2].

5.3 التداولية وعلاقتها باللسانيات التعليمية:

لم تنل اللسانيات التعلمية في بداية الأمر حظ وافر من العناية لدى الباحثين اللسانين (**ومما يؤكد هذا الاقصاء تصريح تشومسكي (chomsky) الذي فاجأ به معلمي اللغات حينما قال في ملتقى بالولايات المتحدة**

[1] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص16.

[2] – خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص132.

الأمريكية: "إن اللسانيات لا تقدم أي شيء لتعليمية اللغات")[1]، فهذه الأخيرة لم تكن ضمن دائرة اهتمامات اللسانيات، فقد عرفت نوع من التهميش.

لتعرف التعليمية بعد هذا التصريح قفزة نوعية في مجال اللسانيات وذلك (**استنادا إلى مقولات اللسانيات الاجتماعية السابقة، وإلى بحوث التداولية أساسا، حيث تأكد بأنّ التعليم لا يقوم على تعليم البنى اللغوية دون الممارسة الميدانية التي تسمح للمتعلم بالتعرف على قيم الأقوال وكميات الكلام، ودلالات العبارة في مجال استخدامها، إلى جانب أغراض المتكلم ومقاصده، التي لا تتضح إلا في سياقات مشروطة.**)[2]، إذا فاللسانيات التعليمية تتشارك في نشأتها واهتمامها بالتداولية خاصة ما تعلق بدارسة الخطاب والعملية التواصلية، فالتداولية مبنية على ثنائية المتلقي والمتكلم والتعليمية في المقابل تهتم بثنائية المعلم والمتعلم كما يهتم كل من الدرسين، بدراسة دلالة العبارات إلى جانب أغراض المتكلم ومقاصده التي تتضح من خلال السياقات. (**كما أن البحوث التداولية أسهمت في مراجعة مناهج التعليم ونماذج الاختبارات والتجارب وفق الظروف السابقة، وعدت البعد التداولي للغة (ممارستها واقعا) أحد أهداف العملية التعليمية**)[3].

---

[1] - Denis Girard: linguistique appliqée et didactique des langues. P21. نقلا عن: أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية –حقل تعليمية اللغات–، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون –الجزائر، ط2، 2009، ص134.

[2] - ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص133.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص133.

المبحث الثاني: مصادر التفكير التداولي في التراث العربي.

استأثرت اللغة باهتمام كبير منذ القدم، كونها الوسيلة التي اعتمدها الإنسان لنقل أفكاره والتعبير عن حاجياته ومشاغله، وعن لواعجه الداخلية، ولكون اللغة وعاء للفكر وأداة للتواصل بين الأفراد والجماعات حظيت باهتمام كبير في الدراسات اللغوية سواء الحديثة منها أو القديمة، حيث حاولت كل دراسة استظهار معظم الجوانب التي تحيط باللغة كظاهرة إنسانية، ولم تتوقف عند حدود ماهيتها وأصلها؛ بل تعدتها إلى دراسة الوظائف التي تؤديها بين الأفراد، ومن بين أهم تلك الدراسات التي جعلت اللغة محور الاهتمام والغاية؛ نجد التداولية التي تعد من الدراسات اللسانية الحديثة المتخصصة في دراسة الظواهر اللغوية شكلا ومضمونا، وهي تعرف بعلم الاستعمال اللغوي في سياق تواصلي لأنها تدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه (المتكلم والمستمع)، كما تهتم بكل الظروف المحيطة بالعملية التخاطبية لتحقيق الوظيفة التبليغية.

لقد كان لهذا المنهج اللساني الحديث صدى في تراثنا العربي، فالمطلع على شواهد ومتون كتب متقدمي علمائنا العرب يجد أن معظم مبادئ الدرس التداولي كانت حاضرة فيه لكن بمصطلحات مغايرة لما هي عليه حديثا، فأمهات العلوم من نحو وفقه وأصول وتفسير وبلاغة تناولت دراسة اللغة، وكل ما يدور في حقل العملية التواصلية (متكلم، سامع، خطاب، وسياق) مشيرين إلى علاقة كل واحد منها بالآخر، وكل هذه الجهود كانت حصيلة اتصال يلتقي فيه الفكر اللغوي العربي القديم والتنظيرات التداولية الحديثة.

ستتناول دراستنا هذه بوادر وتمظهرات هذا الأفق اللساني الحديث في كل من علم البلاغة وعلم النحو، وسنقف عند أهم المحطات البلاغية وكذا النحوية التي تتوافق مع أفق التداولية.

1. التداولية في الموروث البلاغي العربي:

إن المفاهيم التداولية ليست جديدة على بلاغتنا، فالعرب فهموا الخطاب الذي مصدره المتكلم والموجه إلى الغير فهما تأثيريا، وهذا يظهر من خلال إشاراتهم الأولى قبل استقلالية علم البلاغة كعلم قائم بذاته، لتتطور هذه الإشارات ويكون علم البلاغة عندهم هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

لقد مارس البلاغيون العرب المنهج التداولي في تحليلاتهم للظواهر اللغوية بصفة علمية تضاهي الدراسات التداولية المعاصرة، إذ (**تعد البلاغة أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللغة، لأنها تهتم بدراسة التعبير على مختلف مستوياته: اللفظية والتركيبية والدلالية، والعلاقات القائمة بينهما**)[1]، فالبلاغة العربية كانت قد أخذت مسار التداولية فبنت هذه الأخيرة رؤيتها على مبدأ الأداء اللغوي، وهو نفس المنحى الذي كانت قد أرست دعائمها عليه – البلاغة العربية–، إذ تهتم بمبدأ الاستعمال اللغوي، يقول **خليفة بوجادي** في هذا الصدد:(**من أهم العلوم المكتملة في الدرس العربي القديم، البلاغة، إذ تمثل علما للاتصال، يتناول كل ما يرتبط باستعمال اللغة وممارستها من دون أن تستثني في ذلك شيئا مما له علاقة بالتواصل.**)[2]، أي أن البلاغة تدرس اللغة وكل ما يرتبط بها، فهي تعرف أيضا بعلم الاستعمال اللغوي، تبحث في أطرف العملية التواصلية وكل ما له علاقة بها، حتى أنها تلتقي مع اهتمامات التداولية القائمة أساسا على مبدأ دراسة اللغة في الاستعمال والنظر في ظروف الإنتاج وأهدافه.

وفي واقع الأمر، نجد الكثير من الباحثين والدارسين المحدثين الذين لم يفرقوا بين التداولية والبلاغة العربية، (**يرى " ليتش" (leitch) أن البلاغة تداولية في صميمها، إذ إنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما؛ مستخدمين وسائل محددة لتأثير على بعضهما.**)[3]، فالمتأمل في كتب علمائنا البلاغيين يجد

---

[1] – خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص154.

[2] – المرجع نفسه، ص154.

[3] – صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص124.

ذخرا ثمينا من الأفكار والقضايا التي تناولوها بالدراسة والتحليل والتي تتطابق مع أبعاد التداولية في العصر المعاصر، يقول **محمد العمري** في سياق حديثه عن المقام ومطابقته لمقتضى الحال: (**إن هذا البعد هو أحد الأبعاد الأساسية في البلاغة العربية، وهو بعد جاحظي في أساسه، وإن تخلى البديعيين عنه في مرحلة لاحقة أدى إلى اختزال البلاغة العربية وتضيق مجالها، وتحظى نظرية التأثير والمقال حاليا بعناية كبيرة في الدراسات السيميائية، ومن ثم الشروع في إعادة الاعتبار "البلاغة" العربية تحت عنوان جديد: التداولية**)[1]، فالعمري هو الآخر ربط البلاغة بالتداولية، ففي المراحل التي تلت تطور البلاغة واستقلال فروعها أدى ذلك إلى تضيق مجالها، مما وجه الأنظار صوبها ملبسا إياها ثوب المنهج الجديد الموسوم بالتداولية.

والأمر الجدير بالذكر في هذا المقام، هو مفهوم البلاغة، الذي يبرز من خلاله الكثير من المفاهيم التي تتوافق ومباحث الدرس التداولي فإن دلالة مصطلح البلاغة عند أهل اللغة لا يخرج عن معنى البلوغ والوصول، والانتهاء؛ فلو نظرنا في المعاجم العربية لوجدنا أن مفهومها الاصطلاحي أيضا لا يختلف عن الدلالات التي يحيل إليها المعنى اللغوي. فالبلاغة تقوم على مبدأ التبليغ والتأثير في السامع أثناء عملية التواصل.

ومن النماذج العربية التي عرّفت البلاغة العربية نجد **أبو هلال العسكري** بقوله: (**البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه لتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن.**)[2]، فالعسكري جعل دلالة البلاغة متوقفة على قدرة السامع في التعرف على ما يروم المتكلم ايصاله إليه، وذلك يكون باستخدام أسلوب حسن وسلس يعينه على تحقيق الفائدة المرجوة من الملفوظ، فيقول تكملة لقوله السابق: ((**وإنما**) **جعلنا حسن المعرض وقبول الصورة شرطاً في البلاغة لأن الكلام إذا كانت عبارته رثة ومعرضه خلقاً لم يسم بليغا وإن كان**

[1] – محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، بيروت–لبنان، ص293–294.

[2] – أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، حققه وضبط نصه: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1401هـ–1981م، ط2، 1404هـ– 1984م، ص19.

مفهوم المعنى، مكشوف المغزى)[1]، وهو ما يعرف تداوليا "بالكفاية التواصلية"[2]. كما نجد أيضا **الخطيب القزويني** في كتابه **الايضاح في علوم البلاغة** وهو يعرف بلاغة الكلام بقوله: **(أما بلاغة الكلام: فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته)**[3]، يأخذ بعين الاعتبار كل الظروف المحيطة بعملية انتاج الخطاب سواء ما تعلق بمنتج الملفوظ أو ما تعلق بمتلقيه. فالبلاغة بهذا تتقاطع واهتمامات اللسانيات التداولية التي تبحث في كيفية الاتصال والتفاعل بين طرفي العملية التواصلية وبكل ما له علاقة باستعمال اللغة.

إلى جانبهما نجد **الجاحظ** في كتابه **البيان والتبين** يقدم تعريف **ابن المقفع** للبلاغة قائلا:(**سئل ما البلاغة؟ قال: البلاغة اسم جامع لمعانٍ تجري في وجوهٍ كثيرةٍ. فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع. ومنها ما يكون في الإشارة. ومنها ما يكون في الحديث. ومنها ما يكون في الاحتجاج. ومنها ما يكون جوابا. ومنها ما يكون ابتداء. ومنها ما يكون شعرا. ومنها ما يكون سجعا وخطبا. ومنها ما يكون رسائلً. فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة إلى المعنى. والايجاز هو البلاغة.)**[4]، تبين لنا من هذا المفهوم الذي قدمه الجاحظ مدى ارتباط معاني البلاغة بالمقام الذي نقصد به الحال الذي وقع فيه الكلام، فما يكون في مقام الجواب مثلا مغاير لما يكون في مقام الابتداء، كما يختلف ما يكون في معاني الخطب على ما يكون في معاني

[1] – أبو هلال العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، ص19.

[2] – ينظر: إلفي بولان، المقاربة التداولية للأدب، تر: محمد تنفو، ليلى أحميداني، مراجعة وتنسيق وتقديم: سعيد جبار، رؤية للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص58 وما بعدها.

[3] – سعد الدين أبي محمد عبد الرحمان القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ص11.

[4] – أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبين، تح: درويش جويدي، المكتبة العضرية، سيدا– بيروت، الجزء 1–2، 1422هـ/ 2001م، ص89.

الرسائل، وهذا كله يدخل في البعد التواصلي للخطاب الذي يندرج ضمن مبحث الاتصال التداولي وهو وعي مستعملي اللغة بالقواعد المناسبة لكل مقام.

وفي مقولته الشهيرة يضيف الجاحظ (**البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال**)[1]، فالمتأمل في أعماق هذه المقولة يلمس البعد التداولي فيها، والتي معناها أن البلاغة تهتم بالكلام الناجع أي المؤثر المناسب للمقام الذي ورد فيه، وعلى أساس هذه الفكرة نجد أن الجاحظ راعى أهم مرتكزات المنهج التداولي الموجودة حديثا.

كما يعتبر **السكاكي** أحد النماذج البلاغية الفذة الذين نظروا الى الجانب الاستعمالي للغة، وهذا يظهر في تعريفه لعلم البيان الذي صرح به قائلا: (**اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره.**)[2]، لقد قدم لنا هذا العالم ومضة أخرى من ومضات التفكير التداولي في الدرس البلاغي، فقد تحدث هو الآخر عن فكرة مقتضى الحال التي تصب في صميم الدرس التداولي، كما أشار إلى ضرورة حسن التركيب في الكلام، من أجل تحقق الفائدة منه، فالمتكلم إذا حاد عن خواص تركيب الكلام، ولم يأخذ المتلقي بعين الاعتبار وما يقتضيه حاله؛ سيؤدي بالضرورة إلى عجز المتكلم عن تبليغ مقاصده، مما يفضي حتما إلى غياب عنصري الفهم والافهام.

فما ذهب إليه هذا العالم في مقولته يتوافق مع ما تروم إليه الدراسات التداولية، خاصةً فيما تعلق بما يعرف (**بالمقام التخطابي أو الاستلزام الخطابي**)[3]، وهو ما أورده في مقام آخر في نفس كتابه قائلا: (**إذا شرعت في**

---

[1] – الجاحظ، البيان والتبين، ص 91.

[2] – أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، 1403هـ/ 1983م، ط2، 1407هـ/ 1987م، ص161.

[3] – محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2012، ص46.

الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادقة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال)[1].

حاصل النظر، أن من أصول البعد التداولي في البلاغة العربية ما وجدناه في ثنايا تعريفاتها المتعددة، إذ نجد أن حدّها لا يخرج عن دائرة ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع، معتمدين في ذلك على القواعد اللغوية، دون إغفال العناصر الخارجية كالسياقات التي ورد فيها الخطاب، فهي بهذا تكون قد أولت عناية لأقطاب العملية التخاطبية، مما سمح لها بالتواصل مع ما يهتم به المنهج اللساني التداولي الحديث، لا سيما ما تعلق بمقولة (**لكل مقام مقال**)[2]، التي مدّت وشائج القربى أكثر بين الدرس البلاغي الغربي القديم وبين التداولية حديثا.

2. عناصر التداولية في البلاغة العربية:

سنبرز فيما يلي حضور العناصر التواصلية في البلاغة العربية:

1.2 المتكلم في الموروث البلاغي العربي واللسانيات التداولية:

لقد مر علينا من قبل في تعريف البلاغة مقولة: (**مطابقة الكلام لمقتضى الحال**)[3]، التي مفادها أن البلاغة العربية راعت حال المتكلم وحال المستمع دون إغفال الملابسات المحيطة بتَشَكُلِ الخطاب، مما سمح للباحثين اللسانيين بصب هذه المقولة في قالب النظرية التي تعنى بدراسة اللغة ومنتجيها، ومن هنا سنحاول استظهار تجليات أحد أهم عناصر العملية التواصلية في البلاغة العربية مبرزين حضوره من جانب تداولي، ألا وهو المتكلم.

---

[1] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص168-169.

[2] – الجاحظ، البيان والتبين، ص91، السكاكي، مفتاح العلوم، ص 168. ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص11.

[3] – ينظر: القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، ص11.

يعتبر المخاطِب طرفا أساسيا في عملية الكلام، فقد نال المتكلم وقصده اهتمام البلاغيين العرب حيث كان له (**دور بارز في البلاغة العربية القديمة، بوصفه منتج الخطاب وباعثه، ولأنه وحده الذي يستطيع تحديد الدلالات ومقاصدها، بل إن المعنى في كثير من الحالات مرتبط بما ينويه وما يقصده**)[1]، فهو صاحب الخطاب وصانعه، يقع على عاتقه إيصال المعاني والدلالات إلى السامع فهو نقطة البدء في تشكيل الدورة التواصلية، ويكفي أن ننظر إلى مفاهيم البلاغة لندرك الاهتمام الملفت للنظر بهذا العنصر الحيوي، فقد جعلوا (**غاية البلاغة هي نجاح المتكلم في إيصال ما يريده إلى السامع، فلا تهتم بالوسائل اللغوية إلا بقدر ما تساعد على بلوغ المقاصد، فهي تركز على المقاصد، وايصال المعنى؛ لتحقيق الإقناع، ونجاعة الخطاب ومنفعته**)[2]، فقد تحددت غاية البلاغة في قدرة المتكلم على تبليغ قصده للسامع، فلم تهتم بالوسائل اللغوية إلا بالقدر الذي يمكن صاحب الخطاب من التأثير في مستقبله واقناعه، فمدار الأمر في البلاغة العربية هو تحقق عنصرا الفهم الإفهام، فكلما تحقق هاذين المبدأين وجدت البلاغة؛ فالأول مرتبط بالسامع أما الثاني متعلق بالمتكلم، فعملية الإفهام تنبني على قصد المتكلم ودرجة إقناعه بما يحمله خطابه، وهذا مجال من مجالات الدراسات التداولية.

ومن جملة اهتمام البلاغيين العرب بالمتكلم، ما اشترطوا فيه من صفات وجب عليه التحلي بها أثناء عملية تأديته للغة، من قبيل ما ذهب إليه **الجاحظ** في قوله أن: (**أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة. وذلك أن يكون الخطيب رابط الجاش ساكن الجوارح قليل اللفظ متخيرا للفظ. لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك**

[1] – خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص163.

[2] – عبد الرحمان بودراع، حازم القرطاجني وقضايا تجديد الرؤية والمنهج في البلاغة العربية، بدر بن سالم بن جميل القطيطي، البعد التداولي والنفعية الخطابية عند حازم القرطاجني، مكتبة البلاغة وتحليل الخطاب من تنظيم شعبة اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، تطوان، أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس 16/15/14، ص 332.

بكلام السوقة. ويكون في قواه فضلٌ للتصريف في كل طبقة)[1]، حمل لنا هذا النص بعض صفات المتكلم البليغ من رباطة الجأش وحسن تخيير الألفاظ، فعليه الانتقاء من الألفاظ ما يخدم خطابه وما يسهل عملية تبليغه، وهذا ما يحيلنا إلى بعد تداولي آخر، مفاده أن يساهم المخاطِب في ملفوظه بالقدر الذي يمليه عليه محتواه فلا يجعل مشاركته في الملفوظ إلا بالقدر الذي يحتاجه السامع لتحقق عملية الفهم[2]. وهذا ما أورده في موضع آخر عندما ألقى بشر بن المعتمر صحيفته على إبراهيم بن جبلة بن مخرمة السّكوني عندما مرّ عليه وهو يعلم فتيانهم الخطابة، ومما جاء فيه قوله: (... **وكن في ثلاثة منازل. فإن أولى الثلاث: أن يكون لفظك رشيقا عذبا، وفخما سهلا، ويكون معناك ظاهرا مكشوفا وقريبا معروفا، إما عند الخاصة إن كنت للخاصة قصدت، وإما عند العامة إن كنت للعامة أردت. والمعنى ليس يشرف بأن يكون في معاني الخاصة. وكذلك ليس يتضح بأن يكون من معاني العامة. وإنما مدار الشرف على الصواب واحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال.)**[3]، فما ورد في صحيفة بشر بن المعتمر دليل آخر على مكانة المتكلم في البلاغة العربية، فقد بينت الموقف التواصلي الذي على المتكلم أن يكون عليه، وكل ما يجب عليه مراعاته أثناء العملية التواصلية.

ومما سبق يتبين، الوعي العميق والفطنة التي كانت تميز فكر البلاغيين العرب. ومن الومضات الفكرية الأخرى التي تظهر بشكل واضح اهتمام البلاغة بالمتكلم، ما نجده عند السكاكي أيضا في تعريفه للبلاغة بقوله: **(هي بلوغ**

---

[1] – الجاحظ، البيان والتبين، ص65.

[2] – ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ص 33، وينظر: أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث المعاصر، ص34.

[3] – الجاحظ، البيان والتبين، ص91.

المتكلم في تأدية المعاني حدّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها)[1] نلاحظ التركيز على المتكلم الذي يؤدي المعاني في تراكيب لغوية مختلفة فيقدم في كل تركيب الخاصية الملائمة لها.

إذن، يمكن القول من كل ما سلف أن الاهتمام بالمتكلم وقصده تعددت أشكاله، وذلك بحسب درجة بروزه في عملية الخطاب وانحساره وبحسب تعدد الموضوعات التي تستدعي ذلك. نجد العلماء اهتموا به باعتباره عنصر من العناصر المفضية إلى الدلالة، فقدموا ما ينبغي أن يكون عليه من علم بأحوال الخطاب، ودراية بأحوال السامعين ومقاماتهم.[2]

2.2 السامع في الموروث البلاغي العربي واللسانيات التداولية:

يعد السامع الطرف الثاني في العملية التخاطبية، وهو عنصر أساسيٌ في هذه العملية فعُرف بأنه: (**الطرف الأخر الذي يوجه إليه المرسل خطابه عمدا)**[3]، وهو بهذا يكون شريكا للطرف الأول –المتكلم– وقد نال السامع حظه من الاهتمام في الدرس البلاغي القديم، وعنايتهم به لدليل على أهميته التي لا تقل درجة عن أهمية المتكلم فإذا (**كان المتكلم هو منشئ الخطاب ومنتجه، ويسمه بكثير مما يميزه متكلما عن الآخرين، فإن السامع هو من ينشأ له الخطاب ومن أجله، وهو مشارك في إنتاج الخطاب مشاركة فعالة، وإن لم تكن مباشرة)**[4].

و من خلال ما سبق فإن الهدف من الخطاب والعملية التواصلية يتعلق بصفة عامة بمن ينشئ من أجله الخطاب– السامع– فتداول الخطاب مرتبط أيضا بالمتلقي، وبمعرفة حاله التي على المتكلم أخذها كركيزة أساسية في بناء خطابه، ونلفي هذا في مقولة **الجاحظ**: (**ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها، وبين أقدار**

---

[1] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص415.

[2] – ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص163.

[3] – عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص47.

[4] – خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص175.

المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات.)[1]، ففي هذا النص تناول الجاحظ عنصر المقام من زاوية التخاطب، فأكد أن تحقيق العملية التبليغية لا يكون إلا من خلال مراعاة أحوال السامعين، فربط بين منتج الخطاب ومتلقيه من ناحية انتقال المعاني والدلالات بينهما. فالجاحظ في قوله هذا تحدث بصورة منهجية دقيقة وواعية عن الفعل التواصلي وما ينبغي لكل طرف مراعاته وفق الاطار والبعد التداولي للاتصال.[2]

ومن مظاهر اهتمام البلاغة بالسامع ما يبرز في شروط اللفظ من فصاحة ونجد ذلك في قول أبو هلال العسكري: (**فلا ينبغي أن يكون اللفظ عاميا، وساقطا سوقيا، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريبا وحشيا[...] وكلام الناس في طبقات، كما أن الناس أنفسهم في طبقات. فمنهم الجزل والسخيف والمليح والحسن والقبيح والسميح والخفيف والثقيل...)**[3] ،ففي هذا النص ذكر العسكري عددا لا بأس به من الشروط التي يجب أن تتوفر في اللفظ، ويراعيها المتكلم عند تلفظه بكلامه فلا يجب أن يتلفظ بما هو وحشي مستكره غريب، وساقط سوقي وكل هذا مراعاة للسامع الذي بدوره يختلف بحسب الطبقة الاجتماعية وكذا حالته النفسية، ومدى فطنته وقدرته على الاستيعاب.

وفي إطار الحديث عن عناية البلاغيين العرب بالمتلقي، نلفيه ما أورده **السكاكي** في عنوان سماه **"الفن الأول في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري"** فقال في تعريفه للخبر الابتدائي: (**هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما**

---

[1] – الجاحظ، البيان والتبين، ص92.

[2] – ينظر: عبد القادر عواد، آليات التداولية في الخطاب "الخطاب الأدبي أنموذجا"، مجلة علامات، مج 19، ج 74، شعبان 1432، يوليو 2011، ص 54.

[3] – أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص39.

ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغية، فإذا اندفع في الكلام مخبراً، لازم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك، إفادة للمخاطَب، متعاطيا مناطها بقدر الافتقار. فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خال الذهن عما يلقى إليه، ليحضر طرفاها عنده، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء.)[1]،ومنه فالمتكلم الذي يوجه كلامه إلى مخاطب ما، يجب أن يراعي معرفته بالمعلومة من عدمها، فإذا كان خالي الذهن وجب عليه أن يقدم كلامه بما يحقق الفائدة له، كما وضع بالحسبان المخاطَب الشاك المتردد من الخبر الملقى إليه والمخاطَب المنكر للخبر.

ومن خلال ما سبق ذكره، فإن البلاغين العرب عرفوا أنه من الضروري أن يكون (**المرسل إليه حاضرا في ذهن المرسل عند إنتاج الخطاب، سواء أكان حضورا عينيا، أم استحضارا ذهنيا. هذا الشخوص أو الاستحضار للمرسل إليه هو ما يّسهم في حركية الخطاب.)**[2]، وهذا الاهتمام بالسامع يفضي بنا إلى البعد التداولي.

3.2 الخطاب في الموروث البلاغي العربي واللسانيات التداولية:

لا شك في أن محاولة استنطاق التراث البلاغي العربي، يزودنا بذخر معرفي ثمين يمد جسور التلاقي بين الدراسات التداولية الحديثة وبين البلاغة العربية القديمة، ويظهر هذا التلاقي بوضوح في كيفية تعاملهما مع الظاهرة اللغوية بمختلف أشكالها واهتمامهما بدراسة الخطاب، إذ يعتبر هذا الأخير من أمثلة التصورات التي تمد بجذور التلاقي بين التداولية والبلاغة العربية، (**والمتأمل في الدرس العربي، على اختلاف علومه، يجد أنه لم يفصل البنى اللغوية التي تناولها عن واقع استعمالها، فضلا عن وصفه اللغة أثناء استعمالها خطابا، وهذه من أهم القيم التداولية التي يتميز بها، والتي لا يختلف فيها عن مجال التداولية الذي حدده اللسانيون حديثا في وصف اللغة**

[1] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص170.

[2] – عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص48.

في استعمالاتها، دون تجريدها من تداولها العادي)[1]، فالبلاغيون العرب فهموا الخطاب فهما تأثيريا باعتباره ملفوظ موجه من ملقٍ إلى متلقٍ من خلال سياقات معينة، فقد درسوا الخطاب من كل جوانبه فتناولوا نص الخطاب في ذاته ودرسوا مطابقة الخطاب لمقتضى الحال حيث بحثوا (**في الشروط التي يكون بها الخطاب مطابقا للحال التي يستخدم فيها بين المتكلم والسامع، ومختلف الملابسات التي تكتنف ذلك)**[2]، ففكرة مقتضى الحال تصب في قالب تداولي.

ومن التنظيرات المشتركة بين التداولية والبلاغة العربية في دراسة الخطاب، ما تعلق بنظرية أفعال الكلام الغربية والخبر والانشاء عند العرب، إذ (**تندرج ظاهرة "الأفعال الكلامية" تحديدا ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بـ "الخبر والانشاء" وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات، ولذلك تعتبر "نظرية الخبر والانشاء" عند العرب – من الجانب المعرفي العام – مكافئة لـ: مفهوم "الأفعال الكلامية" عند المعاصرين)**[3]، فما أدرجه البلاغيون العرب في مباحث الخبر والانشاء لا يختلف عما تعرضه نظرية أفعال الكلام الحديثة.

فقد قسم البلاغيون العرب الكلام إلى نوعين خبري وانشائي، فالخبر هو كل كلام يحتمل الصدق أو الكذب، والمراد بالصدق مدى مطابقته للواقع، ويراد بالكذب مخالفته للواقع، فقسموا الخبر إلى عدّة تقسيمات، وقالوا أن الخبر قد يحتمل الصدق أو الكذب وقد لا يحتمله، أي هنا خبر يقبل مقياس الصدق ولا يقبل مقياس الكذب، مثل الأخبار التي نجدها في القرآن الكريم والسنة النبوية، وهناك ما لا يقبل الصدق، مثل قولنا أن مجموع واحد زائد واحد يساوي صفر، أي أنهم قسموا الخبر على أساس مطابقته للواقع من عدمه، وهذا تقسيم أغلب البلاغيين العرب لكن

[1] – خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص192.

[2] – المرجع نفسه، ص193.

[3] – مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص49.

هناك من يرى عكس ذلك، كالجاحظ الذي (**أنكر انحصار الخبر في القسمين، وزعم أنه ثلاثة أقسام: صادق وكاذب، وغير صادقٍ ولا كاذبٍ، لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر أو عدمه. وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه، فالأول–أي المطابق مع الاعتقاد– هو الصادق، والثالث –أي غير المطابق مع الاعتقاد– هو الكاذب، والثاني والرابع –أي المطابق مع عدم الاعتقاد، وغير المطابق مع الاعتقاد– كل منهما ليس صادق ولا كاذب**)[1]، فالجاحظ قسم الخبر إلى ثلاثة أقسام خبر يحتمل الصدق أو الكذب، خبر لا يحتمل الصدق أو الكذب وخبر لا يحتمل لا الصدق ولا الكذب، أما الإنشاء فلا يخضع لمعياري الصدق والكذب، وينقسم الانشاء أيضا إلى طلبي وغير طلبي. ومنه فإن (**التميز الأشهر بين "الخبر" و"الإنشاء" (أو "الطلب"، بتعبير السواد الأعظم من علماء تلك المرحلة) وهو التميز بحسب الشرط المبدئي المعروف، والذي كان محل إجماع بين العلماء العرب في تلك المرحلة: فالخبر هو ما يقبل الصدق والكذب، والإنشاء خلافه**)[2]، كما لاحظوا وجود تداخل بين الأساليب الإنشائية والخبرية، فقد تخرج بعض الأساليب من أغراضها الحقيقة إلى أغراض أخرى، وأمثلة ذلك كثيرة خاصة ما نجده في آيات القرآن الكريم.

ولقد لاحظ الدارسون المحدثون أن تقسيمات العرب –السابقة الذكر– للكلام قد بنيت على أسس تداولية. لأنهم في هذا التقسيم راعوا أحوال المخاطبين، يقول خليفة بوجادي في هذا الصدد: (**وهي الفكرة نفسها التي عرضها (أوستن) في مبحث أفعال الكلامية؛ حيث ثار على آراء الوضعيين، وميز بين نوعين من الأفعال التقريرية والإنجازية، من حيث درجة تحققها في الخارج وموفق المتكلم**)[3]، أي أن ما ذهب إليه علماء البلاغة العربية في

[1] – الجاحظ، البيان والتبين، ص19.

[2] – مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص58-59.

[3] – خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص201.

تقسيم الكلام إلى خبري وانشائي كان مشابه لما أقره أوستن حديثا، الذي ميز هو أيضا بين نوعين من الأفعال (التقريرية والانجازية).

وبناءً على ما سبق، نستنتج أن الدراسات البلاغية العربية حول الخطاب قد ميزته بعض البصمات التداولية، لكونه لم يفصل البنية اللغوية عن الواقع الذي تستعمل فيه، ومن القضايا التي تبرز المنحى التداولي للخطاب في البلاغة العربية قضية مقتضى الحال ونظرية الخبر والانشاء.

3. التداولية في الموروث النحوي العربي:

من مصادر التفكير التداولي في التراث العربي ما نجده متناثرا في طيات كتب علم النحو، الذي يعتبر صمام أمان اللغة والذي يمدها بالاستقرار ويحفظها من الاندثار عبر الأزمنة المتوالية، وبالتأكيد فإن النحو العربي لم يخرج عن هذا الاعتبار كونه ظهر متزامنا وملازما للغة العربية، ولارتباطه الشديد بنزول النص المقدس –القرآن الكريم– فكان بذلك مقوما للحن الذي طال اللسان العربي المبني على السليقة، وهذا ما يظهر جليا في تعريف النحاة لهذا العلم، ونستدل على ذلك بتعريف **ابن جني** في كتابه **الخصائص** فيقول: (**انتحاء سمت كلام العرب في تصريفه من اعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العرب بأهلها من الفصاحة**)[1]، فهو ليس مجرد مجموعة من القوانين الضابطة للغة فحسب، بل إنه ينبني على مجموعة من المرتكزات التي تحدد معالم الاستعمال اللغوي، وتضبط دورة التخاطب والتواصل (مرسل، مرسل إليه، ورسالة)، ومنه فالنحو ذو مظهر لساني تداولي في نفس الوقت، ومن هذا المنطق سنسعى إلى كشف الصلة بين النحو العربي والتداولية من خلال البحث عن محاور التداولية وعناصر العملية التواصلية.

[1] – أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: علي النجار، تقديم: عبد الحكيم راضي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2006، ج1، ص16.

برزت التداولية في أولى تعريفات النحويين للغة، إذ عرفها **ابن جني** الذي يعتبر من أقدم علماء العربية بقوله: **(أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم)**[1]، ومن خلال قراءة مبسطة لهذا المفهوم نلاحظ أنه تعريف تداولي بامتياز، لكونه يعبر عن مرتكزاتها وكذلك درستها للغة باعتبار السياقات التي وردت فيه ، فلم يقتصر ابن جني على جعل مفهوم اللغة التعبير فقط بل جعله تعريفا موسعا، فشمل المتكلم الذي ينتج الأصوات والملفوظات، فهو حين يريد التعبير عن أغراضه عمِد إلى اختيار ما يناسبه من الألفاظ التي تكون أبين لمقاصده، وأجلى لسامع فيفهمه فهو لا يتلفظ إلا بما حسن خطابه وأوصل غرضه ومقصده في أحسن صورة وهو نفس ما ذهب إليه **ابن خلدون** في مقدمته وذلك في تعريفه للبيان والذي سنتطرق إليه في الجانب التطبيقي، ولإبراز تقاطع تعريف ابن جني مع ما تقره التداولية نستحضر تعريف **أحمد نحلة** للتداولية: **(هي دراسة اللغة في الاستعمال (in use) أو في التواصل(in interaction) لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا ترتبط بالمتكلم وحده ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد(مادي اجتماعي ولغوي) وصلا إلى المعنى الكامن في كلام ما)**[2]، ونستنتج من خلال التعريفين أن العناية بأطراف العملية التواصلية ظاهرة ذات أهمية بالغة في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة منها، فبهذا لا يمكننا انكار الجهود العلمية للعرب في ابراز عنايتهم بهذه الأقطاب، وعليه من الضروري الإقرار بعدم هامشية هذا الاهتمام خاصة ما نجده عند النحاة في محاولتهم التقعيد لهذا العلم، ولكون مفردات اللغة ليست بمعزل عن واقعها اللغوي بنى النحو قواعده على أساس مراعاة المتكلم دون إغفال السامع **(وعلم النحو نفسه لم يكن تناولا للبنية اللغوية دون النظر إلى أحوال الاستعمال المختلفة، حيث اهتم بمسائل مرتبطة بالمتكلم بعده منتج الخطاب، مما يظهر أثره على**

[1] – ابن جني، الخصائص، ص16.

[2] – محمد أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص13-14.

البنية ذاتها، وكذلك السامع ونص الخطاب، وذلك أن اللغة هي موضوع النحو)[1]، وهو نفس ما ذهب إليه **مسعود صحراوي** بقوله: (**بل لعل من مظاهر العبقرية عند بعضهم أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموا منها أيضا أنها لفظ معين يؤديه متكلم معين في مقام معين لأداء غرض تواصلي إبلاغي معين)**[2]، ومما سبق نستخلص أن النحاة العرب تفطنوا إلى الجوانب المميزة للغة بما في ذلك وظيفتها الاجتماعية، ممثلة في إقامة التواصل بين أفراد المجتمع، فاهتموا برصد العلاقة بين اللغة ووظيفتها على أساس التراكيب اللغوية، فهي وسيلة للتعبير عن مكنونات متكلم ما موجهة إلى سامع ما في مقام معين، تختلف باختلاف السياق الذي وردت فيه وهو ما تسعى إليه التداولية.

4. عناصر التداولية في النحو العربي القديم:

1.4 المتكلم في الموروث النحوي العربي واللسانيات التداولية:

محاولة منا لسبر أغوار تداولية المتكلم في النحو العربي، وعناية النحاة به خلال بناء قواعد هذا العلم، نجد **أبو هلال العسكري** في حديثه في باب الفرق بين المتكلم والكلماني يجعل (**المتكلم فاعل الكلام)**[3]، فكلامه هنا يحمل بعدا تداوليا في جعله الكلام يحمل قوة إنجازية، كما أرجع **ابن جني (أمر الرفع والنصب والجر للمتكلم نفسه)**[4]. ففي حديثه هذا جعل مواقع الاعراب وتحديد مواقع الكلم راجع للمتكلم، الذي يملك المعنى الحقيقي للعبارة وهو الأدرى بمقاصد خطابه وأغراضه، لذا كان ظاهر البنية وشكلها من اختصاصه دون غيره.

---

[1] – خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 217.

[2] – مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص174.

[3] – أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الفروق في اللغة، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1400هـ/ 1980م، ص27.

[4] – ابن جني، الخصائص، الجزء1، ص111.

وفي سياق الحديث عن عناية النحاة بالمتكلم، ما نجده عند **ابن هشام** في ادراجه للقصد في مفهوم الكلام: (**الكلام هو القول المفيد بالقصد**)[1] ،ويراد به أن الغاية من التلفظ إنما هو تحقيق مقاصد شخصية للمتكلم، أما في قوله الكلام المفيد فيعني ما دّل على معاني يحسن السكوت عنها؛ ومنه فابن هشام وغيره من النحاة العرب جعلوا من الغرض والمقاصد القرينة الدالة والمساعدة على تحديد الوظائف النحوية للكلمة والجملة، وهو نفس ما تذهب إليه التداولية أو ما يعرف أيضا بعلم المقاصد في محورها الموسوم بالقصدية التي مدلولها: (**دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم**)[2].

وللاستدلال على عناية النحاة العرب بمبدأ القصد في التقعيد النحوي تبرز ظاهرة التقديم والتأخير كأهم قاعدة نحوية حظيت باهتمام لابأس به حيث (**كانت العرب تبني كلامها وترتبه وفق ما تمليه دواعيه وما يؤديه من وظائف، فلا تقدم ولا تأخر إلا عن قصد تواصلي، وكل تقديم أو تأخير يؤدي إلى تغير المعنى، ويختلف ترتيب التراكيب باختلاف وظائفها؛ فنجدهم يقدمون للعناية والابراز كما يقدمون للتخصيص والحصر...**)[3]، فأرجع العلماء وجوب التقديم إلى ما يفرضه الواقع اللغوي على المتكلم، والعكس في ظاهرة الجواز فيتحكم فيها ما يروم إليه من مقاصد وأغراض وهو ما أقره سيبويه في قوله: (**فإن قدمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله، لأنك إنمّا أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيها مقدّما وهو عربي جيد كثير،**

[1] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت –لبنان، 1991، الجزء2، ص431.

[2] – جورج بول، التداولية، تر: قصي العتابي، دار الأمان، بيروت– لبنان، ط1، 1431هـ/ 2010م، ص19.

[3] – نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوسيط في الدرس اللغوي، ص216.

كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)[1]، فالمتكلم هنا يلجأ إلى هذا التقديم إذا كان اهتمامه بالمفعول دون الفاعل، فيكون كلامه إشارة إلى أن الغاية من كلامه إثارة الانتباه إلى المفعول دون الفاعل، أما إذا كان كلامه وفق قاعدة فعل فاعل مفعول فهو يشير على إرادة الإخبار، يريد الإخبار عن شيء ما.

كما تفطن النحويين العرب إلى الحالة النفسية لمنتج الخطاب وتأثيرها في بناء القاعدة النحوية وتركيب الجمل. ونستدل على ذلك ما جاء في باب الفاعل من كتاب "**الكتاب" لـ "سيبويه"**: **(حسب عبد الله زيدًا بكرًا وظن عمرًا خالدًا أباك... إنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هاهنا أنّك إنّما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكًا وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو فإننا إنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينًا أو شكًا ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشّك أو تقيم عليه في اليقين)**[2]، ويتضح من هذا النص أن سيبويه تفطن إلى الحالة النفسية للمتكلم والأفكار التي تدور في ذهنه، وذلك بتصريحه إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكًا؛ وهنا تظهر طواعية اللغة العربية وقدرتها على تشكيل قواعدها وفق ما يناسب وضع المتكلم من شك أو يقين، مما يدل على تحري النحاة للاستعمال قبل القاعدة النحوية.

[1] – أبو بِشر عَمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، الجزء1، 1407هـ/1977م، ص 34.

[2] – سيبويه، الكتاب، ص40.

2.4 السامع في الموروث النحوي العربي واللسانيات التداولية:

للمخاطَب "المتلقي" دور رئيس في إنتاج الخطاب بوصفه مشارك مسبقا في العملية التواصلية، فقد صاغ منتج الخطاب ملفوظاته ورتبها وفق ما يقتضيه كلام العرب. فمتأمل الدرس العربي بمختلف مجالاته لا يفصل بين المتكلم والسامع في تناوله لحيثيات العملية التواصلية، فنعتبر بذلك المتكلم القطب الأول في هذه العملية، والسامع القطب الثاني لها فله ينشئ الخطاب ومن أجله، فهو الهدف وإقناعه هي الغاية.

ولم يخرج النحويين عن المفهوم العام للتواصل حينما قعدوا لعلم النحو، ونتيجة لهذا حظي متلقى الخطاب بحظ وافر من الاهتمام إذ نجدهم اشترطوا إلى جانب صحة التراكيب النحوية حصول الفائدة من الخطاب، ويراد بمصطلح الإفادة (**حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده، وهي "ثمرة" التي يجنيها المخاطَب من الخطاب**)[1]، فالكلام عندهم مرتبط بما يحرزه السامع من نفع وفائدة مما تلقاه من المتكلم، ويعد "**ابن خلدون**" الذي أجمل في مقدمته جل العلوم، أبرز من أولى مبدأ الإفادة عناية، من خلال إقراره بأن مالك اللغة يجب أن تكون غايته الأسمى الإبانة والإفهام.

ومنه، فمبدأ الإفادة عدّ أساسا محكما ومتينا قامت عليه النظرية النحوية العربية، ومن النحاة العرب الذين اهتموا بالمخاطَب وما يحرزه من فائدة نجد "**ابن يعيش**" الذي صرح في مسألة نحوية بهذا المبدأ فقال: (**جاز في هذه المسألة ثلاثة أوجه: منها الاكتفاء بالفعل مع الفاعل، فتقول: (أعطيت)، و (كسوت)، لأن الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها، وحصول بها فائدة للمخاطَب. وذكر المفعول فائدة أخرى تزيد على إفادة الجملة، فإن ذكرت المفعولين كان تناهيا في البيان والفائدة بذكر المعطي وهو الفاعل، ومن أعطي، وهو المفعول الأوّل،**

[1] – مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص186.

وما أعطي، وهو المفعول الثاني ولك أن تقتصر على أحد المفعولين، ويكون توسطا في البيان والفائدة. فتقول: (أعطيت درهما)، فأفدت المخاطب جنس ما أعطيت من غير تعين من أعطيت)[1].

والملاحظ من هذا القاعدة النحوية تكرار ثلاثة مصطلحات ألا وهي (الفائدة، المخاطَب، وأفدت)، ومنها يبرز اهتمام **ابن يعيش** بمبدأ الإفادة واعتماده في التقعيد النحوي، ومراعاته لعنصر مستقبل الخطاب، ومدى تحقق الغاية والفائدة التي يرجوها المتكلم من كلامه، ويمكننا أن نربط هذه القاعدة مع محور من محاور التداولية، ألا وهو محور الأقوال المضمرة أو ما يعرف أيضا بالمسكوت عنه. فالمتكلم في المثال السابق (**أعطيت**) أو في الجملة الثانية (**أعطيت درهما**) قام بحذف بعض العناصر أو إسقاطها اعتمادا على معرفته بقدرة المخاطَب على إدراكها.

ومن أمثلة بروز تداولية السامع في الدرس النحوي العربي، اهتمامهم بالإسناد ويكون بحسب ما يفهمه المتلقي بخطابه، وهو ما أشار إليه **السيوطي**: (**إن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا علم المخاطَب غرض المتكلم وكانت الفائدة في كلا الحالتين واحدة...**)[2]، ويروم هاهنا السيوطي إلى أن المتكلم قد يتلفظ ويسند لفظ ما إلى لفظ آخر، والمعنى مسند إلى شيء مخالف تماما بشرط أن السامع على دراية بغرض المتكلم، وهذه القاعدة ترتبط أكثر شيء بمبدأ تداولي هو الاستلزام الحواري.

---

[1] – موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء1، ط1، 1422هـ/2001م، ص326.

[2] – جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الجزء3، ص172-173.

3.4 الخطاب في الموروث النحوي العربي واللسانيات التداولية:

إن العلاقة بين الموروث العربي والعلوم الغربية الحديثة لشديدة الصلة فلا تكاد تخفى على الدارسين باختلاف مشاربهم، ولعل من أهم تلك العلوم التي تمتد بينها أواصر الصلة ما نجده بين التراث العربي والتداولية، خاصة ما تعلق بدراسة الخطاب، لاستحالة تصور وجود لغة من اللغات دون أن تكون هناك مجموعة من العلاقات التي تربط بين ألفاظها ومعانيها، فخلوها من هذه العلاقة يعني أن هذه اللغة محكومة بالموت والاندثار لفقدانها أهم وظيفة، ألا وهي التواصل بين الأفراد والجماعات وتحقيق الفهم بينهم.

ولعل أبرز نظرية مشتركة بين التداولية التي تقوم بوصف اللغة أثناء الاستعمال والتداول –بين المتكلم والمتلقي– وبين النحو الذي يعنى بالتقعيد للغة، وتحديد كيفيات استعمالها للوصول إلى أنجع خطاب يحقق به الفهم والافهام، تتمثل في أفعال الكلام عند الغرب والخبر والانشاء في الدرس العربي.

وقبل الخوض في غمار هذه النظرية، وجب التطرق في بادئ الأمر إلى تعريف الخطاب والذي نعني به: (**اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيء لفهمه**)[1]، فهو بذلك كل ملفوظ تواضعت عليه الجماعة اللغوية، يحاول فيه المتكلم إيصال مقاصده إلى من هو متهيء لاستقبال الملفوظ وهو السامع، كما حاول "**استيتية سمير**" ربط الخطاب بوظيفة اللغة التواصلية متجاوزا الفرق بين اللغة المنطوقة وغير المنطوقة، متحدث عما يحيط بها من ظروف زمانية ومكانية، وكذلك الشخوص الذين يحاولون إيصال أفكارهم إلى الغير لإفهامهم إياها وذلك في قوله: (**الخطاب يتجاوز حدود اللغة المنطوقة وغير المنطوقة، ليضع كل ما نعبر به أنفسنا للآخرين، وما يعبرون لنا به**

[1] – سيف الدين الآمدي، الاحكام في أصول الأحكام، المكتبة الإسلامية، دمشق ط 2، الجزء1، 204هـ، ص91.

عن أنفسهم، فالخطاب على هذا التصور ذو لغتين إحداهما منطوقة، والأخرى غير منطوقة.)[1]، وهذا التعريف يقترب كثير إلى ما تدعو إليه التداولية التي تعنى بكل ما هو خارج اللغة.

ومن هذا المنطلق فإن الخطاب ثمرة من المخاطَب والمخاطِب دون أن ننسى الظروف المحيطة به، وقد أرجع الكثير من الباحثين عددا من مسائل الخطاب إلى تلك الظروف وهو ما يعرف عند التداوليين أو حتى النحاة العرب بالسياق، وقد عرفه **ابن دقيق** في كتابه **إحكام الإحكام** بقوله: **(أما السياق والقرائن فإنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه)**[2]، فملقي الخطاب، هاهنا يعتمد على القرائن المختلفة اللفظية منها أو غير اللفظية وكذلك الإحالية، دون أن يغفل عن واقعها الخارجي خلال عملية تلفظه بملفوظه بغرض تحقيق الفائدة المرجوة منها، وهو ما نبه إليه **ابن يعيش** بقوله: (.... **حذف العامل مع غياب قرائن الأحوال ومن ذلك: أن تقول [زيداً] مثلا وتريد [اضرب زيداً]، وليس ثمة قرينة تدل عليه، فهذا لا يجوز لاحتمالات أن يكون المراد: اضرب زيداً، أو أكرم زيداً، أو اشتم زيداً وغير ذلك مما لا يحصى)**[3].

---

[1] – استيتية سمير، اللغة وايكيولوجية الخطاب بين البلاغة والرسم الساخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت– عمان، ط1، 2002، ص16.

[2] – تقي الدين ابن دقيق، إحكام الأحكام، تح: أحمد شاكر، عالم الكتاب، ط1، الجزء 2، 1407هـ، ص21.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ص150.

خاتمة الفصل الأول:

يعتبر مفهوم التداولية من بين المفاهيم التي اتسمت بالغموض والإبهام في اللسانيات الحديثة، لأسباب عديدة من بينها، أنها منهج جديد في الدراسات اللغوية، والسبب الثاني هو أن التداولية تولدت من مجموع النظريات التي تفاوتت في النشأة، خاصة في مرجعياتها الفلسفية المختلفة كالفلسفة التحليلية مثلا، التي أسهمت في ميلاد نظرية أفعال الكلام، وفلسفة غرايس التي مهدت لنظرية المحادثة وغيرها من الفلسفات. ومن الأسباب التي جعلت مفهوم التداولية يتشعب أيضا هو توغلها في مباحث وعلوم لسانية مختلفة، منها: اللسانيات، واللسانيات الاجتماعية، اللسانيات النفسية، النحو الوظيفي وغيرها كثير. لكن ورغم هذا الغموض الذي يكتنف المصطلح وتعريفات العلماء للتداولية كل حسب مرجعيته الفكرية إلا أنهم يتفقون على أن هذا المنهج يتخذ اللغة أثناء الاستعمال مادة للدراسة وموضوع لها، كما أن جل التعريفات المقدمة لها تدور في فلك دراسة اللغة وهي قيد الاستعمال وكذا الاهتمام بكل ما يكتنف هذا الاستعمال كعناصر الدورة التخاطبية (المتكلم –السامع–الخطاب). كما تعالج النظرية التداولية جملة من القضايا التي ساهمت في تشكيل جهازها المفهومي ومن بينها: نظرية السياق، أفعال الكلام، الاشاريات، الاستلزام الحواري...

أما المتأمل في الحضارة العربية، سيتأكد من أنها حضارة لغة وبيان وعلوم، فقد تفطن علمائنا العرب إلى كثير من مفاهيم الدراسات التداولية الحديثة وهذا بشهادات الكثير من الباحثين سواء العرب أو الغرب يقول **عبد السلام المسدي: (العرب بحكم مميزات حضارتهم وبحكم اندراج نصهم الديني في صلب هذه المميزات قد دعوا إلى تفكر اللغة في نظامها وقدسيتها ومراتب إعجازها فأفضى بهم النظر إلى درس شمولي كوني للغة وحسب. بل قادهم النظر إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما تهتد إليه البشرية إلا مؤخرا بفضل ازدهار**

علوم اللسان منذ مطلع القرن العشرين)[1]، وهذا ما يؤكد أسبقية العرب في مجال البحث اللغوي كاللسانيات التداولية التي كانت مبثوثة في أمهات الكتب العربية خاصة النحوية والبلاغية منها ومن بين العلماء العرب اللذين طبع فكرهم بالبعد التداولي من خلال اهتمامهم بأطراف العملية التواصلية نستدل بكل من السكاكي، الجاحظ، أبو هلال العسكري وهم من زمرة البلاغيين، أما كل من سيبويه وابن جني فهما من زمرة النحاة، وقد أكد أحد الدارسين على امتلاك كل هؤلاء للفكر التداولي قبل الغرب أنفسهم بقوله: (**أن النحاة والبلاغيين والمفكرين والفلاسفة الاسلامين قد مارسوا المنهج التداولي قبل ان يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما رؤية واتجاها أمريكيا وأوروبيا. فقد وظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلامات المتنوعة)**[2].

[1] – عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط1، 1981، ط2، 1986، ص26.

[2] – محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها: تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، مج: 28، ع3، يناير/ مارس 2000، ص30-31.

الفصل الثاني: قراءة في التفكير التداولي عند ابن خلدون

1. مفهوم اللغة عند ابن خلدون
2. وظيفة اللغة عند ابن خلدون
3. الفعل اللساني عند ابن خلدون
4. البلاغة عند ابن خلدون
5. النحو عند ابن خلدون
6. المقامية عند ابن خلدون
7. مبدأ القصد عند ابن خلدون
8. المتكلم في ميزان ابن خلدون

تمهيد:

اتسمت السنوات الأخيرة في مجال الدرس اللساني بتلاقح الأفكار والعلوم في شتى الميادين، سعت كلها إلى احداث قفزة نوعية في هذا المجال، واحداث أكبر قدر من التطور من خلال ابراز أهم النظريات، التي تواكب تطلعات البحث اللغوي وتساير حركته في دراسة اللغة التي لا تنفك تتطور وتتسارع، ونتيجة لهذا الزخم في تبادل الآراء والخبرات نلاحظ أن الدرس اللغوي العربي قد أعطى للدرس الغربي كثيرا من الأسس التي بنوا عليها نظرياتهم الحديثة، فمتن الدراسات البلاغية و النحوية مثلا تزخر بعدة قضايا ومسائل تتوافق وعلوم الدرس اللغوي الحديث، اذ نجد أن الكثير من المناهج الحديثة تتناسب مع جملة من القضايا التي نلفيها في متون مؤلفات العلماء العرب القدامى باختلاف توجهاتهم كالبلاغيين مثلا، وإن كان المنهج التداولي أحد هذه المناهج اللسانية الحديثة الذي يختص بدراسة الظاهرة اللغوية من حيث استعمالها وكل ما يتعلق بها من قضايا، فإن البلاغة العربية باعتبارها ظاهرة لغوية تدخل ضمن اهتمامات الرؤية التداولية إذ تتلاقى معها في بعض المباحث نحو نظرية السياق ونظرية أفعال الكلام، وفي دراسة عناصر الموقف الخطابي، إذ نجد أن البلاغيين العرب قد أدرجوا جل هذه القضايا تقريبا في متون مؤلفاتهم البلاغية ويتجلى هذا من خلال اهتمامهم بالجانب النفسي والاجتماعي وكذا اللغوي للمتكلم، وعنايتهم بكيفية إيصال قصده للسامع، وما يراعيه في خطابه لتحقيق مبدأي الفهم والافهام.

ومن هذا المنطلق، تُطرح أمامنا مسألة تزاوج الفكر اللغوي العربي بالفكر التداولي الحديث، ولعرض جانب من الأفكار النيرة التي حصل شرف السبق إليها لعلمائنا العرب قديما قبل أن يعرفها الغرب حديثا، كتاب "**ابن خلدون**" الموسوم ب "**المقدمة: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**" الذي يمثل أروع الكتب العربية التي تعكس مباحثها مجموعة من التقارب والتناسب في المفاهيم مع التداولية، وقبل الولوج إلى المنظور التداولي لابن خلدون، لا بد لنا من تقديم نبذة موجزة عن هذا العالم الفذ إلا أنه أشهر من أن يعرّف ونتحدث عنه في بعض سطور هذا البحث، لكونه أعظم مفكر عرفه العالم أجمع وهذا الوصف ليس مبالغة منا بقدر

ما هو حقيقة، لكونه أول من درس المجتمع البشري بطريقة أكثر واقعية ودقة، محاولا بذلك الخروج عن الطريقة الوعظية التي كانت سائدة ومتأصلة في أذهان العلماء طيلة قرون عديدة. فلم يقتصر على دراسة المجتمع والعمران عبر الأزمنة المختلفة وما طرأ عليها من تطور وتغير فقط، بل درس الانسان وطبعه كما لم يغفل عن الجانب التواصلي له وحاجته الملحة إلى التواصل مع بني جنسه، كما تنبه إلى أهمية اللغة في حياة المجتمعات دارسا إياها في استعمال الأفراد لها ومدى قدرتهم على إيصال أغراضهم. مستثمرا معرفته العميقة بأسرار اللغة وقدرته الفذة على التحليل للخوض في غمار دراسة الظاهرة اللغوية، ولبيان المقاصد والأغراض لكل استعمال لغوي، عن طريق تسليط الضوء على أحد أهم أركان العملية التواصلية وهو "**المتكلم**" وما يحيط به وبمنجزه اللغوي وبمقصده.

استطاع ابن خلدون بفكره هذا أن يسبق الزمن قرونا عديدة، بتقديم نظريات وتحليلات للظاهرة اللغوية تعادل ما توصل إليه الفكر اللساني الحديث، لذا سنستخلص في دراستنا هذه تجليات الإرهاص التداولي في كتابه "**المقدمة**".

1. مفهوم اللغة عند ابن خلدون:

شغل مفهوم اللغة بال كثير من العلماء قديما وحديثا وابن خلدون واحد منهم، فقد جعل اللغة خاصية ينفرد الانسان بها عن سائر المخلوقات، فالله تعالى ميز بني البشر بإعمال الفكر وجعله خليفة في الأرض ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾[1].

والمتتبع للتفكير العربي القديم سيدرك أن الحدّ المميّز للإنسان هو دخول عنصر اللغة فيه، فمنها تتولد جملة الفروق التي تميزه على الصعيد الوجودي عن بقية الكائنات الحية، وأنسب مثال على هذا التفكير ما أورده **"ابن خلدون"** في **الفصل الحادي عشر** المعنون: **"في أن عالم الحوادث الفعلية إنما يتم بالفكر"** في الباب السادس المعنون بـ: **"في العلوم وأصنافها والتعليم وطرقه وسائر وجوهه وما يعرض في ذلك كله من الأحوال"** من كتابه **"المقدمة"** فقال: **(فهذا الفكر هو الخاصّة البشريّة التي تميّز بها البشر عن غيره من الحيوان)**[2]، فاللغة هي وسيلة الانسان لتحقيق انسانيته بصورة تميزه عن الحيوانات، ليُلحق كلامه هذا في نفس الباب في الفصل الخامس والأربعون المعنون بـ:" **في علوم اللسان العربي"** قوله هذا: **(اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلّم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لسانيّ ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلابدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان. وهو في كل أمّة بحسب اصطلاحاتهم. وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانةً عن المقاصد، لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني.)**[3]، لقد حمل هذا النص عدّة أبعاد تداولية من الضروري التطرق إليها، سنجعلها على شكل نقاط نوضحها وهي كالتالي:

---

[1] – سورة البقرة، الآية 30.

[2] – عبد الرحمان بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذو الشأن الأكبر، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت – لبنان، ص450.

[3] – ابن خلدون، المقدمة، ص565-566.

يظهر من الوهلة الأول لتصفحنا لهذا المفهوم البعد التواصلي للغة لدى "**ابن خلدون**" الذي يقوم المنهج التداولي على أساسه، ففي قوله "أن اللغة في المتعارف عليها هي عبارة المتكلم عن مقصوده" إشارة واضحة إلى أن اللغة نظام اجتماعي ووسيلة يستطيع بها المتكلم التعبير عن مقاصده، فهي التي تتيح له فرصة التفاعل مع غيره، لأن مستخدم اللغة يكون غرضه الأول الإفصاح عن مقصده لتأثير في المتلقي، وبهذا التأثير يتحقق مبدأ التواصل فيما بينهم، وهو بهذا يكون قد صرح بوظيفة التواصل القائمة بين المتكلم والسامع مراعيا الجانب الاجتماعي.

كما يثير هذا التعريف عدة قضايا لغوية هامة، من بينها اصطلاحية اللغة فهي ليست من صنع جماعة لغوية معينة أو فرد معين؛ بل هي تقليد واتفاق متداول فيما بينهم يكتسبها الفرد من بيئته بحسب الظرف أو الحاجة. فاللغة في عرف "**ابن خلدون**" ليست مفروضة على متكلميها إنما هي فعل لساني قصدي، ويختلف من أمة إلى أخرى بحسب لسانها.

ولم يرد تعريف اللغة عند "**ابن خلدون**" في موضع واحد من حيث كونها وسيلة للتعبير عن المقاصد والأفكار إنما أورده في أكثر من موضع في كتابه "**المقدمة**" كقوله في الباب السادس في **الفصل الرابع والأربعون** المعنون : "**في أن العجمة إذا سبقت إلى اللسان قصرت بصاحبها في تحصيل العلوم عن أهل اللسان العربي**" أن (**اللغات: إنّما هي ترجمان عمّا في الضمائر**)[1]، أي أن اللغة وسيلة للإبانة عن فكر مستعمليها وأغراضهم المختلفة قصد تحقيق الإفادة المجَسِدة لمبدأ التواصل بين الأفراد.

وجاء في الباب نفسه في الفصل الثامن والأربعون المعنون: "**في أن لغة أهل الحضر والأمصار لغة قائمة بنفسها مخالفة للغة مضر**" قوله أن: (**كلِّ منهم متوصّلٌ بلغته إلى تأدية مقصوده والإبانة عمّا في نفسه. وهذا**

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص563.

معنى اللسان واللغة.)[1]، إذن جعل "**ابن خلدون**" لغة أهل البدو لغة راقية فصيحة لم تشبها شائبة ولم تزغ عن الفصحى، بينما جعل لغة أهل المدينة في الدرجة الثانية غير صافية يعتريها لبس وشك، حين دخلتها ألفاظ غريبة لاختلاطها بغيرها من اللغات، ومنه يمكننا الإقرار بأن لكل جماعة بشرية نظامها اللغوي الخاص الذي تواضعوا عليه، فقد تتعدد الجماعات اللغوية بتعدد أنظمتها اللسانية؛ لكنها تسعى كلها لتحقيق الوظيفة التبليغية فالهدف الرئيسي من اللغة والذي تروم إليه كل الجماعات اللغوية هو الاتصال والتواصل.

أما في قوله "وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام"، معناه أن اللغة حدث أو فعل لغوي يقوم الإنسان بتأديته من خلال بناء أحداث كلامية في سياقات متعددة ، فهي عمل عقلي وفعل ينجزه منتجي الخطاب لتبليغ مقاصدهم، فلو أمعنا النظر في قوله "فعل لساني" نجد أنها من مسلمات الدرس التداولي الحديث، وهو ما يسمى بالفعل الكلامي، (**فمن منظار النظرة إلى اللغة من حيث هي فعل لساني، نلاحظ، حاليا توجه بعض الألسنين إلى دراسة ما دُعي بالمجال pragmatique حيث يولي الألسني اهتمامه إلى مستوى ثالث في دراسة اللغة إلى جانب مستوى الصوت والمعنى. وهذا المستوى الثالث هو مستوى الفعل الكلامي أو الفعل اللفظي.)**[2]، فالعبارة اللغوية لم تعد تُدرس من الجانب الشكلي (المستوى الصوتي، الصرفي، النحوي، الدلالي) فقط، بل تعدته إلى دراسة الجانب التداولي الذي عني بدراسة اللغة في استعمالاتها من طرف المتكلم في موقف معين، حيث نستشف أن المنهج التداولي أساسه الفعل الكلامي والمقصود بهذا الأخير الانجاز الفعلي للغة في سياق تخاطبي معين.

---

[1] – ابن خلدون، المصدر نفسه، ص578.

[2] – ميشال زكريا، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون (دراسة ألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 1406هـ/ 1986م، ص13.

وفي قوله "فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان"، مقولة قريبة إلى ما صرح به **سوسير** رائد الدراسات اللسانية الحديثة الذي أكد أن:(**قيام الأعضاء المختلفة بوظائفها يكمن وراءه ملكة عامة تتحكم بالإشارات وهي الملكة اللغوية الحقيقية)**[1]

وبناءً على ما جاء في المقولتين السابقتين نلاحظ نقاط تقاطع في المفاهيم بين **سوسير** و"**ابن خلدون**" فيما تعلق بمصطلح "الملكة"، و التي يعنيان بها القدرة اللغوية للفرد التي تتجسد عن طريق اللسان (الملفوظات / المنطوق به في سياق)، وتحصل هذه الملكة في نظر "**ابن خلدون**" عن طريق الممارسة والمران والتعليم ، و بذلك يعد من أوائل اللسانيين الذين تحدثوا عن الملكة اللسانية حتى عدّ المؤسس الحقيقي لهذه النظرية؛ وما لاحظناه عند "**ابن خلدون**" أنه (**عندما يتكلم عن الملكة اللسانية يربطها بالقصد، أي أنه يتكلم عن ربط الألفاظ بما تدل عليه من المعاني.)**[2]، مشيرا إلى قضية هامة هي قضية اللفظ والمعنى، ومدى لزومية مطابقة الألفاظ لمعانيها أثناء التخاطب، رابط بذلك الاستعمال اللغوي للمتكلم بالقصد الذي يروم إليه وهذا من مبادئ التداولية.

وفي نفس المقولة السابقة تظهر لنا نقطة تقارب أخرى، بين ما صرح به سوسير بقوله: (**اللسان هو النظام التواصلي الذي يمتلكه كل فرد متكلم –مستمع– ينتمي إلى مجتمع لغوي متجانس)**[3]، وبين قول "**ابن خلدون**" السابق "متقررة في العضو الفعال وهو اللسان"؛ مؤكدين أن ما يخرج اللغة إلى الوجود والاستعمال هو اللسان، الذي يعتبر العضو الفيزيولوجي الذي يمتلكه كل فرد ينتمي إلى جماعة لغوية معينة.

---

[1] – فيردينان دي سوسور، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية3، لأعظمية– بغداد، ص29.

[2] – عبد العليم بوفاتح، أهمية الملكة في تعليم اللغة عند ابن خلدون على ضوء النظرية اللسانية الحديثة، مجلة جسور المعرفة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط– الجزائر، ع10، جوان 2017، ص133.

[3]– أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية "حقل تعليمية اللغات"، ص6.

وبهذا تكون اللغة عند **سوسير** و"**ابن خلدون**" مؤسسة اجتماعية، ووسيلة مشتركة بين المتكلم والمتلقي، للكشف عن المعاني والدلالات المختلفة المتعارف عليها في كل جماعة لغوية.

أما في قوله "وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة الكلمات على كثير من المعاني"، يشير "**ابن خلدون**" ها هنا إلى اختلاف الاصطلاحات بين الأمم فيما بينها، وهذه إشارة إلى الجانب الاجتماعي للغة التي هي نتاج المجتمع يكتسبها المرء من احتكاكه ببيئته، فتتناقلها الأجيال فيأخذها السابق عن اللاحق، ومنه تعْرف السياقات المناسبة التي تستعمل فيها المفردات يقول في هذا الصدد: (**إنما هي ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأوّلِ كما تأْخُذُ صبيانُنا لهذا العهد**)[1]، وبتكرار الأنماط اللغوية تحصل تمام الملكة؛ فاللغة عند ابن خلدون ملكة آلتها اللسان (**يؤديها بعضٌ إلى بعضٍ بالمشافهة في المناظرة والتعليم، وممارسة البحث بالعلوم لتحصيل ملكتها بطول المران على ذلك**)[2]، أي لا يتقنها إلا من درب عليها واستعمالها بالمشافهة وكذا في المناظرات القائمة بينه وبين غيره ،كما لا يغفل عن التعلم الذي يلعب دور هام في تنمية قدرة الفرد في تطوير لغته.

وقد ميز "**ابن خلدون**" اللغة العربية عن غيرها من لغات الأمم الأخرى، كونها تحمل أحسن ملكة وتعين متكلميها على إيصال أكبر قدر من المعاني إلى المتلقين بأقل جهد ولفظ، بفضل الثراء اللفظي الذي يطبع هذه اللغة التي اختارها الله عز وجل لتكون لغة كتابه المقدس "**القرآن الكريم**" يقول "**ابن خلدون**" في هذا: (...**وليس يوجد في ذلك إلا في لغة العرب. وأمّا غيرها من اللغات فكلُّ معنى أو حالٍ لا بدَّ له من أَلفاظٍ تخصُّهُ بِالدلالةِ، ولذلك**

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص566.

[2] – المصدر نفسه، ص563.

نجد كلام العَجمَ في مخاطباتهم أَطولَ مما نقدّرُهُ في كلامِ العَربِ)[1]، اعتبر ابن خلدون لغة العرب من أحسن اللغات وأفضلها لعدة أسباب من بينها الذخر المعجمي، وكذا قدرة متكلميها على الإبانة عن مقاصدهم باستعمال أقل قدر من الألفاظ.

وفي سياق الحديث عن اللغة أورد "**ابن خلدون**" في الباب السادس أيضا في الفصل السادس والأربعون المعنون: **في أن اللغة ملكة صناعية** قوله: **(اعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني، وجودتها وقصورها بسبب تمام الملكة أو نقصانها)**[2]، يظهر للعيان إشارته إلى أن اللغة تشبه أي صناعة، وأن المتكلم الذي يريد كمالها لا بدّ له أن يتمرس فيها، وذلك بالدربة على حسن الربط بين بين الأفكار و الألفاظ وكذا بين العبارات ومدلولاتها–معانيها– وحسن الربط من عدمه راجع إلى تمام ملكة المتكلم ومن نقصانها وكذا على قدرته على تحقيق المقاصد.

وعليه، فإن اللغة عند "**ابن خلدون**" لها بعد اجتماعي مؤسس على ما تواضعت عليه البيئة اللغوية فتستعمل بشكل فردي، بهدف التعبير والافصاح عن الرغبات والحاجات والخلجات وإقامة جسر التواصل مع الغير. وهو ما يشير إليه في أكثر من موضع من متن مقدمته وربطه بالعامل الاجتماعي المساهم في تشكل اللغة وهو ما يطلق عليه في إطار اللسانيات الاجتماعية بـ " الجماعة اللغوية".

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص566.

[2]– المصدر نفسه، ص574.

نستنتج مما سلف أن نظرة "**ابن خلدون**" للغة نظرة اجتماعية وذلك تبعا لتخصصه، مما أسهم ببصم أسلوبه بالفكر الاجتماعي والتداولي، فالمتأمل فيما عرضناه سلفا من مقولات حول اللغة عند "**ابن خلدون**" يجد سيمات المنهج التداولي حاضرة فيها.

2. وظيفة اللغة عند ابن خلدون:

يقول "**ابن خلدون**": (**اللغات إنما هي ترجمان عما في الضمائر تلك المعاني يؤديها بعض إلى بعض بالمشافهة في المناظرة والتعليم وممارسة البحث في العلوم**)[1]، أي أن اللغة في نظر "**ابن خلدون**" مكتسبة عن طريق الدربة والمران حتى صارت راسخة ثابتة لدى صاحبها، تأخذ بالمشافهة والسماع وهذا ما يكشف عن الفهم الدقيق (**الملكة اللغة التي تكون فطرة ثم تكتمل اكتسابا، فهي في فطرتها معرفة لغوية وكفاية لسانية، وهي في اكتسابها أداء كلامي ينطق به صاحبه من نظام توليدي رسخ في ذهنه بفعل الممارسة القائمة على الاحتذاء ثم الانتقاء وبمناحي الكلام بما يجري في الذهن من عمليات عقلية مختلف في اللاوعي الذي ترسبت فيه قواعد اللغة المكتسبة وأصولها**)[2]، وهذا ما يدل على توافق وجهات نظر العلماء المحدثين، و رؤية ابن خلدون في كون اللغات تكتسب عن طريق الاحتكاك بالجماعات اللغوية التي ينتمي إليها الأفراد.

نستشف من خلال مقولة "**ابن خلدون**" أن اللغة في بادئ الأمر فطرية في بني البشر ولكن بفعل احتكاك المتكلم بالوسط الاجتماعي، الذي ينتمي إليه تترسخ اللغة في ذهنه ويتعلم قواعدها وأصولها إلى أن يتمرس فيها وتصبح بذلك جبلة في نفس المتكلم.

---

[1] – ابن خلدون، المصدر نفسه، ص563.

[2] – بوحفص يعقوبية، التفكير الأدبي والنقدي عند ابن خلدون في ضوء النقد الحديث، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2010/2009، ص50.

وصفوة القول، أن "**ابن خلدون**" يلفت الانتباه إلى كون اللغة ليست توقيفية أو غريزية بل مكتسبة، وقد ذهب **عبد الجليل مرتاض** إلى نفس ما ذهب إليه "**ابن خلدون**" حول هذه النقطة في قوله: (**اللغة تتميز بكونها اجتماعية في ماهيتها ومستقلة عن الفرد ونحن نتعلمها من خلال اصغاءنا للآخرين**)[1].

لقد تنبه "**ابن خلدون**" إلى الوظيفة الجوهرية للغة التي تكمن في المقام الأول في تحقيق التواصل ومد جسور الحوار مع الغير، يبرز هذا من خلال قوله: (**فهي عبارة المتكلم عن مقصوده**)[2]، أي أن اللغة أداة المتكلم لتحقيق أهدافه التواصلية وللتعبير عن أفكاره وآرائه ومشاعره، إذ لا يقتصر مفهوم اللغة عنده على مجرد وجودها شكليا دون نفع في الأمم والمجتمعات؛ بل تتعدى إلى ترصد وظيفتها، وهذا ما عبر عنه في موضع أخر بقوله: (**فليست اللغات وملكاتها مجانا**)[3]، فهو ينفي أن تقع اللغات بلا فائدة، وإنما وجدت منها الفائدة والمنفعة التي تجنيها الأمم منها وهي تحقيق الاتصال والتواصل، حيث يلتقي توجه "**ابن خلدون**" حول وظيفة اللغة مع توجه **أندري مارتينه** في قوله: (**إن اللغة أداة تواصل تحلّل وفقها خبرة الانسان بصورة مختلفة في تجمع انساني**)[4]، فنلاحظ أن العناصر التي تناولها **مارتينه**، هي نفس ما ورد عند "**ابن خلدون**" إلا أنه أضاف عنصران جديدان هما: الملكة والفعل اللساني وهذا الأخير يصب في صميم الدرس التداولي.

3. الفعل اللساني عند ابن خلدون:

لم يتخذ المفكرون العرب القدامى العبارة اللغوية موضوع دراسة مجردا مقطوعا عن الظروف المحيطة بإنتاجها وعمّا يلابسها؛ بل جعلوها ركنا من أركان العملية التخاطبية التي تتضمن فعلا منجزا من طرف المتكلم، موجه إلى

---

[1] – عبد الجليل مرتاض، اللغة والتواصل، دار هومه، الجزائر، 2003، ص25.

[2] – ابن خلدون، المقدمة، ص565.

[3] –ابن خلدون، المصدر نفسه، ص576.

[4] – ميشال زكريا، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون، ص15.

متلقي، في سياق تخاطبي معين حاملا مقاصد تبليغية، فرءوا ضرورة قيام العملية التواصلية على بناء محكم لغويا ودلاليا بغية تحقيق عمليتين أساسيين هما: الفهم والافهام.

لقد اعتبر "**ابن خلدون**" الخطاب الذي يدور بين شخصين فعلا لغويا متجسد في سياق فكان له وظيفة التواصل ووظيفة الفهم والافهام، إذ يتعلق الفعل اللغوي بالمتكلم وبمقاصده التي قد تكون مصرحة أو مضمرة، يكشفها المتلقي عن طريق العمليات العقلية والمقام المتضمن للفعل اللساني، فقد (**اعتبرت أفعال الكلام كتمظهر للقصد التواصلي، ذلك أن فهم القصد التواصلي للمتكلم لا يعتمد فقط على الدلالة اللسانية للقول، بل ينطلق منها ويتجاوزها بتشغيل كل أنواع المقدمات والمؤشرات والقرائن السياقية، ويجند لذلك قدراته الاستدلالية والاستنتاجية التي تدخل في اعتبارها وفي حسابها أية معلومة كيفما كانت سواء كانت ذات علاقة بالعلامة اللسانية أو بالسياق التداولي**)[1]، الذي لا يشترط فيه أن يتلفظ المتكلم بقدر كبير من الجمل وهو ما صرحت به **فرنسواز أرمينكو** في قولها: (**إن الوحدة الدنيا للتواصل الإنساني ليست الجملة ولا أي تعبير آخر، بل هي استكمال (إنجاز) بعض أنماط الأفعال**)[2].

[1]-عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، 2006، ص54-55.

[2] - فرنسواز أرمينكوا، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الأهام القومي، ص60.

وبالعودة إلى تصريح "**ابن خلدون**" بأن: (**العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام**)[1] نستخرج جملة من العناصر اللسانية أو بالأحرى المسائل التي تتمحور حولها النظريات اللسانية الحديثة وأبرز هذه النظريات التداولية وفيما يلي بعض هذه العناصر[2]:

- اللغة وسيلة اتصال وتواصل بين الأفراد والجماعات.
- الكلام هو أحد جوانب اللغة وليس الجانب الوحيد فيها.
- اللغة عبارة عن أفعال لسانية منجزة في سياق ما.
- كل عبارة لغوية يجسدها المتكلم في واقع الخطاب لها فائدة.
- الكلام الصادر عن المتكلم يحمل في طياته مقاصدا وأهدافا تواصلية.
- الأداء أو الإنجاز الكلامي هو ما يبلغه متكلم عند مباشرته الفعلية للغة، فهو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين وهو حصيلة أفعال لغوية تأثيرية.
- أن كل فعل كلامي ينطق به المتكلم يستند على الكفاية اللغوية والظروف المحيطة باستخدام اللغة.
- أن الفعل اللساني هو كل ملفوظ له جانب شكلي دلالي منجز في سياق تواصلي قصد التأثير، فيه يطمح المتكلم أن يحدث تأثيرا في المتلقي وتحسس ردة فعله للتغيير من سلوكه.

نتوصل انطلاقا مما سبق، أن اللغة في نظر "**ابن خلدون**" نشاط يقوم به الانسان عبر كلامه، فالتعبير الكلامي لا يتحدد من خلال بنية الكلام والمعاني المرتبطة بها فقط؛ بل يتحدد أيضا عبر الفعل اللساني المنجز خلال عملية

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ص565.

[2] – ينظر: ميشال زكريا، الملكة اللسانية عند ابن خلدون، ص19-20. وينظر: أنور صباح محمد أمين، الفكر اللغوي عند ابن خلدون، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة تكريت، العراق: 1428 -2008، ص19-20-21-23-24.

التعبير، فهو (**فعل قصدي نابع من تصميم الانسان على التعبير عن ذاته والتواصل مع غيره، وناشئ عن القصد بإفادة الكلام**)[1]، التي يولدها استعمال الألفاظ في سياقات الكلام المختلفة.

إذن، (**المتخاطبين عند التواصل، لا يتبادلون جملا بل يتبادلون أقولا. وبالفعل فقول ما يوافق جملة تتمّمها المعلومات التي نستخرجها من المقام الذي تلقى فيه. فالقول إذا نتاج إلقاء جملة ما. فإذا كانت الجملة موضوع اللسانيات فإن القول موضوع التداولية**)[2]، ومن هذا المنظار، يتضح لنا أن اللغة عند "**ابن خلدون**" عمل عقلي، وفعل صنع من قبل المتكلم في موقف مشحون بمقاصد معينة.

4. البلاغة عند ابن خلدون:

يمثل الفكر البلاغي عند "**ابن خلدون**" محطة من محطات التراث البلاغي العربي، فلا تكاد نظرته إلى البلاغة تختلف عن نظرة سابقيه من البلاغيين العرب، فنجده قد حدّ البلاغة هو أيضا ببلوغ المتكلم الغاية من إفادة مقصوده للسامع، وهذا المفهوم يتماثل مع مفهوم كثير من البلاغيين أمثال **أبي هلال العسكري، الجاحظ، السكاكي**.

فمن نقاط التقارب بينهم ما نجده في ربطهم البلاغة ببلوغ الغاية وايصال المتكلم مقاصده للسامع نحو قول **العسكري**: (**سميت البلاغة بلاغة لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه**)[3].ومن نقاط التماثل بينهم ما نجده أيضا في اشارتهم إلى عنصري الفهم والإفهام المتطلب على المتكلم تحقيقهما، نحو قول **الجاحظ**: (**مدار الأمر والغاية**

[1] –ميشال زكريا، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون، ص14.

[2] – جاك موشلار، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتّداوليّة، تر: مجوعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، دار سيناترا، تونس، 2010، ص27.

[3] – أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص15.

التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام فبأي شيء بلغت الافهام، وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع)[1].

وفي سياق حديث "**ابن خلدون**" عن علم البيان نجده قد عبر عنه، لكن قصد به علم البلاغة حيث يقول في الباب السادس في الفصل الخامس والأربعون المعنون ب: "**في العلوم اللسان العربي**" في حديثه عن علم البيان: **(فاشتمل هذا العلم المسمَّى بالبيان على البحث عن هذه الدّلالات التي للهيئات والأحوال والمقامات، وجعل على ثلاثة أصناف، الصنف الأوّل: يُبحث فيه عن هذه الهيئات والأحوال التي تطابق باللفظ جميع مقتضيات الحال، ويسمى علم البلاغة؛ والصنف الثاني: يبحث فيه عن الدّلالات على اللازم اللفظيّ وملزومه وهي الاستعارة والكناية كما قلناه ويسمى علم البيان. وألحقوا بهما صنفا آخر، وهو النظر في تزين الكلام وتحسينه بنوع من التنميق...ويسمى عندهم علم البديع)**[2]، فهو بهذا يكون قد أطلق على علم البلاغة ككل اسم أحد فروعه الثلاثة: علم البيان، علم المعاني، علم البديع.

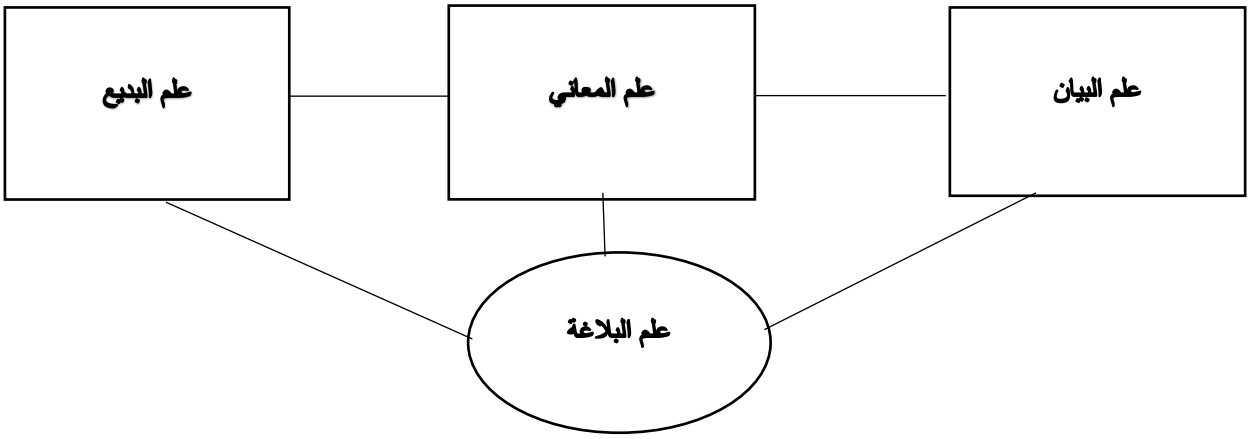

[1] – الجاحظ، البيان والتبين، ص56.

[2] – ابن خلدون، المقدمة، ص571.

فقال إن الصنف الأول يبحث في تطابق اللفظ مع مقتضيات الحال وهو ما يسمى بعلم البلاغة، أما الثاني يبحث فيه عن الدلالة على اللازم اللفظي وملزومه وهي الاستعارة والكناية وهو ما يسمى بعلم البيان، وألحق صنفا ثالثا ينظر في تزيين الكلام وتحسينه بنوع من التنميق (الجناس- الطباق- السجع) ويسمى علم البديع.

ثم بين "**ابن خلدون**" سبب إعطاء فن البيان الشمولية والخصوصية أكثر من بقية الأصناف الأخرى، بقوله في الباب السادس أيضا من نفس الفصل السابق: (**وأُطلق على الأصناف الثلاثة عند المحدثين اسم البيان وهو اسم الصنف الثاني؛ لأن الأقدمين أوّل من تكلموا فيه ثم تلاحقت مسائل الفن واحدة بعد أخرى**)[1]، فلما شاع مصطلح علم البيان في عصر ابن خلدون سلك نفس مسارهم، وجعل البلاغة تحت المسمى بالبيان، فكان هذا (**العلم حادث في الملة بعد علم العربية واللغة، وهو من العلوم اللسانية لأنه متعلق بالألفاظ وما تفييده. ويقصد بها الدلالة عليه من المعاني**)[2]، فكانت البلاغة كأنها البيان، وهو العلم عدّه ابن خلدون (**كمالي في العلوم اللسانية**)[3].

ومما سبق، نستنتج أن مصطلح البلاغة عند ابن خلدون مرتبط بما يروم المتكلم تبلغه للسامع، من خلال التواصل مع الغير وتبليغه مقاصده وافهامه إياها لتتجسدا بهذا حلقة تخاطبية.

وعليه، البلاغة عند ابن خلدون متعلقة بإيصال المتكلم أفكاره ومشاعره إلى السامع مع إفادته، و هو ما أكده في **الفصل السادس والأربعين** المعنون بـــــ: "**أن اللغة ملكة صناعية**": (**فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة، للتعبير بها عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام علي مقتضى**

---

[1]- ابن خلدون، المصدر نفسه، ص 571.

[2] - المصدر نفسه، ص570.

[3] - المصدر نفسه، ص572.

الحال، بلغ المتكلم حين إذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع وهذا هو معنى البلاغة)[1]، فمراعاة المتكلم للتأليف وحسن السبك وجودة اللفظ، مع مطابقته لمقتضى الحال، هو ما يجعل المتكلم بليغا.

ويكشف هذا النّص عن الكثير من المفاهيم التداولية؛ لكن الاختلاف يكمن في المصطلحات المستعملة في كتب الباحثين الغربيين، وسنحاول اختزال بعض منها ومقابلتها بالمصطلحات الخاصة بالحقل التداولي الحديث:

أهم المصطلحات الواردة في النص السابق لابن خلدون[2]:

أهم المصطلحات الواردة في نص ابن خلدون	ما يقابلها من مصطلحات في الحقل التداولي الحديث
• الملكة اللغوية. • الجودة. • القصور. • التعبير عن المعاني المقصودة. • مراعاة التأليف. • مقتضى الحال. • التبليغ. • الغاية من إفادة المقصود. • السامع والمتكلم.	• الآداء. • الكفاءة. • القصد. • التركيب. • السياق. • المتكلم والمتلقي. • الابلاغية.

[1] -ابن خلدون، المصدر نفسه، ص574.

[2] -ينظر: محمد الصغير ميسه، بلقاسم مالكية، الفكر التداولي عند ابن خلدون وعلاقته بتعليميات اللغات، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الوادي، ع 11، ص 136.

تأسيسا على ما سبق، يعتبر كتاب "**المقدمة**" "**لابن خلدون**" المتن العربي الأمثل لترصد أصول التفكير التداولي في البلاغة العربية، لما يحويه من قضايا تصب في صميم الدرس التداولي، بحيث يرى أن المتكلم في تواصله مع غيره يحمل غايات ومقاصد، معتمدا على أداة التواصل (اللغة) التي تعد حجر الأساس لقيام العملية التواصلية، وبالنظر إلى ما تدور حوله الدراسات التداولية نلاحظ تقارب بينهما: فغاية التداولية الكشف عن مقاصد اللغة الموظفة في السياق والبلاغة عند ابن خلدون لها الشأن نفسه.

فقد تحمل بعض العبارات معاني مضمرة خفية لا تفهم إلا من خلال السياق الذي وردت فيه وهذا بعد تداولي إذ (**تولي التداولية اهتماما كبيرا للأبعاد الضمنية والمضمرة في الخطاب؛ إذ تقرّر أنّ الملفوظات تحتوي على جوانب ضمنية وخفية، يمكن استنباطها، فالكلام لا يعني دائما التصريح، بل يعني أحيانا حمل المستمع على التفكير في شيء غير مصرّح به، والمتحدّث عادة ما يتلفظ بالصريح من أجل التمرير الضمني، ومن ثمّة فالحمولة الدلالية التي تواكب العبارات اللغوية يمكن أن تصنف إلى صنفين:" المعاني الصريحة" وتدل عليها الصيغة الحرفية للعبارة، و"المعاني الضمنية" وتكشف عنها ملابسات الخطاب وسياقاته.**)[1]، فالمقاصد قد تكون ظاهرة وأحيانا أخرى تكون مضمرة، والمتكلم البليغ هو القادر على إيصال مقاصده في كلتا الحالتين. والتداولية درست أيضا هذا الجانب من اللغة إذ ترى أن الملفوظات تحمل جوانب خفية مضمرة، وهذه المدلولات الخفية لا تكون مصرحة ولا تفهم مباشرة من طرف السامع بل قد تتطلب منه بعضا من التفكير والتركيز من أجل استنباطها، ويتوصل إليها من خلال سياقات الكلام وملابساته.

[1] –مرتضى جبار كاضم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، دار الأمان، الرباط، ط1، 2015م/ 1436هـ، ص75.

وبهذا تكون البلاغة عند ابن خلدون شبيهة إلى حد بعيد التداولية خاصة ما تعلق بدراستهما للمتكلم ولغته ومقام كلامه وقصديته، فمتى تحققت العملية التواصلية بين طرفي الخطاب وبَلَّغَ المخاطِب قصده إلى المخاطَب في مقام ما، وتجسّد عنصرا الفهم والإفهام شكلت هذه الدائرة رؤية تداولية، وهذا ينطبق كثيرا على ما تم تناوله عند ابن خلدون في حديثه عن البيان.

نستشعر من خلال تصفحنا لصفحات مُؤَلَفِ **"ابن خلدون"** الموسوم بـ **"المقدمة"** وفي كل باب من أبوابه تقريبا حضور بعض مظاهر التداولية، خاصة في سياق حديثه عن البلاغة التي في صميمها مرادفة للتداولية، لأن **(البلاغة العربية في دراستها للخطابات المتنوعة قرآن وحديث وشعر وخطابة، اهتمت بتقديم توصيف لعناصر العملية التواصلية (متكلم وسامع ورسالة ومقام ومرجع وحتى القناة التواصلية)، وفي إطار هذا التوصيف عنيت بمقاصد الخطاب وأحوال المتلقين له، وشروط الخطاب الناجع الذي يحقق الفائدة لدى المتلقي، المؤشرات اللغوية وغير اللغوية المتحكمة في ذلك، مما أكسب البلاغة العربية أبعادا لسانية وتداولية مهمة، تضمن لها التواصل المعرفي مع معطيات الدرس الحديث والمعاصر)**[1]، فبين البلاغة العربية والتداولية وشائج قربى لمحنا بعضا منها عند ابن خلدون خاصة في عنايته بالمتكلم وقصده فنظرته إلى البلاغة نظرة تتخللها مظاهر تداولية، فالبلاغة عنده هي ممارسة الاتصال بين المتكلم والمتلقي بواسطة اللغة داخل سياق تفاعلي. فأولا كلاهما –أي التداولية والبلاغة العربية – يشتركان في الاعتماد على اللغة باعتبارها الأداة أو الوسيلة التي يتم بموجبها إيصال قصد المتكلم إلى السامع، وثانيا كلاهما يهتمان بـ **(دراسة الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلم في عملية التواصل وعوامل**

[1] – باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، ع7، 2011، ص172.

المقام المؤثرة في اختياره أدوات معينة دون أخرى للتعبير عن قصده، كالعلاقة بين الكلام وسياق الحال، وأثر العلاقة بين المتكلم والمخاطب على الكلم والمقاصد من الكلام)[1].

وصفوة القول، من مجمل هذه الرؤية التي وجهت صوب التفكير البلاغي عند ابن خلدون، نستشف تجلي البعد التداولي فيه، والذي يظهر في عدّة نقاط أبرزها الرعاية الخاصة التي أولها ابن خلدون للمتكلم ولمقصده والتي تظهر في تعريفه للبلاغة، كما أنه لم يهمل السامع إذ جعل هو أيضا –أي كسابقيه من البلاغيين العرب– الغاية من الكلام إفادة السامع قصد المتكلم. كما برزت أيضا من خلال نظرته البلاغية عنايته بالمقام ومقتضى الحال.

5. النحو عند ابن خلدون:

ذكر ابن خلدون في كتابه **"ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"** أسباب التقعيد للعلوم فجعل السبب ديني في الأساس، وذلك محاولة من العلماء لحفظ مقاصد الشريعة الإسلامية في حديثه في الباب السادس من الفصل الرابع المعنون: **"في أصناف العلوم الواقعة في العمران لهذا العهد"** يقول: **(ثم النظر في القرآن والحديث لابد أن تتقدمه العلوم اللسانية، لأنه متوقف عليها وهي أصناف: فمنها علم اللغة وعلم النحو وعلم البيان وعلم الأدب حسبما تتكلم عليها كلها وهذه العلوم نقلية كلها مختصة بالملة الإسلامية وأهلها)**[2]، وهنا إشارة إلى أن أي ناظر إلى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف لابد له أن يقف على عدّة علوم هي علم اللغة، وعلم النحو، وعلم الأدب لفهم النصوص التي وردت فيهما، وما هذا إلا

[1]–جون براون، جون يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1997م/1418هـ، ص32.

[2] – ابن خلدون، المقدمة، ص418.

تأكيد على أن التقعيد لهذه العلوم لم يتم إلا لحماية القرآن الكريم الذي طاله اللغو بعد الفتوحات الإسلامية واختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم، وهو ما أكده ابن خلدون في الفصل السابع والأربعون.

ومن بين العلوم العربية التي ذكرها ابن خلدون نجد النحو الذي ذكره في المرتبة الثانية في مقولته السابق، إلا أنه في موضع آخر أكد على أسبقية هذا العلم على العلوم اللسانية الأخرى، تحديدا في الباب السادس من الفصل الخامس والأربعون المعنون: "**في علوم اللسان العربي**" وقد تمت هذه الأسبقية بحسب (**تفاوت مراتبها في التوفية بمقصود الكلام، حسبما يتبين في الكلام فنّاً فنّاً**)[1] ويقصد بالكلام هنا قول الله عز وجل، وكذلك حسب قدرة العلم على إجلاء المقاصد، وعدّ النحو أسبق العلوم اللسانية العربية في تحديد هذه الأوصاف، وهو ما يؤكده في تكملة قوله السابق: (**والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها هو النحو، إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة**)[2].

إذن، فالنحو العربي ركن أساسي من أركان هيكلة اللسان العرب، لكون الجاهل به جاهل بأصل الفائدة وبذلك تجهل المقاصد التي يروم المتكلم إلى إيصالها إلى المتلقين.

أما بالعودة إلى تعريف ابن خلدون للنحو العربي فقد ربطه باللغة فقال: (**اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بد أن تصير ملكة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان، وهو في أمة بحسب اصطلاحاتهم**)[3]، إن النحو في نظره مرتبط بوظيفة التبليغ وبقدرة المتكلم على التعبير عن مشاعره ومقاصده إلى السامعين من بني أمته. ويتأكد ذلك من خلال ربط **نعمان**

[1] – ابن خلدون، المصدر نفسه، ص565.

[2] – المصدر نفسه، ص565.

[3] – المصدر نفسه، ص565-566.

بوقرة النحو عند ابن خلدون بالوظيفة التعليمية وبأصول المحادثة فقال: (**تتعزز قيمة النحو عنده حين يعده مؤديا لوظيفة تعليمية اجتماعية، فالغرض منه في الأصل تعلم أصول المخاطبة والمحادثة**)[1].

وما تجدر الإشارة إليه أن تعريف ابن خلدون للنحو العربي هو تعريف تداوليٌ بامتياز، فيتشارك هذا التعريف مع التداولية من حيث اهتمام كل منهما بمقاصد المتكلمين والفائدة التي يجنيها السامع من وراء الخطاب الموجه له، (**فالتداولية في أبسط مفاهيمها هي دراسة اللغة في الاستعمال، ثم إن النحو العربي في بنائيته وهدفه يتقاطع كثيرا فيما ذهبت إليه التداولية في نظرتها وتحليلها للظاهرة اللغوية، فالنحو العربي بني على فكرة التبليغ**)[2]، وهذا ما يؤكد الدور الكبير الذي يلعبه النحو العربي في العملية التواصلية، فبدونه ينعدم التواصل بين المتخاطبين، لانعدام المقصدية وكذا الفائدة.

وهو ما قد تنبه إليه ابن خلدون، في إقراره بأنه لا تتحقق نجاعة العملية التواصلية إلا بمعرفة (**الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر**)[3]، والتي اعتبرها أيضا **علوي سالم** (**ضرورة لازمة لمعرفة أصل الفائدة**)[4]، وبذلك اعتبرت هذه القواعد ضابطة للخطاب، ومنه فالمتكلم ملزم بمعرفتها، وبمعرفة طرق التعليق فيما بينها، كتعليق واسناد الفعل إلى الفاعل والمبتدأ إلى الخبر وذلك كله لتحقيق الغايات التواصلية التي يروم إليها باث الخطاب.

ورغم إلحاح ابن خلدون إلى وجوب معرفة هذه القواعد النحوية، إلا أنه نبه إلى أمر هام وهو أن العلم بالقواعد لا يعني بالضرورة حسن التأليف وهو ما أعابه على بعض (**من جهابذة النحاة والمهر في صناعة العربية**

---

[1] – نعمان بوقرة، النظرية اللسانية عند ابن حازم الأندلسي "قراءة نقدية في مرجعيات الخطاب اللساني وأبعاده المعرفية"، منشورات أنحاء الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص31.

[2] – زهير بوخيار، ملامح التداولية في النحو العربي عند سيبويه وابن جني قراءة تحليلية في المفاهيم، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، ع2، مجلد12، 15/9/ 2020، ص940.

[3] – ابن خلدون، المقدمة، ص565.

[4] – علوي سالم، ابن خلدون وعلوم اللسان العربي، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 8، ع 8، 1994، ص188.

المحيطين علما بتلك القوانين النحوية إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودّته أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده، أخطأ فيها الصواب وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة المقصودة فيه على أساليب اللسان العربي.)[1]،وذِكر ابن خلدون لقصور بعض النحاة عن إيصال أغراضهم التي يرومون إليها إشارة منه إلى وجوب امتلاك المتكلم للكفاءة والقدرة على الاستعمال الصحيح للقواعد النحوية بعد معرفتها، والقدرة على استحضارها وقت ما يتطلب المقام والسياق ذلك، وقد عرفت هذه الكفاءة "بالكفاءة اللغوية اللسانية" والتي يقصد بها (**معرفة المحادث "المتكلم– السامع" الكامنة بقواعد لغته وقائمة وحداتها المعجمية، والمعرفة المتطلبة لتركيب الجمل اللغوية الصحيحة الصياغة والأسلوب أو فهمها)**[2] وهي الكفاءة التي أشار إليها ابن خلدون وأقرها **يونس علي**.

والتي تحلينا إلى العلاقة بين النحو والتداولية التي أشار إليها **فان دايك** في أحد هوامش كتابه **النص والسياق** تحديدا في الهامش الرابع من الفصل الأول الذي صرح فيه: (**إن صياغة القواعد التداولية من علم النحو تعني أن مثل هذا النحو ينبغي أن يفسر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات (الصحيحة)، بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في المواقف التواصلية استخداما مطابقا، وتسمى القدرة الأخيرة (الكفاءة التواصلية))**[3]. وحديث فان دايك هنا عن قدرة النحو على ضبط التراكيب الصحيحة، وكذا استخدامها في المواقف التواصلية يشبه إلى حد كبير ما ذهب إليه ابن خلدون في تحديد ملكات اللسان، وأن وصول المتكلم إلى درجة

---

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص580.

[2]– محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بيروت– لبنان، ط2، 2007، ص148.

[3] – فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، 2000، ص574.

التمكن في لغته لا يتحدد فقط بالنظر إلى المفردات والتراكيب، والنظر في جودتها وقصورها بل كذلك بالنظر إلى قدرة المتكلم على التأليف بين الألفاظ، وبين مطابقة الكلام لمقتضاه، وهوما صرح به في الفصل السادس والأربعون بقوله: (**اعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان، للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها وليس ذلك بالنظر إلى المفردات وإنما بالنظر إلى التراكيب، فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة. للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة الأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع**)[1].

وبالرجوع إلى النحو وتاريخه الذي ازدهر على يد ثلة من أفذاذ علمائنا العرب الذين أوردهم ابن خلدون في مقدمته نجد كل من **أبو الأسود الدؤلي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه** وكذلك كل من **أبو علي الفارسي** و**أبو القاسم الزجاج** اللذان انتهجا نهج سيبويه. وبعد التطور الذي وصل إليه علم النحو على يد هؤلاء العلماء تغير الوضع فقد (**أتى على النحو حينٌ من الدهر ضاق فيه حتى صار تعبيرا وإعرابا ووصفا للأمثلة معزولة عن سياقاتها وشواهد مقطوعة عن مقاماتها التواصلية التي هي ماء حياتها. فصار مادة جامدة بعد أن كان تداوليا حيا**)[2]، وهو ما نبه إليه "**ابن خلدون**" فقال: (**ولا تلتفتن في ذلك إلى خرشفة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق**)[3]، وهذا يدل على أن "**ابن خلدون**" (**لا ينظر إلى النحو على أنه صناعة القواعد**

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص574.

[2] – ادريس مقبول، الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث، اريد –الأردن، 2011، ص77.

[3] – ابن خلدون، المقدمة، ص575.

والوقوف عندها، وإخضاع كل كلام لقانونها الصارم، حتى وإن كان هذا الكلام مما نطقت به العرب على سجيتها، أو ما جاء في التنزيل الحكيم)[1].

والحديث عن صناعة الإعراب يُوجب علينا التطرق إلى الحركة الإعرابية والدور الذي تلعبه في تحديد مقاصد المتكلم، إذ تعتبر الحركة الإعرابية من مفردات اللسان العربي وهو ما يقره "**ابن خلدون**" في تأكيده أن (**الحركات التي تُعين الفاعل من المفعول من المجرور أعني المضاف، ومثل الحروف التي تفضي بالأفعال أن الحركات من غير تكلف ألفاظ أخرى)**[2]، ومنه، يمكننا القول أن وجود الضم في أخر الكلم دون الفتح أو الجر يوحي إلى دلالات مختلفة (**فهي لا تعدو أن تكون أداة للكشف عن المعاني الوظيفية في الكلام، وتظل الألفاظ، وهي معلقة من الوجهة الوظيفية حتى يكون الإعراب، فيوضحها ويكشفها)**[3].

أما ربط الحركة الإعرابية بالتداولية فقد أقر **عاطف فضل** بأنه (**لا دور للحركة الإعرابية في الدرس التداولي)**[4]، لأنه يرى أن الخطاب اليومي يسقط الحركة الإعرابية لتحقق الفائدة من التواصل وذلك عن طريق السياق والمقام، فيقول في هذا الصدد: (**ولكن في المتداول لا يحمل هذه الأهمية في المنطوق الشائع، لأن السياق المقامي بعدّ مفهوما تداوليا راسخا، ومعيارا محكما من معيار الحكم على العبارة بالمقبولية، فالعبارة غير المكتملة نحويا من جهة التركيب، لكنها منسجمة مع المقام، وتكون مقبولة تداوليا)**[5].

---

[1] –عبد العليم بوفاتح، أهمية الملكة في تعليم اللغة عند ابن خلدون على ضوء النظرية اللسانية الحديثة، مجلة جسور المعرفة، ص137.

[2] – ابن خلدون، المقدمة، ص566.

[3] – نعمان بوقرة، النظرية اللساني عند ابن حزم الأندلسي، ص38.

[4] – عاطف فضل، الخطاب وعلم اللغة التداولي، المحاضرة السابعة، جامعة الزرقاء، الأربعاء 16– محرم– 1435هـ، الموافق 20 تشرين الثاني 2013م، ص283.

[5] – المصدر نفسه، ص224.

إذن، باعتبار التداولية علم الاستعمال اللغوي، وتعنى بأطراف العملية التواصلية، وكذلك بما يحيط بها، والنحو العربي أيضا قد عالج جملة من القضايا اللغوية باعتبار الأسس التداولية فلا يتم الحكم على قاعدة نحوية دون اعتبار قصد المتكلم أو الفائدة التي يجنيها المخاطب، فالنحوي بذلك ينظر إلى الظروف المحيطة بالموقف الكلامي.

6. المقامية عند ابن خلدون:

لقد شكلت العديد من المفاهيم البلاغية التي اقتحمت ساحة الحقل التداولي همزة وصل بين البلاغة العربية والدراسات التداولية الحديثة، ومن أبرز هذه المفاهيم نجد المقام، الذي يعتبر من المكونات الأساسية للخطاب البلاغي وهو أيضا أحد الأعمدة الرئيسية التي أفضت إلى إنعاش الدراسات اللغوية التي تمخضت فأنجبت الدرس التداولي.

لقد أُعتبر المقام عنصرا هاما في الخطاب البلاغي فلا يكاد يخلو أي تعريف مقدم للبلاغة من مقولة "لكل مقام مقال" وقد أشرنا فيما سبق، إلى أن "**ابن خلدون**" جرى في مفهوم البلاغة على ما استقر عليه سابقيه من البلاغيين، فهو يرى أن حقيقة البلاغة تكون في مطابقة الكلام لمقتضى الحال[1]، يقول في الباب السادس في الفصل السادس والأربعون: (**فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة، للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع، وهذا هو معنى البلاغة.**)[2]، فمن أبرز ملامح التفكير البلاغي عند ابن خلدون اشتراطه مبدأ "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" إذ أُعتُبر هذا الأخير–مطابقة الكلام لمقتضى الحال– بمثابة القانون الذي يجب على المتكلم مراعاته حتى يبين مقصده للمتلقي بأحسن صورة ممكنة، لكن على المتكلم أولا مراعاة حسن تأليف الألفاظ ونظمها وضم بعضها إلى

[1] –ينظر: يوسف بن عبد الله العليوي، القضايا البلاغية لدى ابن خلدون، مجلة العلوم العربية، قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، ع23، 1433هـ، ص198.

[2] – ابن خلدون، المقدمة، ص574.

بعض لأن تحسين الكلام ووضوح الدلالة يكون بتطبيق الكلام لمقتضى الحال، لأن المقام يستدعي بناء لغويا سليما ومتناسقاً من قبل المتكلم.

ومما سبق نستشف، أن ابن خلدون كسابقيه من البلاغيين العرب يرى أن مطابقة الكلام لمقتضى الحال هو جوهر البلاغة كلها، إذ أُعتبر (**البلاغيون عند اعترافهم بفكرة "المقام" متقدمين ألف سنة تقريبا على زمانهم لأن الاعتراف بفكرتي "المقام" و"المقال" باعتبارهما متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة**)[1]. وبهذا يتشكل بعد تداولي آخر يظهر من خلال حديث ابن خلدون عن البلاغة العربية، وهو تسليط الضوء على عنصر "المقام" الذي يعرف في الدراسات اللسانية الحديثة بمصطلح "السياق" ومن هذه الدراسات الحديثة نجد التداولية التي تتمحور أساسا حول السياق أو المقام، حتى أنها أصبحت تعرف بالمقامية.

لقد أخد ابن خلدون أيضا بالمقولة السائدة والمشهورة "لكل مقام مقال"، وأشار إلى دور المقام وتأثيره في تشكيل الخطابات التي تتنوع بحسب تنوع المقامات يقول في الباب السادس في الفصل الخامس والأربعون في سياق حديثه عن علم البيان: (**ويبقى من الأمور المكتنِفةِ بالواقِعَات، المحتاجة للدلالة، أحوالُ المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل؛ وهو محتاجٌ إلى الدَّلالةِ عليه، لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلّمِ فقد بلغَ غاية الإفادةِ من كلامه. وإذا لم يشمل على شيء منها، فليس من جنس كلام العَربِ؛ فإنّ كلامَهُم واسعٌ، ولكل مقامٍ عندهم مقالٌ يختص به بعد كمال الإعْرابِ والإبانة.**)[2]، يتضح من هذا النص عناية ابن خلدون بالمقام، فالإبانة عن المقاصد تكون بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، فشَرح كيفية مناسبة الكلام للمقام، وذلك يكون

[1] –تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994، ص337.

[2] – ابن خلدون، المقدمة، ص570.

بعد حصول السلامة النحوية (معرفة القواعد النحوية والصرفية) من أجل تحقيق مبدأ الإفادة بعد الإبانة عن مقاصد المتكلم، لكن معرفة القواعد النحوية وكذا الصرفية وحدها لا تكفي، بل على المتكلم أن يكون على دراية بكيفية استعمال الدلالات في السياقات التواصلية المختلفة، كما أخرج ابن خلدون الكلام الذي لم يشمل على شيء من المطابقة لمقتضيات الأحوال من الكلام العربي ولم يعتبره من جنس كلامهم.

فقد اعتبر ابن خلدون المقام بمثابة القاعدة التي تتم بموجبها مختلف التبادلات اللغوية أثناء عملية تأدية المتكلم لكلامه، فجعل أبواب البلاغة متصلة بالمقام، وهذا ما يظهر جليا في حديثه عن أصناف علم البيان –الذي قصد به علم البلاغة– الثلاثة إذ نجده قد ربطها جلها بالمقام، الذي عدّه من الأسس التي تقوم عليها البلاغة (**فبغياب المقام وبدون معرفة المقاصد لا يمكن الاستدلال بكلام المتكلم على ما يريده، وإذا كان سر الكلام وروحه في إفادة المعنى، فإن كمال هذه الإفادة في البلاغة**)[1].

وبهذا فإن حديث ابن خلدون عن المقام مشابه إلى حد بعيد حديث الدرس التداولي حول السياق، الذي يُعتبر عنصرا جوهريا في الدرس التداولي، وهو من بين العناصر التي تدخل في تعريفه، فهو دراسة اللغة أثناء الاستعمال وفي سياقاتها التواصلية المختلفة.

ومن أمثلة عناية ابن خلدون بعنصر المقام وتفطنه لأهميته في إيصال قصد المتكلم، قصة عسى بن عمر التي ذكرها استشهادا على تنوع المقال بحسب تنوع المقام يقول: في الباب السادس في الفصل السابع والأربعون المعنون: "**في أن لغة العرب لهذا العهد لغة مستقلة مغايرة للغة مضر ولغة حمير**" (**يحكى عن عيسى بن عمر وقد قال له بعض النحاة: (إني أجد في كلام العرب تكرارا في قولهم: زيدٌ قائمٌ، وإنّ زيداً قائمٌ، وإنّ زيداً لقائمٌ والمعنى واحد)**.

[1] – حافظ إسماعيل علوي وآخرون، التداوليات علم استعمال اللغة، منال النجار، المقولات البلاغية دارسة مقامية براغماتية، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، ط2، 2014، ص555.

فقال له عن معانيها مختلفةٌ، فالأول: لإفادة الخلي الذهن من قيام زيدٍ، والثاني: لمن سمعه فتردَّدَ فيه، والثالث: لمن عُرِفَ بالإصرارِ على إنكارِهِ فاختلفت الدلالةُ باختلافِ الأَحوالِ.)[1]، فهنا يستشهد ابن خلدون علي أهمية المقام في معرفة المقاصد والأغراض إذ نلاحظ أن دلالة عبارة "زيد قائم" تختلف بحسب اختلاف مقام المتلقي، إذ نجد أن كل عبارة من العبارات السابقة تؤدي معنى مخالف عن غيرها بالرغم من تماثلها، حتى عدّها البعض تكرار لنفس العبارة لكن الحقيقة غير ذلك فكل واحدة منها تفيد معنى مستقل عن غيرها –المعنى الذي تؤديه كل عبارة ظاهر في المقولة– فهي مختلفة بحسب اختلاف أحوال السامعين، وفي هذا الأمر كله بعد تداوليٌ.

رأى ابن خلدون أن المقام هو المؤشر المتحكم في التركيب الكلامي، ودعا إلى لزومية مراعاة المتكلم لمقتضى الحال، فلكل مقام مقاله، لذا يستلزم على المتكلم (**إعطاء الكلام حقه في مطابقته لمقتضى الحال، فإن المقامات مختلفة، ولكل مقام أسلوب يخصه من إطناب أو إيجاز أو إثبات....)**[2]، فقد نبه "**ابن خلدون**" هنا إلى اختلاف الأساليب باختلاف المقامات ودعا إلى مطابقتها لمقتضى الحال.

ممّا سبق، نستنتج أن "**ابن خلدون**" قد أولى عنصر المقام عنايةً، وهذا ينم على وعيه بأثر المقام ودوره الفعال في تحديد المعني والقصد من الكلام، كما نجد أن حديثه عن هذا العنصر يتوافق مع ما ذهبت إليه الدراسات الحديثة حول المقام أو ما يسمى أيضا بالسياق (**ونقصد به الوضعية الملموسة والتي توضع وتنطق من خلالها المقاصد، تخص المكان والزمان وهوية المتكلمين [...] وكل ما نحن في حاجة إليه، من أجل فهم وتقويم ما يقال. وهكذا ندرك مقدار أهمية السياق)**[3]،

---

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص575.

[2] – المصدر نفسه، ص586.

[3] – فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص10.

7. مبدأ القصد عند ابن خلدون:

ثمة قضية أخرى احتل النظر إليها منزلة كبيرة في أعين العلماء العرب، وهي قضية "القصد" المرتبطة بأحد أهم عناصر القاعدة التواصلية ألا وهو المتكلم، فالناظر إلى التراث العربي يلاحظ حضور مبدأ القصدية في التنظيرات والتحليلات اللغوية للعلماء العرب، فقد درسوا القصد من اللغة وكذا وجوه استعمالها، فجعلوا القصد غاية المتكلم لكون اللغة وسيلة للتعبير عن أغراض مستخدميها، فلا يخلو أي خطاب من مقاصد وأغراض منتجيه، و"**ابن خلدون**" يمثل أحد أبرز العلماء العرب الذين عدّوا مبدأ القصد من الركائز الهامة في العملية التواصلية.

يقول "**ابن خلدون**" في الباب السادس في الفصل الخامس والأربعون: (**اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لسانيٌ ناشئٌ عن القصد بإفادة الكلام[...] وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن وأوضحها إبانة عن المقاصد**)[1]، يقر ابن خلدون أن الغاية من كل عمل تواصلي هو التعبير عن المقاصد فغاية اللغة في عرفه هي الإبانة عن مقاصد المتكلم، فأي كلام ينشئه المخاطب إلا ويحمل غرضا ما يريد تبليغه لمتلقي ما (...**لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلّم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه.**)[2]، فالواضح من كلامه أن تحقق الفائدة مقرون بمبدأ القصد عند المتكلم.

نلاحظ مما سبق، اهتمام ابن خلدون بالمتكلم وقصده ومدى فاعليته في الخطاب، وهذا يعد نموذجا من المعالجات اللغوية العربية ذات الأبعاد التداولية، إذ يعتبر مبدأ القصد من القضايا التي تحتل مركزا هاما في الدراسات التداولية الحديثة إذ (**إن التفسير الأوسع للتداولية هو أنها دراسة الفعل الإنساني القصدي. وعليه تنطوي على تفسير يفترض القيام بها لإنجاز غرض معين. وبناءً على هذا ينبغي على المفاهيم المركزية في التداولية أن تتضمن**

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص565-566.

[2] – المصدر نفسه، ص570.

اعتقاد وقصد (أو هدف) وخطة وفعل)[1]، بعد ما كان –مبدأ القصد– في بعض الدراسات اللسانية الغربية خارج عن دائرة اشتغال تلك الدراسات لأنها أقصت المتكلم من حيز اهتماماتها مثل اللسانيات البنيوية، على عكس النظرية التداولية التي أولت عناية بهذا المبدأ، وبهذا أُعيد الاعتبار للمتكلم من خلال الاهتمام بمقاصده في الكلام، وهو ما نجد هذا أيضا عند "**ابن خلدون**" الذي اشترط القصد في الكلام، فعبر عنه في مواطن كثيرة في صفحات كتابه "المقدمة" فنجده تارة بلفظ "المراد" وتارة أخرى بلفظ "الغرض" وتارة أخرى صرح به مباشرةً بلفظ "القصد".

فقد اعتبر ابن خلدون قصد المتكلم أساس الظاهرة التبليغية، فأي خطاب ينجزه المخاطب إلا ويحمل غرضا، لأن الإنسان لا يتكلم من فراغ إنما كلامه يحمل رسائل تحوي مقاصد وأغراض منتجي هذه الرسائل، يقول في هذا الصدد **محمود أحمد نحلة: (لا يتكلم المتكلم مع غيره إلا إذا كان لكلامه قصد)**[2].

كما نبه ابن خلدون على ضرورة معرفة المتكلم بأساليب اللغة ووجوه استعمالها، والمقامات المناسبة في التعبير عن المقاصد لأن ذلك يساعده في صياغة تلك المقاصد على الشكل الذي يمكِن المتلقي من فهمها.

فالأصل أن المتكلم قاصد في ملفوظه أن يفهم غرضه لسامعيه ويؤثر فيهم، **(فأهل العربية يشترطون القصد في الدلالة فما يفهم من غير قصد المتكلم لا يكون مدلولاً للفظ عندهم، فإن الدلالة عندهم هي فهم المراد لا فهم المعنى)**[3]، أي أن يكون المعنى الذي قصده المتكلم مطابق مع الألفاظ والتراكيب التي يستعمله في منجزه الخطابي، فأنظار المستمعين تكون موجهة صوب قصد الباث فالدلالة عندهم هي فهم قصد المتكلم.

---

[1] – Georgia Green: pragmatics and Natural languag Understanoing. Lauvence Erlbaum 1989, p3. نقلا عن: جورج يول، التداولية، ص137.

[2] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص79.

[3] – محمد علي التهاوني، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت– لبنان، ط1، 1996، ج1، أ–ش، ص792.

لذا، المفروض على المتكلم أن تكون مقاصده واضحة، خاصة إذا كان كلامه يحمل أكثر من معنى، لأن **(كل معنى لا بدَّ وأن تكتنفه أحوال تخصه، فيجب أن تُعتَبَر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنها صفاتُهُ، وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدل عليها بألفاظٍ تخصها بالوضع)**[1]، فلا يتحقق القصد من التخاطب إلا بمراعاة المتكلم مقتضيات الحال والمقام الذي ينجز فيه الخطاب، **(لأنه معرفة اللغة بأنظمتها المعروفة، وحدها، لن تغني المرسل إليه في معرفته قصد المرسل بمعزل عن السياق، لأن مدار الأمر ينصب على ماذا يعني المرسل بخطابه، لا ماذا تعنيه اللغة، حتى لو كان الخطاب واضحاً في لغته، لأنه معرفة قصد المرسل هو الفيصل في بيان معناه)**[2] أي أن مبدأ القصد يقوم على لازمتين أساسيتين هما:

أولا: حسن انتقاء المتكلم للأساليب اللغوية الخادمة لمقصده – الوُاضُح، والسلامة اللغوية- التي من شأنها أن تيسر له عملية تبليغ مقصده.

ثانيا: مطابقة مقاصده لمقتضيات الحال ومراعاة أحوال السامعين.

إذن، بإمكاننا القول بأن قصد المتكلم هو مركز ثقل الخطاب، ومن الشروط التي تؤدي بالمتكلم إلى حسن الإبانة عن غرضه، نجد مطابق كلامه لمقتضى الحال فاستعمال المتكلم للأساليب اللغوية المناسبة لكل مقام تعد بمثابة الخيط الرابط بين المتكلم وقصده تجاه السامع، وابن خلدون تفطن لهذه الأمور.

يبدو لنا، من خلال ما عرضناه من أفكار "**لابن خلدون**" حول مبدأ القصد المبثوثة في صفحات مُؤَلَفِهِ "**المقدمة**" وجود انسجام بينه وبين ما تطرحه النظرية التداولية حديثا حول هذا مبدأ، فالتداولية بكونها نظرية تدرس

---

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص575.

[2] – عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص196.

اللغة وهي قيد الاستعمال، وتهتم بالمتكلم وقصده لأنه من الأمور التي تساعد على نجاعة الخطاب، فشكلت نظرة **"ابن خلدون"** لهذا المبدأ علاقات ترابط بينه وبين ما تقره التداولية حديثا.

8. المتكلم في ميزان ابن خلدون والتداولية:

لا جرم أن المشهد اللغوي العالمي ولاسيما اللساني منه نال مرتبة عالية من الاهتمام في السنوات الأخيرة، فقد حمل في طياته تحليلات متميزة خاصةً ما تعلق بالعملية التواصلية ومكوناتها، فقد أضحت العلاقة بين المتكلم والمتلقي، وكذلك الرسالة القائمة فيما بينهما مركزَ وموضوع الدراسات اللسانية خاصة التداولية. ولم يكن هذا الاهتمام وليد اللحظة ولا الصدفة بل هو متجذر في الدراسات اللغوية العربية، التي نلفي فيها مفهوم التواصل بارزا في عدّة مصطلحات وتعريفات كاللغة والبلاغة والنحو والبيان.

وإيمانا منا بأن "ما لا يدرك كله لا يترك جله"، فقد حددنا مجال اهتمامنا على المتكلم الذي شكل أهمية بالغة في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة، لكونه أبرز أقطاب العملية التواصلية والعنصر الذي تبدأ منه الدورة التخاطبية، وقد حظي باهتمام كبير باعتبار أن الانسان دائم التفاوض مع بني جنسه، يسعى جاهدا لتبليغ مقاصده للسامع والبيان عما يتخلل خلجات نفسه، يقول **"ابن خلدون"** في هذا الصدد في الباب السادس في الفصل الخامس والثلاثون المعنون "**في المقاصد التي ينبغي اعتمادها بالتأليف وإلغاء ما سواها**": **(وذلك البيان إنما يكون بالعبارة، وهي الكلام المركب من الألفاظ النطقية التي خلقها الله في عضو اللسان مركبة من الحروف، وهي كيفيات الأصوات المقطعة بعضلة اللهاة واللسان ليتبين بها ضمائر المتكلمين بعضهم لبعض في مخاطباتهم، وهذه رتبة أولى في البيان عما في الضمائر)**[1].

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص 548.

وعليه يتعين على أي باحث في اللغة أن يبدأ بدراسة الأصوات التي يتلفظ بها المتكلم ويسمعها المخاطَب، فاللغة تبدأ من الجهاز النطقي للإنسان، لتنتشر في الهواء لتنتقل بعد ذلك إلى الجهاز السمعي للمتلقي، وبهذا يعدّ **(المظهر الصوتي أهم مظهر يطبع اللغة من حيث هي فعل لساني ينشأ إراديا ليبلغ به المتكلم مقصوده إلى المستمع، ويخبر عما في نفسه بتقطيع الأصوات وهي في كل أمة بحسب ما تواضعت عليه)**[1]، وإن كان المظهر الصوتي هو الخطوة الأولى في أي انتاج لغوي، وهو ما لم تغفل التداولية عنه فجعلته في الدرجة الأولى لها، وهو ما اسمته "**بتداولية التلفظ**".

إلا أن التصويت غير كاف لوحده في غياب مقصد المتكلم في عملية التلفظ، فـ **(التلفظ دون قصد هو ما يوازي الفعل التعبيري عند (أوستن)، إذ قد ينطق المرسل أصواتا عربية، مركبة من مفردات لغوية ذات معان معجمية وبنى صرفية، ومنتظمة في تركيب، نحوي صحيح. بالرغم من أنها ذات دلالة في ذاتها، إلا أنها لا تنجز فعلاً دون قصد المرسل)**[2]، وقول أوستن هنا يحيلنا إلى ما ذهبنا إليه فيما يخص أهمية الأصوات عند ابن خلدون.

إذن، لم يقتصر الاهتمام بالمتكلم على الدرس العربي وبالتحديد عند ابن خلدون، بل امتد إلى التداولية التي تعتبر أي بحث متعلق بهذا القطب التواصلي هو درس تداولي، وذلك حسب موريس الذي صرح أننا **(إذ كنا نحيل في بحث ما مباشرة إلى المتكلم أو إلى مستعمل اللغة، حتى نتمكن من تحديدات أكثر عمومية، فإننا نعتبر هذا البحث صادرا عن التداولية)**[3]، فهذه الأخيرة أعادت الاعتبار للعناصر غير اللغوية كمستعملي اللغة بحيث جعلت كل الأبحاث المتعلقة بالمتكلم تندرج ضمن حدود دراستها.

---

[1] – بوحفص يعقوبية، التفكير الأدبي والنقدي عند ابن خلدون، ص 46.

[2] – عبد الهادي ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص191.

[3] – فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص34.

تأسيسا على ما سبق فإن (**اللغة في المتعارف عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشىء عن قصد لإفادة الكلام، فلابد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب إصطلاحاتهم**)[1]، نلاحظ من هذا التعريف "**لابن خلدون**" أن الهدف من اللغة مرهون بالدرجة الأولى على المتكلم من خطابه، وذلك تحقيقا لمبدأ الإفادة الذي يرجوه السامع، وهذا من دلائل احتفاء "**ابن خلدون**" بالمتكلم وقصده. لأن (**كل تلفظ يوضع في مجتمع معنى، لا بد أن ينتج بطريقة ثنائية توزع بين المتلفظين الذين يتمرسون على ثنائية الأصاتة وثنائية الغرض**)[2] ؛ فاللغة من هذا المنطلق تتمايز من أمة إلى أخرى معتمدة في ذلك على ثنائية الباث والمتلقي وذلك بالاعتماد على ثنائية التصويت (الجهاز النطقي لدى المتكلم، والجهاز السمعي لدى المتلقي) وكذا تحقيق ثنائية الغرض وهي الفهم والافهام ،فهذه الثنائيات كلها تسعى إلى تحقيق الوظيفة الأسمى في جميع اللغات وهي التواصل.

ولمدّ جسور التواصل بين الأفراد لابد أن يتم على أساس متكلم ملم بقوانين وقواعد لغته التي حددها النحاة، وما هذا إلا انعكاس لدور النحو عامةً في ضبط الخطابات اليومية، ولم يكن النحو العربي ببعيد عن هذه القضية، فالألفاظ وهي معزولة عن التراكيب تحمل دلالات معينة، لكن بعد إدخال المتكلم لها في تركيب معين نلاحظ تغير دلالاتها وهذا بفعل ارتباطها بالسياقات التي ساهمت بشكل من الأشكال في ذلك، ونلفي هذا في حديث "**ابن خلدون**" عن الملكات –حيث أشرنا فيما سبق أن ابن خلدون في حديثه عن الملكات يربطها عادة بقصد بالمتكلم – فمعيار تمامها من نقصانها (**ليس ذلك بالنظر إلى المفردات وإنما هو بالنظر إلى التراكيب. فإذا حصلت الملكة**

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص565.

[2] – نقلا عن: فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص85.

التامة في تركيب الألفاظ المفردة، للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع)[1].

إذن، تمام الملكة عند ابن خلدون مبنية أساسا على قدرة المتكلم على نسج المفردات في تركيب حسنٍ وتعليق متقنٍ، مع مراعاةٍ لسياق استعمال هذه المفردات، فعلى المتكلم (**أن يمتلك اللغة في مستوياتها المعروفة، ومنها المستوى الدلالي، وذلك بمعرفته بالعلاقة بين الدوال والمدلولات، وكذلك بمعرفته بقواعد تركيبها وسياقات استعمالاتها، وعلى الإجمال معرفته بالمواضعات التي تنظم انتاج الخطاب بها)**[2]، ففهم الملفوظات لا يكون بمعزل عن السياق الذي أنتج فيه الخطاب، ومطابقة الكلام لمقتضيات الأحوال من عمل المتكلم دون غيره، فهو المسؤول الأول عن مراعاة المقامات، وذلك بحسب تفاوتها طبقا للقواعد النحوية الموضوعة.

لم تكن دراسة ابن خلدون للغة وحدودها الخارجية مقتصرة على هذا الموضع فقط، بل جعل في موضع آخر المتكلم والكلام وما يحيط بهما من سياقات خارجية نصب أعينه أيضا، حيث عدّ المتكلم بمثابة القاعدة الهرمية في العملية التواصلية، إذ يستحيل الاستغناء عنه في أي ظرف تخاطبي كان، فالدلالات مختلفة انطلاقا من قصد المتكلم والسياقات الخارجية وما تقتضيه من أحوال، دون إغفال السامع وقدرته على فهم الخطاب والإفادة منه، فيقول "**ابن خلدون**" في هذا الصدد: (**ويبقى من الأمور المكتفية بالواقعات، المحتاجة للدلالة، أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل؛ وهو محتاجٌ إلى الدلالة عليه، لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه.**)[3]، فالإفادة تنبني أساسا على أحوال المتخاطبين – المتكلم والسامع- أثناء أحاديثهم وإلى

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص 574.

[2] – عبد الهادي ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 189.

[3] – ابن خلدون، المقدمة، ص 570.

(المعلومات المفهومية التي يحتويها الخطاب، فإنه يتضمن سلسة كاملة من العناصر تشير إلى درجة حضور المتكلم والصورة التي يكونها عن المخاطب)[1].

إن الخطاب في أبسط تعريفاته نشاط انساني بين متكلم ما مع مخاطب ما، مستعملا إشارات لفظية منظمة حسب شفرة مشتركة بينهما، ومنه فأي خطاب لابد له من طرفين أساسيين، متكلم يحدثه وسامع يتقبله، ويستعمل فيه الأول مجموعة من الألفاظ المنتظمة فيما بينها، تكون مشتركة بينه وبين الطرف الثاني المتلقي، فالعبارة الأولى التي ينطق بها المتكلم توحي للسامع بالمعاني الضمنية للحديث.

(ركزت الدراسات الحديثة على بنية افتتاح الخطاب وانغلاقه، فهي تؤدي وظائف متعددة لفهمه وتأويله وتوجيهه نحو مقاصده وجوانبه الدلالية والبراغماتية والتفاعلية)[2]، فالدراسات الحديثة كالتداولية عنيت بافتتاح الخطاب وانغلاقه وهذا يعني اهتمامها بالمتكلم خلال قيامه بالحدث التواصلي، وعنايتها كذلك بما يَفتتح به خطابه والذي يعتبر عمدة في كلامه وهو الموجه لمقاصده، ما يجعل الدلالات تختلف ويجعل تداول الكلام ذو تفاعلية مع الطرف الآخر؛ وهو ما أشار إليه "**ابن خلدون**" في تأكيده أن المتكلم يبدأ ملفوظه بما يراه عمدة في كلامه فيقول: **(لكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة. ألا ترى أن قولهم: (زيد جاءَني) مغايرة لقولهم (جاءني زيدٌ) من قِبَل أن المتقدم هو الأهم عند المتكلم.)**[3].

---

[1]- عمر بلخير، الخطاب تمثيل للعالم دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية (الخطاب المسرحي نموذجا)، رسالة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 1997/1996، ص 163.

[2] - خليفة الميساوي، قراءة القرطاجني في ضوء نظريات تحليل الخطاب الحديثة، الندوة الدولية الثانية، قراءة التراث الادبي واللغوي في الدراسات الحديثة، كلية الادب، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، 25-1435/4/27هـ، 25-2014/2/27م، ص 301.

[3] - ابن خلدون، المقدمة، ص 570.

نترصد فيما سبق التقاء التداولية مع الفكر اللغوي عند "**ابن خلدون**"، خاصة فيما تعلق بمستعمل اللغة وأحقيته في التصرف في التراكيب اللغوية، حينما يمتلك القدرة على الاستعمال اللغوي الصحيح المطابق للمقام، خدمة لمقاصده، ففي الأمثلة السابقة (**من قال: جاءني زيدٌ، أفاد أن اهتمامهُ بالمجيءِ، قبل الشخص المسند إليه، ومن قال: زيدٌ جاءني، أفاد أن اهتمامه بالشخص، قبل المجيءِ المسند.**)[1]، فترتيب المتكلم لألفاظ في الجمل السابقة يعد بابا من أبواب التداولية يعمد فيه المرسل إلى ما حقه التأخير فيقدمه كتقديم المبتدأ على الخبر أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره كتقديم الفاعل على الفعل[2].

كما تفطن "**ابن خلدون**" في حديثه عن علم البيان إلى أشكال الإفادة، وهي مبدأ تداولي يراد بها (**حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده، وهي "الثمرة" التي يجنيها المخاطَب من الخطاب فلا تحصل "الفائدة" لدى السامع في تصور نحاتنا وعلمائنا القدامى إلا باستفاء بعض الشروط التي يكون بها الكلام "كلاما"، أي خطابا متكاملا يحمل رسالة إبلاغية واضحة يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب**)[3].

إذن، علمائنا العرب عرفوا هذا المبدأ في تحليلاتهم للظواهر اللغوية ومن دلائل ذلك، قول "**ابن خلدون**" في سياق حده لعلم البيان (**أن الأمور التي يقصد المتكلم بها إفادة السامع من كلامه هي: إما تصور مفردات تُسند ويُسند إليها ويفضي بعضها إلى بعض، والدلالة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والحروف؛ واما تميز المسندات من المسند إليها والأزمنة، ويدل عليها بتغير الحركات وهو الإعراب وأبنية الكلمات.**)[4]، فتصريحه

---

[1] – ابن خلدون، المصدر نفسه، ص 570.

[2] – ينظر: عاطف فضل، الخطاب وعلم اللغة التداولي، المحاضرة السابعة، ص 219.

[3] – مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 184.

[4] – ابن خلدون، المقدمة، ص 570.

في هذا النص شاهد على تركيزه على المتكلم وخطابه، فتصورات الإفادة التي أقرها تنبني على مراعاة المتكلم لسياق الكلام وأحوال المتخاطبين، ومنه فتحقق الفائدة دليل على نجاعة الخطاب، نتيجة لإفهام المتكلم مقصده لسامع، وانتفائه دليل على عدم نجاعة ذلك الخطاب وهو نتيجة لرسوب المتكلم في تحقيق وظيفة الافهام.

خلال استنطاقنا لكتاب "المقدمة لاحظنا وجود زاد معرفي ثمين خاصة ما تعلق بالدراسات التداولية المعاصرة عامة، وفي تعامله مع الظاهرة اللغوية خاصة، والتي نجد فيها ظاهرة الخبر والانشاء التي أوردها "**ابن خلدون**" في الباب السادس من الكتاب الأول "**في العلوم وأصنافها والتعليم وطرقه وسائر وجوهه وما يعرض في ذلك كله من الأحوال**" في حديثه عن علم البيان فقال: (**وكذلك تقول: جاءني الرجل، ثم تقول مكانه بعينه جاءني رجلٌ إذا قصدت بذلك التنكير تعظيمه، وإنه رجل لا يعادله أحدٌ من الرجال. ثم الجملة الاسنادية تكون خبرية، وهي التي لها خارج تطابقه أولا**)[1].

لقد أدرك "**ابن خلدون**" أن المتكلم يتلفظ بالجمل الاسنادية التي تكون إما خبرية مثل عبارة "جاءني الرجل" إذ أسند المجيء إلى الرجل وهذه الجملة لها خارج يطابقها –أي أن الكلام هنا مطابق للواقع– وهو نفس ما ذهب إليه جل البلاغيين في تعريفهم وتحديدهم للعبارات الخبرية ومن بين هؤلاء نجد السكاكي الذي عرّف الخبر بقوله: (**هو الكلام المحتمل للصدق والكذب [...] وهو الكلام المفيد بنفسه**)[2]، فالمتكلم حين يتلفظ بالكلام يكون بين أمرين إما صدق كلامه أو كذبه، لكن في كلتا الحالتين كلامه يحمل إفادة. أما في قول ابن خلدون "وهي التي لها خارج تطابقه" قد وافق ما ذهب إليه القزويني الذي صرح قائلا: (**ذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيها، ثم**

[1] – ابن خلدون، المصدر نفسه، ص 571.

[2] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص 164.

اختلفوا فقال الأكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع، وكذبه عدم مطابقة حكمه له هذا هو المشهور وعليه التعويل)[1].

وقد قُسم الخبر إلى ثلاثة أقسام في البلاغة العربية، وهو نفس تقسيم ابن خلدون وسنرى ذلك في مثال له وسنحلله على أساس هذا التقسيم وعلاقته بالمتكلم الذي يحاول إيصال دلالات معينة إلى السامع وهذه الأقسام هي كالتالي: الخبر الابتدائي – الخبر الطلبي- الخبر الانكاري، وأُصطُلِح على هذه التقسيمات الثلاث مصطلح أضرب الخبر.

فالخبر الابتدائي (**يقصد به الخبر الذي لا يحتاج إلى المؤكدات، لان المتلقي يكون خالي الذهن عن الحكم الذي يتضمنه)**[2]، وهو ما مثل له ابن خلدون بقوله "زيد قائم"، فالمتكلم هنا يعمد إلى الإفصاح عن الخبر بصيغة التأكيد -لأن المتلقي يكون خالي الذهن- باستخدام أقل قدر من الكلمات وهو ما يعرف في التداولية بمسلمة القدر.

أما الخبر الطلبي (**هو الخبر الذي يتردد المخاطب فيه ولا يعرف مدى صحته)**[3]، ودّل على هذا النوع ابن خلدون في المثال الثاني "إن زيد قائم"، ويوجه الباعث هنا كلامه إلى مخاطب متردد بين التصديق والتكذيب ولإزالة الشك أضاف المؤكد "إن".

---

[1] – الخطيب القزويني، الايضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، ص25.

[2] – أحمد مطلوب، أساليب بلاغية –الفصاحة- البلاغة، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، ص91.

[3] – المصدر نفسه، ص 91.

والخبر الانكاري (**هو الخبر الذي ينكره المخاطب انكارا يحتاج إلى أن يؤكد بأكثر من مؤكد**)[1]، واستدل عليه بالقول "إن زيد لقائم" فالمرسل في هذا النوع من الخبر اعتمد على مؤكدين اثنين هما "إن" و"اللام" لكون السامع منكر جملةً وتفصيلا للخبر.

ومن خلال الأنواع الثلاثة التي قدمها "**ابن خلدون**"، يمكننا القول أن المتكلم يستعمل أقوال مختلفة لإيصال وإقناع الطرف الأخر في خطابه، كما يدل على أن هذا العالم سبق زمانه بقرون كثيرة، من خلال معرفته بأحد محاور التداولية –أفعال الكلام– (**وبمعايير أوستن (Austin) تعد تلك التراكيب أفعالا لفظية تعبر عن معنى قضوي واحد لكنها تحقق أفعالا إنجازية مختلفة، تخضع لقصد المتكلم والمقام فتم تأكيد الكلام بحسب حال السامع ودرجة تقبله الخبر، وهذا ما يعرف في البلاغة العربية بأضرب الخبر (إبتدائي، طلبي، إنكاري)**[2].

أما نظرية الانشاء فقد عرفها "**ابن خلدون**" بقوله: (**وانشائية وهي التي لا خارج لها كالطلب وأنواعه**)[3]، أي عكس الخبرية التي لها خارج تطابقه، وهو نفس ما ذهب إليه عبد السلام محمد هارون بقوله: (**وإن كان الكلام بخلاف ذلك، أي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، ولا يصح أن يقال لقائله أنه صادق أو كاذب، لعدم تحقيق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به، سمّي كلاما انشائيا**)[4]، أي أن الانشاء هو الكلام الذي لا يخضع لمعيار الصدق والكذب، والمتكلم في هذا الأسلوب يصطنع عدّة أساليب أخرى كالأمر، النهى، التقرير، وغيرها وقد أكد أوستن أنه (**لا يمكننا أن نصنف هذه الأقوال بالصدق أو الكذب، إذا إن كل ما يمكن أن نقوله هو أن هذه**

---

[1] – أحمد مطلوب، المرجع نفسه، ص 92.

[2] – باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، ص 169.

[3] – ابن خلدون، المقدمة، ص 571.

[4] – عبد السلام محمد هارون، الأساليب الانشائية في النحو العربي، مكتبة الحاتمي، القاهرة، ط5، 1421هـ/2001م، ص 13.

الأقوال قد تنجح أو قد تخفق أو أنها تستجيب لمقتضى الحال أو لا ويسمي أوستن هذه الأقوال بالأفعال الانشائية)[1].

تبرز قضايا تداولية أخرى في صفحات مُؤَلف ابن خلدون، وذلك في حديثه عن الاستعارة التي يتلفظ بها المتكلم في مواضع عدّة قد (**يقتضي المحل الاطناب أو الايجاز فيورد الكلام عليهما، ثم قد يدل باللفظ ولا يراد منطوقه ويراد لازمه إن كان مفردا)**[2]، فالاستعارة حسبه يصرح بها المتكلم للإطناب أو للإيجاز، أو ذكر اللفظ أو لازمه ويسمى هذا الفعل بـــ "الاستراتيجية التلميحية" التي (**يعبر بها المرسل عن القصد بما يغاير معنى الخطاب الحرفي، لينجز بها أكثر مما يقوله، إذ يتجاوز قصده مجرّد المعنى الحرفي لخطابه، فيعبر عنه بغير ما يقف عنده اللفظ مستثمرا في ذلك عناصر السياق)**[3]، أي قد يعمد المتكلم أثناء عملية تأدية مقصوده للسامع إلى استخدام ألفاظ مغايرة للمعنى الحرفي الذي تدل عليه تلك الألفاظ التي أوردها، بل قصده يتجاوز المعنى الحرفي الظاهر لتلك الألفاظ، وقد مثل ابن خلدون للاستعارة بقوله: (**زيدٌ أسدٌ، فلا تريد حقيقَةَ الأسَدِ المنطوقِةِ، وإنما تريد شجاعته اللازمة وتسند إلى زيدٍ، وتسمَّى هذه استعَارةٌ وقد تريدُ باللفظِ المركبِ الدَّلالَةَ على ملزومِهِ، كما تقول زيدٌ كثيرُ الرَّمَاد، وتريد ما لزِم ذلك عنه الجودِ وقِرَى الضيف، لأن كثرة الرّمادِ ناشئةٌ عنهما، فهي دالَّةٌ عليهما)**[4]، وقبل التفصيل في تحليل هذه الاستعارة لابد من أن ننوه إلى أمر مهم هو أن (**المثالين اللذين ضربهما ابن خلدون يحدد**

---

[1]- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص22.

[2] - ابن خلدون، المقدمة، ص 571.

[3] - عبد الهادي ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 370.

[4]- ابن خلدون، المقدمة، ص571.

بهما الاستعارة، فإنهما لا يفضيان إلى مفهومها كما استقر عند المتأخرين، إذ عدّة صورة بلاغية تقوم على تشبيه)[1].

أما بالعودة إلى الاستعارة التي أوردها "**ابن خلدون**" في قوله "زيد أسد" لا يريد بها المتكلم المعنى الحقيقي للمنطوق، أي لا يريد الإشارة إلى الأسد كونه حيوان، بل يريد الإشارة إلى شجاعته مشبها في ذلك زيد، أما في المقولة الثانية التي إعتمد فيها المتكلم على لفظ مركب في قوله "زيد كثير الرماد" فهي دالة على الكرم الذي يطبع خلق زيد، وهذا ما يوازيه في الدراسات التداولية الحديثة ما اصطلح عليه سيرل بالمعنى المباشر وبالمعنى غير المباشر، أي (**بأن التميز بين معنى الجملة ومعنى قول المتكلم، هو القاعدة الأساسية لتميّز بين الخطاب الحرفي والخطاب الاستعاري)**[2].

وبإمعان النظر، في فصول كتاب ابن خلدون ندرك نباهة هذا العالم الفذ وحذقه في ابحاره في عالم الدراسات اللغوي، وافتخاره بلغته العربية التي عدّها أفضل اللغات وأنسبها إبانة عن المقاصد، فهي توفي بالغرض حتى وإن كان التعبير عن أمر ما بكلمات قليلة إلا أنها تحقق المطلوب -إيصال المتكلم قصده لسامع- وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم (**أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً)**[3]، وبتضمين ابن خلدون لقول الرسول صلى الله عليه وسلم يكون قد أدرك أن للكلام قواعد على المتكلم أخذها بعين الاعتبار في خطاباته المختلفة، وقد تطرقت التداولية حديثا إلى هذا الأمر فيما يسمى "**بمبدأ التعاون**" الذي يحمل مبادئ تعين مستعملي اللغة على إيصال أغراضهم إن لم يحيدوا عن تلك المبادئ، و التي نثرها ابن خلدون من قبل في صفحات كتابه "المقدمة"، إذ نجد مثلا

[1] - بوحفص يعقوبية، التفكير الأدبي والنقدي عند ابن خلدون، ص146.

[2] - عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، ص116.

[3] - ابن خلدون، المقدمة، ص 566.

مبدأ الكمية بارزا في نهي ابن خلدون عن استعمال الألفاظ أكثر من حاجنا إليه، و هو ما يبدو جليا من خلال استدلاله بقول الرسول صلى الله عليه وسلم.

بالإضافة إلى ما سبق التطرق إليه حول تجليات البعد التداولي في علوم اللسان العربي لدى ابن خلدون وخاصة ما له صلة بالمتكلم، نجد هذا العالم يأخذ غمار العملية التعليمية وما يحيط بها من معلم ومتعلم وعلاقة كل واحد بالأخر وحدّ لكل منهما الشروط الوجب مراعاتها أثناء هذه العملية، كما لم بغفل عن الحديث عن الغاية التبليغية التي يروم إليها كلُ حسب مقاصده مراعين في ذلك المقام، وفي هذا جانب تداولي أيضا. فثنائية المعلم والمتعلم، هي الثنائية التي تبنى على أساسه العملية التعليمية، وتقابل هذه الثنائية في التداولية المتكلم والسامع وهما قطبي العملية التواصلية، وهو ما يؤكد التداخل الكبير بين هذين العلمين، ويبقى الخوض في هذه المسألة موضوع رحب شاسع لمن أراد التعمق فيه.

ومن خلال ما سبق، يتبين لنا أن ابن خلدون بحق من أعظم العلماء عبر التاريخ، فقد استطاع في مدونة واحدة أن يتطرق إلى جملة من القضايا اللسانية الحديثة ومن بينها تداولية المتكلم التي كانت حاضرة في مقدمته، بحلل كثيرة ومتنوعة برزت في أكثر من موضع.

خاتمة البحث

خاتمة البحث:

قام بحثنا هذا على رهان صعب يتمثل في رصد نقاط الالتقاء المتفرقة بين نص تراثي متمثل في كتاب **"ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذو الشأن الأكبر"** للعلامة ابن خلدون، وبين التداولية التي تنتمي إلى آخر المستجدات العلمية، وقد خرج هذا البحث بعدد من النتائج أهمها:

- لا وجود لمصطلح التداولية في المدونة العربية بمفهومها الحديث (دراسة اللغة في الاستعمال)، فهو إذا مرتبط بالترجمة من اللغة الأجنبية إلى العربية.
- التداولية علم يبحث في التواصل، أي تهتم بدراسة اللغة وهي قيد الاستعمال.
- لم يغفل العرب وابن خلدون على وجه التحديد التمثيل للمكون التداولي في النظرية اللغوية العربية، وهذا يتبن من غير وجه واحد سواء في البلاغة أو النحو، فكلاهما اهتما بوصف عناصر العملية التواصلية (متكلم- سامع- خطاب) فاعتنيا بمقاصد الخطاب، وأحوال المتكلمين والسامعين، مما أكسبهما أبعاد لسانية وتداولية.
- تتجلى معظم معالم الأبعاد التداولية في كتاب ابن خلدون "المقدمة" في الباب السادس من الكتاب الأول بعنوان: "في العلوم وأصنافها والتعليم وطرقه وسائر وجوهه وما يعرض في ذلك كله من الأحوال" وهذا الباب يحوي ستين فصلا، وتتجلى أكثر في الفصل المعنون بـــ "في علوم اللسان العربي".
- دراسة ابن خلدون للجانب اللغوي لم يكن ببعيد عما تدرسه اللسانيات الغربية عامة والتداولية خاصة، وهذا يدل على نباهة هذا العالم وقدرته الفذة على تحليل الظواهر اللغوية.

- تعريف ابن خلدون للغة مرتبط بالبعد التواصلي، الذي تقوم عليه التداولية. وقد ورد تعريف اللغة في المقدمة في أكثر من موضع، فأكد على اصطلاحيتها وأكد على كونها وسيلة للإبانة عن فكر مستعمليها، وكذلك تأدية مقاصدهم
- اصطلح ابن خلدون على قضية هامة في التداولية وقد كان أول العلماء العرب الذين تفطنوا إليها وقد سماها الفعل اللساني والذي يقابله في المنظور التداولي أفعال الكلام.
- يعتبر كتاب "المقدمة" من النماذج البارزة في دراسة البعد التداولي للبلاغة العربية لعدة اعتبارات، إذ نجد أن ابن خلدون في تعريفه للبلاغة أكد على عدة نقاط أساسية تصنف حديثا ضمن محاور التداولية وهذا يبرز في تبنيه المقولة الشهيرة "لكل مقام مقال"، كما ربط عملية الفهم والافهام بالمتكلم الذي يقع على عاتقه مهمة تحقيق هذه العملية، وهذا دليل على شمولية اهتمامه بعناصر العملية التواصلية خاصة المتكلم.
- تتشارك التداولية مع النحو العربي في تأكيدهما أن المعرفة بالقواعد والقوانين اللغوية وحدها، لا يعني بالضرورة تمكن المتكلم من تحقيق التواصل الناجح مع المتلقين وهو ما تأكد الحديث عنه في تحليلنا للنحو في "المقدمة".
- تفطن ابن خلدون لفكرة المقام بقرون عديدة قبل أن تعرفه الدراسات اللسانية الغربية الحديثة، والذي قُبل بمصطلح السياق، وهو مفهوم تداولي ويعتبر من ركائز هذه النظرية وقد لقى هذا المفهوم اهتمام كبير من لدن التداولية حتى اصطلح بعض الباحثين على النظرية التداولية بذاتها بمصطلح السياقية أو المقامية.
- عالج ابن خلدون قضية القصد وهي من القضايا المتعلقة بالمتكلم، وقد عولجت في أكثر من موضع ذلك لأهميتها الكبيرة في إنجاح عملية التواصل، كما نلفي هذا الأمر في الدراسات التداولية.

- تظهر عناية ابن خلدون بباث الكلام في حديثه عن علوم اللسان العربي، خاصة في سياق حديثه عن البلاغة والنحو وحده لهم، إذا لاحظنا ان حدّه لهذه العلوم كان تركيزه على هذا العنصر الذي تقوم عليه العملية التواصلية.
- برزت تداولية المتكلم في مقدمة ابن خلدون في عدة مواضع نجملها في النقاط التالية:

- اهتمام ابن خلون بعملية التصويت التي تعد المرحلة الأولى للعملية التواصلية، وهو نفس الاهتمام الذي توليه التداولية وهو ما يعرف بدرجتها الأولى وهي التلفظية.
- جعل هذا العالم الهدف من اللغة مرهون بالمتكلم ومقاصده والسياقات الخارجية، وكذلك بقدرته على إفادة السامع.
- عناية كل من التداولية وابن خلدون بالتركيب النحوية، وقدرة الباث على تغير الدلالات بقدرته على المعرفة الجيدة بالقواعد واستخدمها وفق غايته التخاطبية.
- برزت ظاهرتي الخبر والإنشاء في المقدمة، ويقابلها في الدرس التداولي نظرية أفعال الكلام.
- خصص ابن خلدون في مقدمته صفحات اهتم فيها بالمتعلم والمعلم، وكذا تحديد الشروط الواجب توفرها في كليهما، وهو ما يوازي في التداولية المتكلم والسامع.

الملحق

الملحق:

1. التعريف بابن خلدون:

1.1. اسمه ونسبه ومولده: هو عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين ابن خلدون، ولد (**بتونس في أول رمضان 732هـ** (آخر مايو سنة **1332م**))[1]، ولم يرد في أي كتاب للأعلام شيء عن تربيته وأسرته، لالتزام ابن خلدون الصمت والكتمان فيما يخصهما، أما بالرجوع إلى اسمه فهو (**عبد الرحمن، وكنيته أبو زيد، ولقبه ولي الدين وشهرته ابن خلدون**)[2]، ويرجع نسبه إلى (**خالد ابن عثمان، وهو أول من دخل من هذه الأسرة بلاد الأندلس، واشتهر فيما بعد باسم خلدون وفقا للطريقة التي جرى عليها حينئذ أهل الأندلس والمغرب، إذ كانوا يضفون إلى الأعلام واوً ونوناً للدلالة على تعظيمهم لأصحابها**)[3]، وبالرجوع إلى أصل ابن خلدون فقد اتفق على أنه يماني لكن نسب الأسرة قد أحدث بعض التأويلات، ويرجع الأمر إلى عدم ذكر ابن خلدون لكل أجداده سهوا منه وهذا ما سبب تأويلات عديدة. لكن في الأخير أتُفق على أن نسبه يرجع (**إلى أصل يماني حضرمي وأن نسبها في الإسلام يرجع إلى وائل بن حجر وهو صحابي معروف روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم نحو سبين حديثا وبعثه صلى الله عليه وسلم، وبعث معه معاوية بن أبي سفيان إلى أهل اليمن يعلمهم القرآن والإسلام**)[4].

2. مراحل هامة من حياته:

---

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص5.

[2] – طه حسين، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية، تر: محمد عبد الله عنان، مطبعة الاعتماد، مصر، ط1، 1343هـ/1925م، ص19.

[3] – علي عبد الواحد الوافي، عبقريات ابن خلدون، مكتبات عكاظ، ط 1: للناشر، ط 2: للكتاب مزيدة ومنقحة 1404هـ/1984م، ص19.

[4] – المرجع نفسه، ص19-20.

مرت حياة ابن خلدون على أربعة مراحل أساسية امتازت كل منها بمظهر خاص بها، وسنوردها على شكل عناصر وأهم ما طبع عليها في كل مرحلة:

المرحلة الأولى من حياة ابن خلدون هي (**مرحلة النشأة والتلمذة والتحصيل العلمي، وتمتد من ميلاده سنة 732 هـ إلى 851هـ، فتستغرق زهاء عشرين عاما هجريا. وقد قضاها كلها في مسقط رأسه بتونس، وقضى منها نحو خمسة عشر عاما في حفظ القرآن وتجويده بالقراءات والتلمذة على الشيوخ وتحصيل العلوم**)[1].

إذا فأول ما بدأ به ابن خلدون في حياته العملية كان حفظ القرآن الكريم وهو المنهج الذي كان متّبعا في البلدان الإسلامية، ويقال أن أبوه كان (**معلمه الأول**)[2]، لتليها مرحلة أخرى هي التعليم على يد ثلة من العلماء من بينهم (**محمد بن سعد بن بر الأنصاري، محمد بن العربي الحصايري، وحمد بن الزرزالي، وأحمد بن القصار، ومحمد بن بحر [...]، وأبو القاسم محمد القصير، ومحمد بن عبد الله السلام.**)[3]، وهؤلاء بعض من أساتذته الذين ذكرهم، كما عني ابن خلدون في فترة تعليمه بدراسة مجموعة من الكتب أهمها (**اللامية في القراءات والرائية في رسم المصحف وكلتاهما للشاطبي، والتسهيل في النحو لابن مالك، وكتاب الأغاني لأبي فرج الأصفهاني...**)[4]، لم يقتصر على هذه المؤلفات فقط؛ بل إن ابن خلدون انكب على دراسة جل العلوم كالفقه والأدب والشعر والنحو.

أما المرحلة الثانية من حياة ابن خلدون فتتعلق بـ (**مرحلة الوظائف الديوانية السياسية وتمتد من أواخر سنة 772هـ فتستغرق زهاء خمسة وعشرين عاما هجريا، قضاها متنقلا بين بلاد المغرب الأدنى و الأوسط والأقصى وبعض بلاد الأندلس وقد استأثرت الوظائف الديوانية والسياسية بمعظم وقته وجهوده في أثناء هذه**

---

[1] – علي عبد الواحد الوافي، عبقريات ابن خلدون، ص17.

[2] – المرجع نفسه، ص30.

[3] – المرجع نفسه، ص30-31.

[4] – المرجع نفسه، ص31-32.

المرحلة)[1] وأول الوظائف التي عمل فيها ابن خلدون كانت بالمغرب وكان يعمل في الديوان، لينتقل بعد ذلك إلى الأندلس حيث (**أوفده السلطان كسفير له إلى ملك قشتالة وزوده بهدية فاخرة فأكرمه الملك لعلمه بمنزلته ومكانة أسرته كما وعده أن يرد له تراث أسرة خلدون)**[2]، ليغادر بعد ذلك ابن خلدون الأندلس بعد أن أقام فيها ثلاث سنوات لينتقل إلى بجاية (**وتقلد في بجاية منصب الحاجب أو رئيس الوزارة واشتغل حينا بالتعليم وتنظيم شؤون الدولة)**[3] ،كما تولى القضاء فيها كما تقلد في مصر نفس المنصب، وقد كانت هذه بعضا من أهم المناصب التي تقلدها ابن خلدون في السياسة، وقد عرف فيها انتقاله بين الأمصار والمناصب لكنه اعتزل السياسة لاحق ليتفرغ إلى العلم والتأليف.

أما المرحلة الثالثة فقد عرفت بـ (**مرحلة التفرغ للتأليف، وتمتد من أواخر سنة 776هـ إلى أواخر سنة 784هـ، فتستغرق نحو ثمان سنين، ففي نصفها الأول في قلعة ابن سلامة ونصفها الأخير في تونس. وقد تفرغ في هذه المرحلة تفرغا كاملا لتأليف (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب العجم والبربر ومن عاصرهم من ذو السلطان الأكبر))**[4]، سنتطرق إلى هذه المرحلة ببعض من التفصيل في حديثنا عن مراحل تأليف كتابه المقدمة.

---

[1] – علي عبد الواحد الوافي، عبقريات ابن خلدون، ص 17.

[2] – طه حسين، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية، ص 12.

[3] – المرجع نفسه، ص15.

[4] – عبد الواحد الوافي، عبقريات ابن خلدون، ص17.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة هي (**مرحلة وظائف التدريس والقضاء، وتمتد من أواخر سنة 784هـ إلى أواخر سنة 808هـ، فتستغرق زهاء أربعة وعشرون سنة قضاها كلها في مصر. وقد استأثرت وظائف التدريس والقضاء، بأكبر قسط من وقته وجهوده في أثناء هذه المرحلة.**)[1].

3. وفاته:

توفي العلامة ابن خلدون (**عن عمر ستة وسبعين عاما في رمضان سنة 808 هجرية الموافق 1406 ميلادية دون أي سابق إنذار، وكان حينئذ في وظيفة قاضي قضاة المالكية في مصر. وقد دفن بمقابر الصوفية، ولا يعرف له مكان محدد**)[2].

2. المدونة – المقدمة – ومراحل تأليفها:

إن المرحلة الثالثة من حياة ابن خلدون اتسمت باهتمامه بالتأليف خاصة مع اعتزاله لعالم السياسة فنزل في قلعة ابن سلامة (**فقضى ابن خلدون مع أهله في ذلك المقر المنعزل زهاء أربعة أعوام، نعم في أثنائها بالاستقرار والهدوء، وتفرغ فيها للدراسة والتأليف فأخذ يدون مؤلفه التاريخي الشهير كتاب (العبر)**)[3]، وكان استقرار ابن خلدون في قلعة ابن سلامة سنة (**772هـ حيث بلغ الثانية والأربعين من عمره**)[4]، وفي رواية أخرى كان عمره حين استقراره بهذه القلعة قد بلغ (**نحو الخامسة والأربعون**)[5]، ورغم هذا الاختلاف في تحديد عمر ابن خلدون إلا

---

[1] – عبد الواحد الوافي، المرجع نفسه، ص18.

[2] – ابن خلدون، المقدمة، ص5.

[3] – عبد الواحد الوافي، عبقريات ابن خلدون، ص73.

[4] – عبد الأمير شمس الدين، الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرق، دار اقرأ، لبنان، ط1، 1984م/ 1404هـ، ص18.

[5] – عبد الواحد الوافي، عبقريات ابن خلدون، ص73.

أنه من المؤكد هو عمر نضوج فكري وعلمي، فقد أفاد فيها من عقوده الأربعة أيما إفادة خاصة ما تعلق بـ (**مشاهداته في شؤون الاجتماع الإنساني على العموم وخاصة لأنه قضى نحو ربع قرن في غمار السياسة، متقلبا في خدمة القصور والدول المغربية والأندلسية، يدرس أمورها ويستقصى سيرها، ويتغلغل بين القبائل يتأمل طبائعها وأحواله وتقاليدها**)[1]، وكل هذه المشاهدات أفرغها في "المقدمة "كتبها متحدثا فيها عن أحوال الأمم والقبائل وطبائع كل منها وكذا السياسة وبذلك (**جاءت مقدمته هذه فتحا كبيرا في عالم البحوث الاجتماعية**)[2].

لقد كانت بذلك "المقدمة" أهم الكتب التي عنيت بالبحث في العمران والأمم رغم قصر مدّة تأليفها، فقد كتبها في مدة قصيرة حيث (**انتهى ابن خلدون من كتابة مقدمته في منتصف سنة 779هـ، واستغرق في كتابتها خمسة أشهر فقط ما يذكره**)[3]، وهي مدّة قصيرة لتأليف موسوعة بهذا الحجم، لكن إن نظرنا إلى مؤلفها فلا غرابة في ذلك.

وما يجدر الإشارة إليه أن ابن خلدون خلال كتابته لمؤلفه حاول في بداية الأمر أن يقصره على تاريخ المغرب دون غيره من الأمم، لكن بعد ذلك وسعه فجعله شاملا لجميع الأمم، وقد كانت بذلك المرحلة الأولى لتأليف المقدمة وقد كانت في قلعة ابن سلامة، لتليها مرحلة ثانية وهي مرحلة تنقيح الكتاب وقد كانت بتونس ما بين سنتي 780هـ و784هـ، لكونه اعتمد في المرحلة الأولى فكره، فقد كان (**يكتب عن حفظه ومن ذاكرته وبالرجوع إلى مذكراته**)[4]، لذلك (**رأى أن تنقيح كتابه وتكملته يقتضيان الرجوع إلى الكتب والمصادر الموسعة الضرورية لمثل**

[1] – عبد الواحد الوافي، عبقريات ابن خلدون، ص 73.
[2] – المرجع نفسه، ص73.
[3] – المرجع نفسه، ص74.
[4] – المرجع نفسه، ص76.

هذا التاريخ)[1]، فانتقال ابن خلدون إلى تونس كان لإضافة الموضوعية لكتابه عن طريق الموسوعات والكتب التي تتوفره عليها مكتبات هذا البلد، لينتقل بعد ذلك إلى مصر وانتقاله إليها لم يمنعه من إضافة وتنقيع كتابه إلى ما يخدم هدفه فـ **(لم ينقطع ابن خلدون في أثناء إقامته الطويلة بمصر التي استغرقت زهاء أربع وعشرين سنة هجرية، من مراجعة مؤلفه الكبير ومقدمته)**[2].

إذن مرّ كتاب "ديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر" بثلاثة مراحل ففي كل مرحلة حاول فيها ابن خلدون إضافة وإلغاء مواضيع رأى أن فيها الحذف أجدر وهذا دليل على التطور والنضج الفكري لابن خلدون في كل مرحلة ويعد بذلك **(السبب في أن نسخ المقدمة تختلف أحيانا إذ يحتوي بعضها فصولا لا يحتويها بعضها الآخر)**[3]، وتجدر الإشارة إلى أن عنوان الكتاب يختلف أيضا من نسخة إلى أخرى.

أما عن الكتاب الذي اعتمدنا عليه في بحثنا معنون بـ "ديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر" هو الكتاب الأول من المقدمة مقسم إلى أبواب مرتبة كالاتي:

- الباب الأول من الكتاب الأول: في العمران البشري على الجملة
- الباب الثاني من الكتاب الأول: في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل وما يعرض في ذلك من الأحوال.
- الباب الثالث من الكتاب الأول: في الدولة العامة والملك والخلافة والمراتب السلطانية وما يعرض في ذلك كله من الأحوال.

---

[1] – عبد الواحد الوافي، المرجع نفسه، ص76.

[2] – المرجع نفسه، ص106.

[3] – طه حسين، محمد عبد الله عنان، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية، ص28.

- الباب الرابع من الكتاب الأول: في البلدان الأمصار وسائر العمران وما يعرض في ذلك من الأحوال.
- الباب الخامس من الكتاب الأول: في المعاش ووجه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال.
- الباب السادس من الكتاب الأول: في العلوم وأصنافها والتعليم وطرقه وسائر وجوهه وما يعرض في ذلك كله من أحوال.

قائمة المصادر و المراجع

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

المصادر والمراجع العربية:

1. ابن منظور، لسان العرب، دار صابر، بيروت – لبنان، مجلد11، ط2، 2014.
2. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، جزء2، 1991.
3. أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: علي النجار، تقديم: عبد الحكيم رافي، دار الكتب المصرية، القاهرة، جزء1، 2006.
4. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، الجزء1، 1977م/1407هـ.
5. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبين، تحقيق درويش جويدي، المكتبة العضرية، سيدا– بيروت، جزء1-2، 2001م/1422هـ.
6. أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، حققه وضبط نصه: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1981م/1401هـ، ط2، 1984م/1404هـ.
7. أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الفروق في اللغة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1400هـ/1980م.
8. أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1983م/1403، ط2، 1987م/1407هـ.
9. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء– المغرب، ط1، 1985.

10. أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية حقل تعليمية اللغات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، ط2، 2009.

11. أحمد عمر مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، ط1، 1985.

12. أحمد فهد شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط11، 2015.

13. أحمد مطلوب، أساليب بلاغية الفصاحة – البلاغة، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1.

14. ادريس مقبول، الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديثة، أربد- الأردن، ط1، 2011م/1432هـ.

15. استيتية سمير، اللغة وإيكولوجية الخطاب بين البلاغة والرسم الساخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- عمان، ط1، 2002.

16. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994.

17. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، جزء3.

18. حافظ إسماعيل علوي وآخرون، التداوليات علم استعمال اللغة، منال النجار، المقولات البلاغية دراسة مقامية براغماتية، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط2، 2014.

19. خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009.

20. سعد الدين أبي محمد عبد الرحمان القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

21. سيف الدين الآمدي، الاحكام في أصول الاحكام، المكتبة الإسلامية، دمشق، ط2، الجزء1، 204هـ.

22. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة المصرية العالمية، لونجمان- مصر، ط1، 1996.

23. طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط2، 2000.

24. عبد الأمير شمس الدين، الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرق، دار اقرأ، لبنان، 1984م/1404هـ

25. عبد الجليل مرتاض، اللغة والتواصل، دار هومه، الجزائر، 2003.

26. عبد الرحمان بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذو الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت- لبنان.

27. عبد الرحمان بودراع وآخرون، حازم القرطاجني وقضايا تجديد الرؤية والمنهج في البلاغة العربية القديمة، مكتبة البلاغة وتحليل الخطاب، من تنظيم شعبة اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب بتطوان، أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس، 14-15-16 نومبر، 2017.

28. عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط1، 1981، ط2، 1986.

29. عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 2006.

30. عبد السلام محمد هارون، الأساليب الانشائية في النحو العربي، مكتبة الحاتمي، القاهرة، ط5، 2001م/1421هـ.

31. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، 2004.

32. علي عبد الهادي المرهج، الفلسفة البراجماتية أصولها ومبادئها مع دراسة تحليلية في فلسفة مؤسسها تشارلز ساندرس بيرس، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2008.

33. علي عبد الواحد الوافي، عبقريات ابن خلدون، مكتبات عكاظ، ط1.

34. علي محمود حجي الصراف، في البراغماتية: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية ومعجم سياقي، مكتبة الآداب، ط1، 2010م/1431هـ.

35. مجيد الماشطة، أمجد الركابي، مسرد التداولية، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018م/1439هـ.

36. محمد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة.

37. محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2012.

38. محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، بيروت- لبنان.

39. محمد علي التهاوني، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، جزء 1، ط1، 1996.

40. محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ط2، 2007.

41. محمود أحمد نحلة. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة، 2002.

42. محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الأدب، القاهرة، ط1، 2013.

43. مرتضى جبار كاضم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، دار الأمان، الرباط، ط1، 2015م/1436هـ.

44. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ط1، 2005.

45. موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء1، ط1، 1422هـ/2001م.

46. ميشال زكريا، الملكة اللسانية (دراسة ألسنية)، في مقدمة ابن خلدون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1986م/1406هـ.

47. نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوسيط في الدرس اللغوي، ط1، 2013م/1434هـ.

48. نعمان بوقرة، النظرية اللسانية عند ابن حازم الأندلسي قراءة نقدية في مرجعيات الخطاب اللساني وأبعاده المعرفية، منشورات أنحاء الكتاب العربي، دمشق، 2004.

الكتب المترجمة:

1. إلفي بولان، المقاربة التداولية للأدب، ترجمة محمد تنفو، ليلى أحمياني، مراجعة وتنسيق وتقديم سعيد جبار، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2018.

2. جاك موشلار، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجدوب، مراجعة خالد ميلاد، دار سيناترا، تونس، 2010.

3. جورج يول، التداولية، ترجمة قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2010م/1431هـ.

4. جون براون، جون يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1997م/1418هـ.

5. جون لايينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، مراجعة يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، ط1، 1987.

6. جيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

7. طه حسين، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية، ترجمة محمد عبد الله عنان، مطبعة الاعتماد، مصر، ط 1، 1920 م – 1343 هـ

8. فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، بيروت- لبنان، 2000.

9. فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الأهام القومي (الرباط 5-5-1986).

10. فيردينان دي سوسور، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي مالك يوسف المطلبي، دار الآفاق العربية3، الأعظمية – بغداد.

11. فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار اللاذقية، سوريا، ط1، 2007.

المجلات العلمية:

1. باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد 7، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر،2011.

2. زهير بوخيار، ملامح التداولية في النحو العربي عند سيبويه وابن جني قراءة تحليلية في المفاهيم، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، المجلد12، العدد2، 2020/9/15.

3. عبد العليم بوفاتح، أهمية الملكة في تعليم اللغة العربية عند ابن خلدون على ضوء النظرية اللسانية الحديثة، مجلة جسور العربية، العدد 10، جامعة عمار ثليجي، الأغواط- الجزائر، جوان 2017.

4. عبد القادر عواد، آليات التداولية في الخطاب "الخطاب الأدبي أنموذجا"، مجلة علامات، المجموعة 19، الجزء 74، شعبان 1432يوليو 2011.

5. علوي سالم، ابن خلدون وعلوم اللسان العربي، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 8، العدد 8، 1994.

6. محمد الصغير ميسه، بلقاسم مالكية، الفكر التداولي عند ابن خلدون وعلاقته بتعليميات اللغات، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، العدد11، جامعة الوادي.

7. محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، المجوعة 28، العدد3، الكويت، يناير/ مارس/ 2000.

8. يوسف بن عبد الله العليوي، القضايا البلاغية لدى ابن خلدون، مجلة العلوم العربية، العدد23، جامعة الامام محمد بن سعود، 1433هـ.

الرسائل الجامعية:

1. أنور صباح محمد أمين، الفكر اللغوي عند ابن خلدون، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة تكريت، العراق، 2008/1428.
2. بوحفص يعقوبية، التفكير الأدبي والنقدي عند ابن خلدون في ضوء النقد الحديث، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2009-2010.
3. عمر بلخير، الخطاب تمثيل للعالم دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية (الخطاب المسرحي نموذجا)، رسالة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 1996-1997.

الندوات العلمية:

1. خليفة المساوي، قراءة القرطاجني في ضوء نظريات تحليل الخطاب الحديثة، الندوة الدولية الثانية، قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة، كلية الآداب، قسم اللغة العربي وآدابها، جامعة الملك سعود، 25-1435/4/27هـ، 25-2014/2/27م.

المحاضرات:

1. عاطف فضل، الخطاب وعم اللغة التداولي، المحاضرة السابعة، جامعة الزرقاء، الأربعاء 16 محرم 1435هـ الموافق لـ 20 تشرين الثاني 2013م.

الفهرس

الفهرس

مقدمة.....أ

الفصل الأول: التداولية بين التنظير الغربي والتفكير العربي.....**1**

المبحث الأول: قراءة في المفهوم، النشأة والمحاور **2**

.1المجالات المفهومية لمصطلح التداولية.. 4

1.1 مفهوم التداولية في اللغة 4

2.1 في المعاجم الغربية 5

3.1 التداولية في الاصطلاح الغربي 5

4.1 التداولية في الاصطلاح العربي 5

2.محاور التداولية. 9

1.2 السياق 9

2.2 أفعال الكلام.....10

3.2 الاستلزام الحواري 13

4.2 لإشاريات.. 14

5.2 متضمنات القول: 16

3.موقع التداولية بين الفكر اللساني والنظريات المعرفية.....17

1.3 علاقة التداولية باللسانيات.....18

2.3 علاقة التداولية بالنحو الوظيفي.....20

3.3 علاقة التداولية بالدلالة.....20

4.3 علاقة التداولية باللسانيات النفسية 22

5.3 التداولية وعلاقتها باللسانيات التعليمية.....22

البحث الثاني: مصادر التفكير التداولي في التراث العربي:.....**24**

1.التداولية في الموروث البلاغي العربي القديم. 25

2. عناصر التداولية في البلاغة العربية 29

1.2 لمتكلم في الموروث البلاغي العربي واللسانيات التداولية 29

2.2 السامع في الموروث البلاغي العربي واللسانيات التداولية: 32
3.2 الخطاب في الموروث البلاغي العربي واللسانيات التداولية..... 34
3.التداولية في الموروث النحوي العربي. 37
4.عناصر التداولية في النحو العربي القديم..... 39
1.4 المتكلم في الموروث النحوي العربي واللسانيات التداولية 39
2.4 السامع في الموروث النحوي العربي واللسانيات التداولية 42
3.4 الخطاب في الموروث النحوي العربي واللسانيات التداولية..... 44
الفصل الثاني: التداولية بين التنظير الغربي والتفكير العربي.....48
1.مفهوم اللغة عند ابن خلدون: 51
2.وظيفة اللغة عند ابن خلدون..... 56
3.الفعل اللساني عند ابن خلدون 58
4.البلاغة عند ابن خلدون 61
5. النحو عند ابن خلدون:..... 67
.6المقامية عند ابن خلدون: 73
7.مبدأ القصد عند ابن خلدون 77
8.المتكلم في ميزان ابن خلدون والتداولية: 80
خاتمة البحث..... 91
ملحق..... 95
المصادر والمراجع..... 103
فهرس..... 112

ملخص الدراسة:

تصنف التداولية ضمن خانة الدراسات اللسانية حديثة الميلاد، موضوعها دراسة اللغة وهي قيد الاستعمال، وعلاقة النشاط اللغوي بمستعمليه –المتكلم والسامع– وكذا السياقات المختلفة التي تحيط بالعملية التواصلية. التداولية نظرية غربية التأسيس، لكن لها جذور ضاربة في التراث العربي، فقد يجد الناظر إلى علوم هذا التراث الزاخر، جملة من القضايا والمسائل المبثوثة في متون الكتب التراثية تماثل محاور النظرية التداولية حديثا، ككتب البلاغة والنحو مثلا، لذا عمدنا في دراستنا هذه إلى استنباط معلم من معالم الدرس التداولي –يمثل قطب من أقطاب العملية التواصلية وبه تبدأ هذه العملية– وهو المتكلم في أحد أهم وأشهر الكتب التراثية العربية ألا وهو مؤَلَف "المقدمة" للعلامة ابن خلدون. فحاولنا ترصد تجليات هذا المنهج التداولي في طيات هذا الكتاب الموسوعة، لاسيما ما تعلق بالمتكلم، فاكتشفنا عناية ابن خلدون بالمتكلم وحاله، وسياقه، وأداءه، ومنجزه اللغوي، وكذا قصده من ذاك المنجز، وكل هذا يصنف حديثا ضمن مباحث النظرية التداولية.

الكلمات المفتاحية: التداولية–المتكلم–القصد–السياق.

Résume :

L'pragmatiques se classe parmi les études linguistiques modernes. Son thème se déroule autour de la langue en plein utilisation, et de la relation entre l'activité linguistique et ses utilisateurs- émetteur/récepteur- ainsi que les différents contextes qu'englobent l'opération communicationnelle.

L'pragmatiques est une théorie drôle dans sa naissance, mais elle a de longues racines dans le patrimoine arabe. On peut voir à travers cette étude voire patrimoine, un ensemble de sujets traités dans les livres patrimoniales, qui sont équivalent aux axes de cette théorie en ce moment tel que les livres de la syntaxe et des figures de style. Dans notre étude, nous avons fait accès à l'un des axes de cette théorie-qui ont construit cette étude-tout en parlant du destinateur dans l'un des œuvres les plus connus dans le patrimoine arbre ; « *el-Mokadima » de « Ibn Khaldoun* ». On a souligné cette méthode alternative à l'intérieur de ce livre voire encyclopédie, en mettant en lumière l'émetteur, ainsi que l'importance de destinateur, de sa situation de son contexte et de sa compétence linguistique chez cet auteur.